تقرير أهداف التنمية المستدامة
2022

الأمم المتحدة

المحتويات

تصدير 2

خريطة طريق للخروج من الأزمة 3

التفكير فيما بعد الأزمة 4

نظرة عامة 8

القضاء على الفقر 26

القضاء التام على الجوع 28

الصحة الجيدة والرفاه 30

التعليم الجيد 34

المساواة بين الجنسين 36

المياه النظيفة والنظافة الصحية 38

طاقة نظيفة وبأسعار معقولة 40

العمل اللائق ونمو الاقتصاد 42

الصناعة والابتكار والهياكل الأساسية 44

الحدّ من أوجه عدم المساواة 46

مدن ومجتمعات محلية مستدامة 48

الاستهلاك والإنتاج المسؤولان 50

العمل المناخي 52

الحياة تحت الماء 54

الحياة في البرّ 56

السلام والعدل والمؤسسات القوية 58

عقد الشراكات لتحقيق الأهداف 60

ملاحظة للقارئ 62

المجموعات الإقليمية 63

الهدف 1

الهدف 2

الهدف 3

الهدف 4

الهدف 5

الهدف 6

الهدف 7

الهدف 8

الهدف 9

الهدف 10

الهدف 11

الهدف 12

الهدف 13

الهدف 14

الهدف 15

الهدف 16

الهدف 17

تقرير أهداف التنمية المستدامة

2022

الأمم المتحدة

تصدير

في الوقت الذي يواجه فيه العالم أزمات وصراعات عالمية متعاقبة ومترابطة، نجد أن التطلعات الواردة في خطة التنمية المستدامة لعام 2030 معرضة للخطر. ومع دخول جائحة كوفيد-19 عامها الثالث، تفاقِم الحرب في أوكرانيا أزمة الغذاء والطاقة والأزمة الإنسانية وأزمة اللاجئين – كل ذلك على خلفية حالة طوارئ مناخية كاملة. وباستخدام البيانات الراهنة، يقدم تقرير أهداف التنمية المستدامة لعام 2022 أدلة تظهر الآثار المدمرة لهذه الأزمات فيما يتعلق بتحقيق أهداف التنمية المستدامة.

لقد أودَت جائحة كوفيد-19 حتى الآن بشكل مباشر أو غير مباشر بحياة زهاء 15 مليون شخص. وأُثقِل كاهل النظم الصحية العالمية وتعطل العديد من الخدمات الصحية الأساسية، ما مثّل تهديدات جمة للتقدم المحرَز في مكافحة الأمراض الفتاكة الأخرى. ويعيش ملايين آخرون من البشر اليوم في فقر مدقع ويعانون جراء تفاقم الجوع مقارنة بمستويات ما قبل الجائحة. وغاب ما يُقدر بـ 147 مليون طفل عن أكثر من نصف دراستهم الحضورية على مدى العامين الماضيين، ما أثّر بشكل كبير في تعلمهم ورفاههم. وتأثرت النساء بشكل غير متناسب بالتداعيات الاجتماعية – الاقتصادية للجائحة، وعانين بفعل فقدان الوظائف، وزيادة أعباء أعمال الرعاية غير المدفوعة الأجر، واشتداد الوباء الصامت المتمثل بالعنف الأسري.

والانتعاش الاقتصادي العالمي الحالي هش ومتناثر، مع مخاوف تتعلق بالمتحورات الجديدة من فيروس كوفيد-19، وارتفاع التضخم، والتعطل الكبير في سلاسل التوريد، وضغوط سوق العمل المتنامية، والديون غير المستدامة بالبلدان النامية. وفي ظل عدم التكافؤ الجسيم في توزيع اللقاحات في جميع أنحاء العالم، نحن أمام تعافٍ من مستويين على نحو صارخ من كوفيد-19، ما يزيد من حدة الشعور المتزايد بالظلم بين الناس في جميع أنحاء العالم ويعزز الحاجة الملحة لمعالجة أوجه عدم المساواة العميقة والمستحكمة.

وإزاء هذه الخلفية، يتكبد العالم المشقة بفعل أكبر عدد من الصراعات منذ إنشاء الأمم المتحدة. ويعيش ما يقرب من بليوني شخص ببلدان متأثرة بالصراعات. وبلغ عدد اللاجئين أعلى مستويات مسجلة على الإطلاق في عام 2021، وتتزايد وتيرة النزوح قسرياً، فقد تفاقم ذلك بسبب الحرب في أوكرانيا. وحتى نهاية أيار/مايو 2022، فر قرابة 6,5 مليون لاجئ من أوكرانيا وحدها، معظمهم من النساء والأطفال.

وتسبب الصراع الدائر في أوكرانيا بتصاعد حاد في أسعار الغذاء والوقود والأسمدة. وقاد ذلك إلى تعطل سلاسل التوريد والتجارة العالمية بقدر أكبر وتسبب بضائقة في الأسواق المالية. وبحسب التقديرات الحالية، يمكن للحرب أن تخفض النمو الاقتصادي العالمي بمقدار 0,9 نقطة مئوية في عام 2022، فضلاً عن تقويض المساعدات الإنمائية لفقراء العالم.

وما كان لهذه الأوضاع أن تتفاقم لولا تغير المناخ، الذي هو بمثابة ''مُضاعِف الأزمات'' والذي آثاره باتت ملموسة بالفعل في جميع أنحاء العالم. وتؤثر موجات الحر والجفاف والفيضانات المتزايدة في بلايين البشر في جميع أنحاء العالم، ما يسهم في تفاقُم الفقر والجوع وعدم الاستقرار. وأدت جائحة كوفيد-19 والحرب في أوكرانيا إلى مزيد من التأخير في الانتقال المطلوب بإلحاح نحو اقتصادات أكثر اخضراراً. واستناداً للالتزامات الوطنية الحالية، من المتوقع أن تزيد انبعاثات غازات الدفيئة العالمية بنسبة 14 في المائة تقريباً خلال العقد الحالي.

وللتعافي من جائحة كوفيد-19 وتحقيق الاستدامة العالمية، نحن بحاجة إلى جهد عاجل لإنقاذ أهداف التنمية المستدامة. ويجب أن نفي بالتزاماتنا بدعم أشد الناس والمجتمعات والأمم ضعفاً في العالم. وسيتطلب خلق اقتصاد عالمي يصلح للجميع اتخاذ إجراءات جريئة. وثمة حاجة إلى استثمار أكبر في البنية التحتية للبيانات لاستهداف الاستثمارات بكفاءة الآن، وتوقُع الطلبات المستقبلية، وتجنب انزلاق الأزمات نحو صراع محتدم، والتخطيط للخطوات العاجلة اللازمة لتحقيق خطة عام 2030.

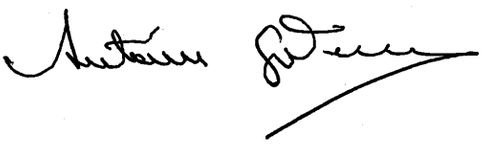

أنطونيو غوتيريش

الأمين العام للأمم المتحدة

أهداف التنمية المستدامة: خريطة طريق للخروج من الأزمة

يواجه العالم تكالبَ أزمات تهدد بقاء البشرية بحد ذاته. وكل هذه الأزمات – وطرق منعها وسبل اجتيازها – يتم تناولها بشكل شامل في أهداف التنمية المستدامة. ونحن نتحمل المخاطر المترتبة على تجاهلها.

ويرسم تقرير أهداف التنمية المستدامة لعام 2022 ما أُحرز من تقدم نحو تحقيق الأهداف البالغ عددها 17 هدفاً. وتضافرت فيه جهود إدارة الشؤون الاقتصادية والاجتماعية وما يربو على 50 وكالة دولية وإقليمية، بالاستناد إلى ملايين النقاط المرجعية للبيانات المقدَمة من أكثر من 200 بلد ومنطقة. ويرسم تقرير هذا العام صورة قاتمة بصفة خاصة. وباستخدام أحدث البيانات والتقديرات المتاحة، يكشف التقرير عن خطر جسيم يحدق بخطة التنمية المستدامة لعام 2030 بسبب الأزمات المتعددة والمتتالية والمتقاطعة. والمهيمن على المشهد جائحة كوفيد-19، وتغير المناخ، والصراع. ويؤثر كلٌ منها، وتفاعلاتها المعقدة، في أهداف التنمية المستدامة كافةً، ما يخلق أزمات عرضية في الغذاء والتغذية، والصحة، والتعليم، والبيئة، والسلام، والأمن. ولوضع العالم على مسار صحيح يقود نحو الاستدامة سيستلزم الأمر اتخاذ إجراءات متضافرة على نطاق العالم.

الأزمات المتتالية والمتقاطعة

على مدى العامين الماضيين، عصفت جائحة كوفيد-19 بكل جانب من جوانب حياتنا تقريباً. ولا تزال أبعدُ ما تكون عن نهايتها. وشطبت الجائحة أكثر من أربع سنوات من التقدم المحرَز في القضاء على الفقر ودفعت 93 مليون شخص إضافي نحو براثن الجوع في عام 2020. فقد عطلت الخدمات الصحية الأساسية، ما أدى إلى انخفاض في التغطية التحصينية لأول مرة منذ عقد من الزمن وارتفاع في الوفيات الناجمة عن السُل والملاريا، من بين آثار أخرى عدة. والإغلاقات المطولة للمدارس تعرض 24 مليون متعلم، من مرحلة ما قبل التعليم الابتدائي إلى المستوى الجامعي، لخطر عدم العودة إلى الدراسة.

والطبيعة الفورية لأزمة كوفيد-19 طغى عليها الآن التهديد الوجودي لتغير المناخ. فتزايُد موجات الحر، وفترات الجفاف، وحرائق الغابات والفيضانات المروعة، يؤثر بالفعل في بلايين البشر في جميع أنحاء العالم ويتسبب بأضرار من المحتمل ألا رجعة فيها في النظم الإيكولوجية للأرض. وعلى سبيل المثال، استمرار تحمُض المحيطات وارتفاع درجات حرارة المياه يعرض الأنواع البحرية للخطر، بما في ذلك الشعاب المرجانية، التي تُعد ''غابات البحر المطيرة'' لما تدعمه من تنوع بيولوجي. ولتجنب أسوأ آثار تغير المناخ، على النحو المنصوص عليه في اتفاق باريس، يتعين أن تبلغ الانبعاثات العالمية من غازات الدفيئة الذروة قبل عام 2025 ومن ثم أن تنخفض بنسبة 43 في المائة بحلول عام 2030، لتنخفض إلى مستوى الصفر الصافي بحلول عام 2050. وبدلاً من ذلك، وبموجب الالتزامات الوطنية الطوعية الحالية إزاء العمل المناخي، سترتفع انبعاثات غازات الدفيئة بنسبة 14 في المائة تقريباً حتى عام 2030.

وفي الوقت نفسه، يشهد العالم أكبر عدد من الصراعات العنيفة منذ عام 1946، إذ يعيش رُبع سكان العالم الآن ببلدان متأثرة بالصراعات. وحتى أيار/مايو 2022، شُرد 100 مليون شخص تشريداً قسرياً من ديارهم وهو ما يُعد رقماً قياسياً. وتسبب اندلاع الحرب في أوكرانيا في ارتفاع حاد في أسعار الغذاء والوقود والأسمدة، وتعطل سلاسل التوريد والتجارة العالمية، واضطراب الأسواق المالية، ما أجج تهديد حدوث أزمة غذائية عالمية.

حماية المستضعفين

وفي تلك الأثناء، تقارع البلدان النامية مستوياتٍ قياسية من التضخم، وارتفاع أسعار الفائدة، وأعباء الديون التي تلوح في الأفق. ومع تضارب الأولويات وفي ظل فسحة مالية ضيقة، يكافح كثيرون دون جدوى للتعافي من الوباء. وفي أقل البلدان نمواً، لا يزال نمو الاقتصاد بطيئاً فيما يتفاقم معدل البطالة.

وكما هو الحال دائماً، تتحمل النساء والأطفال وغيرهم من الفئات السكانية المستضعفة العبء الأكبر المترتب على الأزمات. وعمالة الأطفال وزواج الأطفال آخذان بالازدياد. وازداد بقدر كبير القلق والاكتئاب بين المراهقين والشباب. وقرابة 40 في المائة من المشردين تشريداً قسرياً في جميع أنحاء العالم هم من الأطفال، وتعرض كثير منهم لأضرار لا حصر لها مثلما تعطلت حياتهم ونموهم بسبب الصراع. والنساء يعانين من القيود الناجمة عن فقدان الوظائف وسبل المعيشة، وتعثر مسار التعليم، وزيادة أعباء أعمال الرعاية غير المدفوعة الأجر في المنزل. وفي الوقت نفسه، تشير الأدلة الحالية إلى أن العنف الأسري قد تفاقم بسبب الجائحة.

البقاء في الطليعة

لكي نستبق هذه الأزمات، نحن بحاجة إلى أن نفهم أين نحن الآن وإلى أين نسير، الأمر الذي سيتطلب الكثير من الاستثمار في البنية التحتية للبيانات والمعلومات لدينا. وحتماً ستظل السياسات والبرامج والموارد الرامية لحماية الناس خلال هذا الوقت الحافل بأشد التحديات قاصرةً بدون الأدلة اللازمة لتركيز التدخلات. ومن الناحية العملية، يمكن للبيانات العالية الجودة والمصنفة أن تساعد على إطلاق استجابات أكثر استهدافاً، وتوقُع الاحتياجات المستقبلية، وصقل تصميم الإجراءات التي تمس الحاجة إليها. وللخروج من الأزمة أكثر قوةً والاستعداد لمواجهة التحديات غير المعروفة المقبلة، يجب أن يكون تمويل التنمية الإحصائية إحدى أولويات الحكومات الوطنية والمجتمع الدولي.

خريطة طريق للنجاة

فداحة التحديات الماثلة أمامنا وجسامتها تتطلبان تغييرات جذرية على نطاق لم يسبق له مثيل في تاريخ البشرية. ويجب أن نبدأ بإنهاء الصراعات المسلحة والمضي في طريق الدبلوماسية والسلام – وهذا شرط مسبق للتنمية المستدامة. ولا يمكننا ببساطة أن نتغاضى عن الحرب وما تنطوي عليه من حصد للأرواح الغالية وتبديد للموارد الثمينة دون مبرر.

ثانياً، يجب أن نتبنى مسارات إنمائية منخفضة الكربون ومرنة وشاملة من شأنها أن تقلل من انبعاثات الكربون، وتصون الموارد الطبيعية، وتحدِث تحولاً في أنظمتنا الغذائية، وتستحدث فرص عمل أفضل، وتدفع عجلة الانتقال نحو اقتصاد أكثر اخضراراً وشمولاً وعدلاً. وخريطة الطريق المنصوص عليها في أهداف التنمية المستدامة واضحة. وكما أن تأثير الأزمات يتضاعف عندما تكون مترابطة، فإن الحلول تتزايد أيضاً. فعندما نتخذ إجراءات لتعزيز نظم الحماية الاجتماعية، وتحسين الخدمات العامة، والاستثمار في الطاقة النظيفة، على سبيل المثال، فإننا نعالج الأسباب الجذرية لتفاقم عدم المساواة، والتدهور البيئي، وتغير المناخ.

ثالثاً، يستلزم الأمر ما ليس أقل من تحوُل شامل في الهيكل المالي الدولي وهيكل الديون الدولي لتحقيق هذه الأهداف وتجنب حدوث تعافٍ ذي مسارَيْن، مع تخلف البلدان النامية عن الرَكب. ولا يمكن أن تكون المخاطر المحدقة أكبر مما هي عليه. وإذا كان للبشرية أن تنجو، يجب أن ننجو معاً، ولا يتخلف عن الرَكب أحد.

ليو زنمين

وكيل الأمين العام للشؤون الاقتصادية والاجتماعية

التفكير فيما بعد الأزمة: استخدام الجائحة للنهوض ببيانات عالية الجودة ومتاحة في الوقت المناسب وشاملة

قلبت جائحة كوفيد-19 رأساً على عقب الحياة كما نعرفها. وفي الوقت نفسه، فرضت طرقاً جديدة للتفكير وأتاحت فرصاً جديدة. ويستكشف المجتمع الإحصائي العالمي طرقاً لاغتنام هذه الفرص والتعلم من الجائحة. وهدفه: المضي بهذه المعرفة نحو الأمام لتوفير بيانات أفضل لحياة أفضل – الآن وفيما يمكن أن يكون سنوات مضطربة في المستقبل.

وكان لجائحة كوفيد-19 تأثير هائل على المكاتب الإحصائية الوطنية في جميع أنحاء العالم. ففي بداية الجائحة، توقفت فجأة عمليات جمع البيانات شخصياً في جميع البلدان تقريباً. وفي الوقت نفسه، بلغ الطلب على البيانات اللازمة لصنع السياسات وإعلام عامة الجمهور مستوى مرتفعاً جديداً. فسلطات الصحة العامة، في سعيها لفهم أثر الفيروس، على سبيل المثال، احتاجت إلى إحصاءاتٍ وفياتٍ تكون متاحة في الوقت المناسب ومصنفة. لكن بيانات الوفيات الشهرية ما تزال غير متوافرة في غالبية البلدان. وعلاوة على ذلك، يفتقر العديد من المكاتب الإحصائية الوطنية إلى البنية التحتية لتكنولوجيا المعلومات والاتصالات للقيام بأعمالها اليومية عن بُعد. ومما فاقم هذه المشكلات حقيقة أن التمويل المحلي والخارجي للأنشطة الإحصائية قد تقلص في العديد من البلدان، ولا سيما البلدان التي هي في أمس الحاجة إليها.

وعلى الرغم من التحديات الماثلة، وجد العديد من المكاتب الإحصائية الوطنية طرقاً جديدة لإنجاز مهامها. فقد استخدم أحدها مصادر بيانات غير تقليدية، مثل بيانات الهواتف المحمولة، والصور الساتلية، والبيانات الناشئة عن المواطنين، إلى جانب طرائق جديدة لجمع البيانات، مثل المقابلات عبر شبكة الإنترنت أو عبر الهاتف أو المقابلات المختلطة الطرائق. وشجعت المكاتب الجهود التعاونية وتولت دوراً تنسيقياً أكبر داخل النظم الإيكولوجية الوطنية للبيانات. ووفرت مثل هذه المبادرات البيانات اللازمة لتحسين فهم مسار الأزمة وآثارها على الصحة، والوظائف، والهجرة، والعنف ضد المرأة، وطائفة من القضايا الأخرى. ومع ذلك، تباين مستوى الاستجابات فيما بين النظم الإحصائية الوطنية تبايناً شديداً. فمن امتلك منها بالفعل نظام بيانات متيناً وراسخاً كان أفضل تجهيزاً للاستجابة للأزمة بشكل خلاق.

وعلاوة على ذلك، لم يكن الطريق نحو النجاح واضحاً دائماً. ويمكن للابتكارات والنُهج الجديدة، في حال عدم إيلاء اهتمام دقيق للتصميم والتقييم، أن ترسخ عن غير قصد عدم المساواة والإقصاء. وبالإضافة إلى ذلك، احتاجت المكاتب الإحصائية الوطنية إلى وضع استراتيجيات اتصال فعالة لمعالجة ”جائحة“ المعلومات المغلوطة والمعلومات المضللة عن كوفيد-19.

ومع خروج العالم ببطء من الأزمة، باتت البيانات المتاحة في الوقت المناسب والمصنفة والعالية الجودة أكثر أهمية من أي وقت مضى. والمطلوب الآن هو المزيد من الاستثمارات في البنية التحتية للبيانات والمعلومات، بالاستناد إلى الدروس المستفادة خلال الجائحة. والغاية من ذلك استباق الأزمة لكي نتمكن من إطلاق استجابات أفضل توقيتاً، وتوقُّع الاحتياجات المستقبلية، وتصميم الإجراءات العاجلة اللازمة لتحقيق خطة التنمية المستدامة لعام 2030.

ويستند التحليل التالي إلى أربع جولات من الدراسات الاستقصائية العالمية التي رصدت آثار الجائحة على العمليات الإحصائية الوطنية في الفترة بين أيار/مايو 2020 وأيار/مايو 2021، والتي اشتركت في تنفيذها شعبة الإحصاءات في الأمم المتحدة والبنك الدولي. كما يستند التقرير إلى دراسة استقصائية بشأن تنفيذ خطة عمل كيب تاون العالمية لبيانات التنمية المستدامة نُفذت في آب/أغسطس وأيلول/سبتمبر 2021.

على الرغم من إحراز بعض التقدم، ما زالت ثمة ثغرات بيانات خطيرة في رصد أهداف التنمية المستدامة

أُحرز تقدم كبير في توافر بيانات قابلة للمقارنة دولياً لرصد أهداف التنمية المستدامة: فقد ارتفع عدد المؤشرات المدرجة في قاعدة البيانات العالمية لأهداف التنمية المستدامة من 115 مؤشر في عام 2016 إلى 217 مؤشر في عام 2022. ومع ذلك، ما زالت ثمة فجوات كبيرة في البيانات من حيث التغطية الجغرافية، وحُسن التوقيت، ومستوى التصنيف، ما يجعل من الصعب التوصل لفهم كامل لوتيرة التقدم المحرَز نحو تحقيق خطة عام 2030، والاختلافات بين المناطق، ومعرفة من تخلف عن الركب.

وبالنسبة لـ 8 من أهداف التنمية المستدامة البالغ عددها 17 هدفاً، فإن أقل من نصف البلدان أو المناطق البالغ عددها 193 بلداً ومنطقة لديها بيانات قابلة للمقارنة دولياً من عام 2015 أو ما بعده. وفي حين أن الهدف 3 (الصحة) والهدف 7 (الطاقة) يتسمان بأعلى توافر للبيانات (أكثر من 80 في المائة من البلدان لديها نقطة بيانات مرجعية واحدة على الأقل منذ عام 2015)، فإن قرابة 20 في المائة فقط من البلدان لديها بيانات للهدف 13 (العمل المناخي).

والبيانات المصنفة لرصد التقدم الذي تحرزه الفئات السكانية المستضعفة غير كافية هي الأخرى. ومن بين مؤشرات أهداف التنمية المستدامة البالغ عددها 32 مؤشراً تشترط التصنيف بحسب الجنس، ثمة 21 مؤشراً فقط تتسم بأحدث البيانات المصنفة المتاحة في معظم البلدان (أكثر من 80 في المائة من البلدان لديها نقطة بيانات مرجعية واحدة على الأقل منذ عام 2015)؛ وبالنسبة لـ 8 مؤشرات، لا تتوافر على الإطلاق بيانات مصنفة بحسب الجنس. ولا تتوافر بيانات إلا عن 7 مؤشرات من أصل 21 مؤشراً تتطلب تصنيفاً بحسب الجنس والعمر على حد سواء. وعند النظر في أبعاد التصنيف الأخرى مثل حالة الإعاقة، تبدو الصورة أكثر ضبابية. فمن بين 10 مؤشرات لأهداف التنمية المستدامة تتطلب تصنيفاً بحسب حالة الإعاقة، تتوافر البيانات لمؤشرين اثنين منهما لا أكثر.

نسبة البلدان أو المناطق التي لديها بيانات متاحة منذ عام 2015، بحسب الهدف (نسبة مئوية)

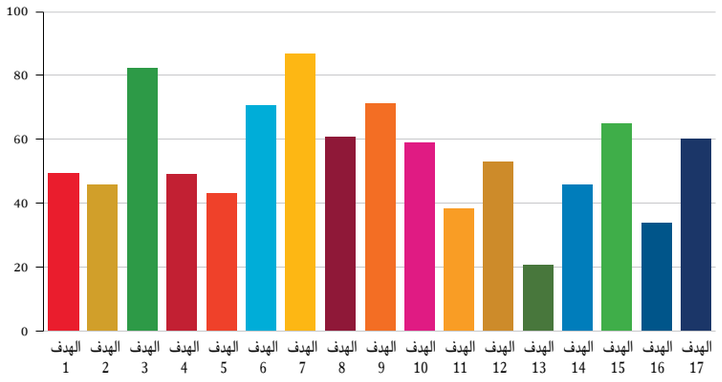

أظهرت جائحة كوفيد-19 الحاجة إلى أساس إحصائي متين

مثلت جائحة كوفيد-19 تهديداً جسيماً للنظم الإحصائية الوطنية التي كانت تعاني في الأصل ومثلت صيحةَ تنبيهٍ للحاجة إلى أسس أكثر متانة للإحصاءات وتكنولوجيا المعلومات والاتصالات. وفي أيار/مايو 2020، أوقفت 96 في المائة من البلدان بشكل كامل أو جزئياً جمع البيانات وجهاً لوجه جراء تدابير الإغلاق الوطنية. وبعد مرور عام، في أيار/مايو 2021، كان حالات تعطل عمليات جمع البيانات وجهاً لوجه ما تزال تحدث في 57 في المائة من البلدان. والبلدان التي اعتمدت فقط على جمع البيانات شخصياً قبل الجائحة تأثرت تأثراً شديداً، في حين أن البلدان ذات الخبرة في جمع البيانات عن بُعد، أو التي جربت ذلك، كانت لديها أفضلية واسعة. ففي المملكة المتحدة، على سبيل المثال، استفاد تنفيذ دراسة استقصائية على الفور عن استخدام الوقت أثناء الجائحة من التجارب السابقة لجمع البيانات عن بُعد. وقد مكنت الدراسة الاستقصائية، التي أُجريت عبر الإنترنت، صانعي السياسات من فهم كيفية تغيير الجائحة لطريقة قضاء الناس لأوقاتهم.

وتمثلت إحدى ثغرات الأساس الإحصائي التي كشفت عنها الجائحة في نقص بيانات الوفيات الوطنية للبالغين، والتي هي لازمة لفهم العدد الحقيقي لوفيات كوفيد-19. وعندما كُلف فريق استشاري تقني تابع للأمم المتحدة بمهمة تقدير المعدلات المفرطة في الوفيات الوطنية والعالمية المرتبطة بكوفيد-19، وجد الفريق أن 38 في المائة فقط من البلدان لديها بيانات الوفيات الشهرية المطلوبة من كانون الثاني/يناير 2020 إلى كانون الأول/ديسمبر 2021. ويعكس هذا النقص في البيانات الأساسية عيباً جسيماً في النظم الوطنية للإحصاءات الحيوية، التي تشمل تسجيل الوفيات، والدراسات الاستقصائية للأسر المعيشية، وتعدادات السكان. فتسجيل الوفيات في العديد من البلدان غير مكتمل ويتأخر عن موعده؛ ويوفر جمع البيانات من خلال التعدادات والدراسات الاستقصائية بيانات ذات فارق زمني يتراوح بين 5 و 10 سنوات؛ وغالباً ما لا يتم جمع بيانات الوفيات لكبار السن.

نسبة البلدان التي أوقفت جمع البيانات وجهاً لوجه، أيار/مايو 2020 - أيار/مايو 2021 (نسبة مئوية)

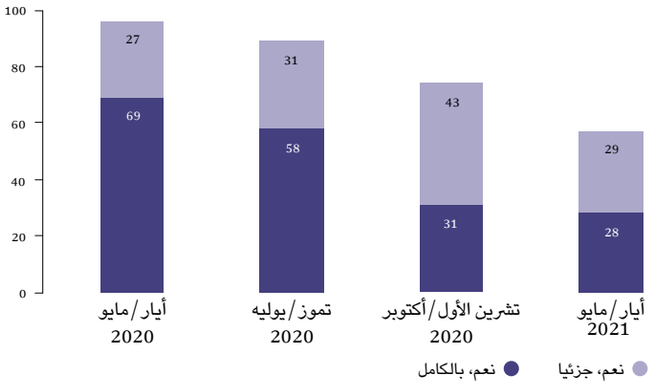

وكانت البنية التحتية لتكنولوجيا المعلومات والاتصالات حاسمة خلال الجائحة في مساعدة البلدان على جمع البيانات والتدريب عن بُعد، وكذلك في تخزين البيانات وتعزيز التعاون. وفي تموز/يوليه 2020، أفادت 62 في المائة فقط من جميع البلدان المجيبة بأن لديها قدرات كافية في مجال تكنولوجيا المعلومات والاتصالات للتدريب عن بُعد، وكان لدى 55 في المائة منها فقط خدمات حوسبة سحابية كافية لتخزين البيانات وتبادلها عن بُعد. وثمة فجوة بين البلدان على مختلف مستويات الدخل. فالبلدان المرتفعة الدخل كانت أكثر تجهيزاً من حيث تكنولوجيا المعلومات والاتصالات، في حين كانت البلدان المنخفضة الدخل والشريحة الدنيا من البلدان المتوسطة الدخل أقل استعداداً بكثير.

الأزمة تساعد على تشكيل مستقبل الابتكار

لقد شكلت أزمة كوفيد-19 تحدياً استثنائياً للنظم الإحصائية الوطنية. كما كانت فرصة لتجريب أساليب مبتكرة لجمع البيانات، واستكشاف مصادر جديدة للبيانات، وتحديث البنى التحتية لتكنولوجيا المعلومات والاتصالات لتلبية الطلب على البيانات اللازمة لوضع السياسات. وطوال هذه العملية، تجلت أهمية البيانات الشاملة تماماً. وللمضي قُدماً، يمكن استخدام التجارب المكتسبة خلال الجائحة لإثراء مستقبل الابتكار في الإحصاءات الرسمية.

في بداية الأزمة، أشار أكثر من 80 في المائة من البلدان إلى أنها ستستخدم الدراسات الاستقصائية عبر الهاتف لجمع البيانات بغرض قياس تأثير كوفيد-19، وقالت 37 في المائة منها إنها ستستخدم الدراسات الاستقصائية على شبكة الإنترنت – وتلك كانت زيادة كبيرة عن مستوى ما قبل الجائحة. وأخذت البلدان تنظر في كل من البيانات الإدارية، والتقديرات المستندة إلى النماذج ومصادر البيانات غير التقليدية – بما في ذلك سجلات تفاصيل المكالمات الهاتفية، والبيانات المتأتية من الماسحات الضوئية، وشبكات التواصل الاجتماعي، والاستشعار عن بُعد، والبيانات الناشئة عن المواطنين.

وبالإضافة إلى ذلك، قام العديد من المكاتب الإحصائية الوطنية بتعجيل تحديث أنظمة تكنولوجيا المعلومات والاتصالات لديها. وفي أيار/مايو 2021، أبلغت 58 في المائة من المكاتب الإحصائية الوطنية عن جوانب تحسن في جاهزيتها الإجمالية لتكنولوجيا المعلومات والاتصالات خلال الأشهر الستة السابقة. وتمثلت الإجراءات الرئيسية المتخذة في نشر برمجيات تعاونية جديدة (85 في المائة) وتوفير معدات جديدة للموظفين (73 في المائة). ومن الإجراءات المهمة الأخرى لتحسين جاهزية تكنولوجيا المعلومات والاتصالات التي أبرزتها المكاتب الإحصائية الوطنية نشرُ أدوات جديدة للنفاذ عن بُعد مثل الشبكة الافتراضية الخاصة (VPN)، وسطح المكتب الافتراضي والمكتب المتنقل (61 في المائة).

نسبة البلدان التي أبلغت عن استخدام نُهج مبتكرة لقياس تأثير كوفيد-19، أيار/مايو 2020 (نسبة مئوية)

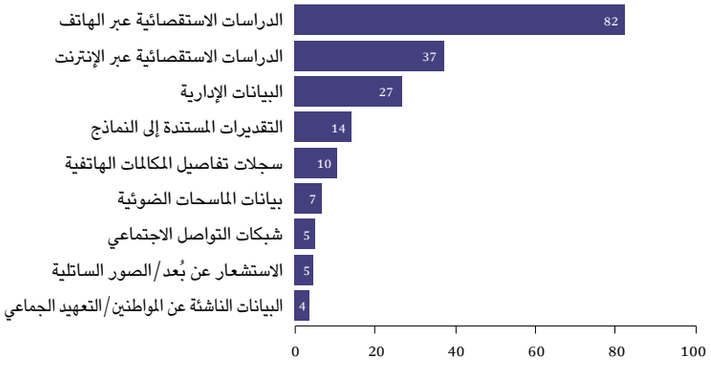

نسبة البلدان التي حسّنت بشكل كبير جاهزية تكنولوجيا المعلومات والاتصالات في الأشهر الستة الماضية، أيار/مايو 2021 (نسبة مئوية)

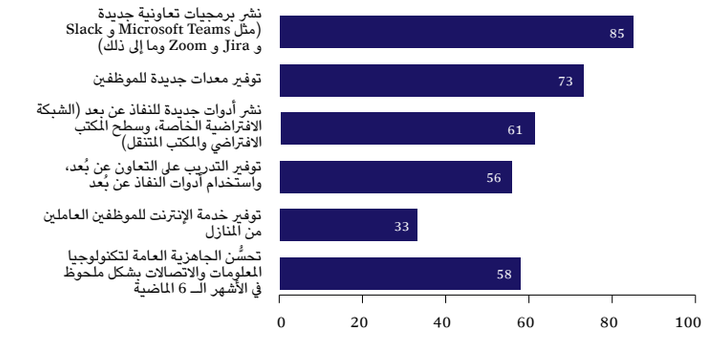

جاءت الجائحة لتذكرنا بألا نترك أحداً يتخلف عن الرَّكب

لجمع البيانات عن الفئات السكانية المستضعفة، مثل المهاجرين والأشخاص ذوي الإعاقة، أهميةٌ بالغة في تحديد التحديات التي تواجهها تلك الفئات ومعرفة من تخلف منها عن الرَّكب. وينبغي أن يكون استخدام النُهج المبتكرة، مثل الدراسات الاستقصائية عبر الهواتف المحمولة والذكاء الاصطناعي، مصحوباً بتقييم يكفل ألا تقوم الابتكارات بإقصاء الفئات الأكثر ضعفاً أو إلحاق الضرر بها عن غير قصد.

فعلى سبيل المثال، أُشيرَ إلى الفجوة الرقمية في ملكية الهواتف المحمولة والوصول إلى الإنترنت بوصفها السبب الرئيسي لعدم الوصول إلى فئات سكانية معينة أثناء الجائحة. ومن بين البلدان المشمولة بالدراسة الاستقصائية، واجهت 39 في المائة منها صعوبات في جمع البيانات المتعلقة بالمهاجرين على نحو كافٍ، وواجهت 27 في المائة منها صعوبات في جمع البيانات عن كبار السن، وواجهت 27 في المائة منها صعوبات في جمع البيانات المتعلقة بالأشخاص ذوي الإعاقة. وعلاوة على ذلك، فإن الدراسات الاستقصائية التقليدية التي تركز فقط على الأسر المعيشية تستبعد الأفراد الذين يعيشون في مؤسسات، مثل دُور رعاية المسنين وغيرها من مرافق الرعاية السكنية، وملاجئ المشردين والسجون، وكلها تأثرت بشدة من الجائحة.

نسبة البلدان التي تواجه صعوبة في جمع البيانات عن فئات سكانية محددة، بحسب فئة الدخل، أيار/مايو 2021 (نسبة مئوية)

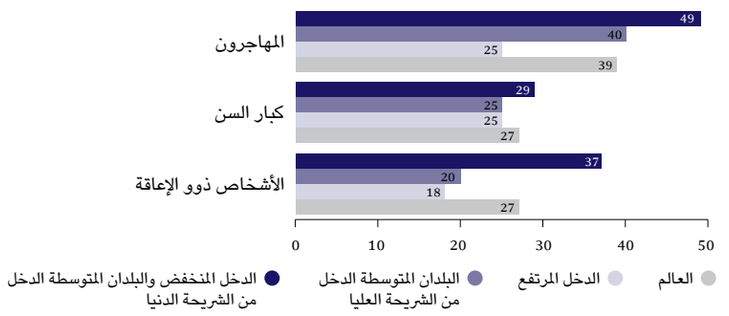

المكاتب الإحصائية الوطنية بحاجة إلى تعزيز التنسيق داخل النظم الإيكولوجية الوطنية للبيانات

خلال الجائحة، أُبرمت شراكاتٌ فيما بين الوكالات الحكومية، والمؤسسات الأكاديمية، والحكومات المحلية، والشركات الخاصة، ومنظمات المجتمع المدني، لجمع البيانات التي تمس الحاجة إليها لصنع السياسات. ورسَّخ مثل هذا التعاون أفكاراً وموارد جديدة؛ كما أنه زاد من شمولية البيانات الناتجة وحُسن توقيتها واستخدامها. وتؤدي المكاتب الإحصائية الوطنية دوراً تنسيقياً أقوى في بلدان عدة. فعلى سبيل المثال، أبرم معهد جامايكا للإحصاءات شراكة مع وزارة الصحة وخبراء آخرين في قيادة لجنة لمطابقة الطلب على البيانات مع البيانات المتاحة اللازمة لتوجيه السياسات أثناء الأزمة. وللمساعدة على سد الثغرات في البيانات عن أهداف التنمية المستدامة، بدأ المكتب الوطني للإحصاءات في كينيا شراكات مع منظمات المجتمع المدني ودمجَ مجموعة من معايير الجودة للبيانات الناشئة عن المواطنين ضمن إطار ضمان الجودة الإحصائية في كينيا الذي أطلقه حديثاً.

وعلى الرغم من كل الجهود، شعرت المكاتب الإحصائية الوطنية من بلدان عدة بأن بإمكانها القيام بعمل أفضل في تنسيق العمل ضمن النظام الإيكولوجي الوطني للبيانات. وعلى الصعيد العالمي، لم يرَ عدا 17 في المائة من البلدان المشمولة بالدراسة الاستقصائية بأن تنسيقها ضمن النظام الإيكولوجي للبيانات مُرضٍ.

ويختلف مستوى الرضا بحسب مستوى الدخل: إذ يبلغ متوسطه 25 في المائة في البلدان المرتفعة الدخل، ولكنه لا يتجاوز 8 في المائة في البلدان المنخفضة الدخل والبلدان المتوسطة الدخل من الشريحة الدنيا.

نسبة المكاتب الإحصائية الوطنية التي رأت إمكانية تحسين قدرتها على التنسيق ضمن النظام الإيكولوجي الأكبر للبيانات، بحسب فئة الدخل، آب/أغسطس - أيلول/سبتمبر 2021 (نسبة مئوية)

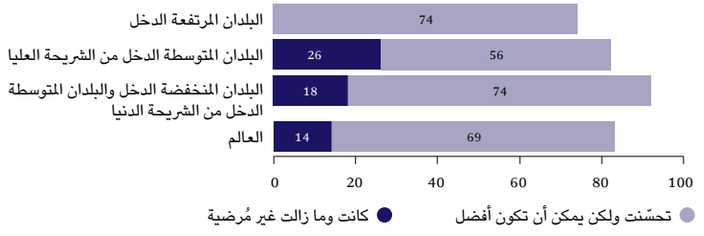

استراتيجيات الاتصال الفعالة ساعدت على مكافحة المعلومات المغلوطة والمعلومات المضللة

ألقت الجائحة طلبات غير مسبوقة على كاهل المكاتب الإحصائية الوطنية في جميع أنحاء العالم. وبالإضافة إلى وضع المعيار الذهبي لجودة البيانات داخل بلد ما، كان من المتوقع من هذه المكاتب أن تأخذ زمام المبادرة في تصحيح كثرة المعلومات المغلوطة والمعلومات المضللة المتداولة عن تأثير كوفيد-19. وللقيام بذلك، احتاجت المكاتب الإحصائية الوطنية إلى نقل النتائج التي توصلت إليها إلى مختلف مستخدمي البيانات من خلال نُهج جديدة وتقليدية للتوعية. بيد أن الدراسات الاستقصائية أشارت إلى وجود ثغرات كبيرة في النُهج المستخدمة تبعاً لمستوى دخل بلد ما. فقد فضلت البلدان المرتفعة الدخل استخدام نُهج أحدث وأكثر ابتكاراً، مثل شبكات التواصل الاجتماعي، وبرامج النشر التي تستهدف فئات محددة من المستخدمين، والحلقات الدراسية، ومنصات التعلم الإلكتروني، وجلسات الدردشة الحية، والبث الصوتي الرقمي (البودكاست)، في حين فضلت البلدان المنخفضة الدخل والبلدان المتوسطة الدخل من الشريحة الدنيا النُهج التقليدية في إشراك المستخدمين. وشملت هذه المؤتمرات الصحفية، والظهور في وسائل الإعلام التقليدية، وحملات التوعية العامة، والعروض التقديمية، والمؤتمرات، وأحداث إطلاق الفعاليات. وتشير هذه النتائج إلى مجال للعمل الجماعي من قبل الأوساط الإحصائية. وقد حانت الفرصة للاستفادة من قنوات الاتصال الحديثة وإنتاج نواتج دعم وبيانات مصممة خصيصاً لهذه الغاية للوصول إلى مجموعات مختلفة من المستخدمين.

نسبة المكاتب الإحصائية الوطنية التي نفذت أنشطة لتثقيف مستخدمي البيانات والوصول إليهم في السنوات الثلاث الماضية، بحسب فئة الدخل، آب/أغسطس - أيلول/سبتمبر 2021 (نسبة مئوية)

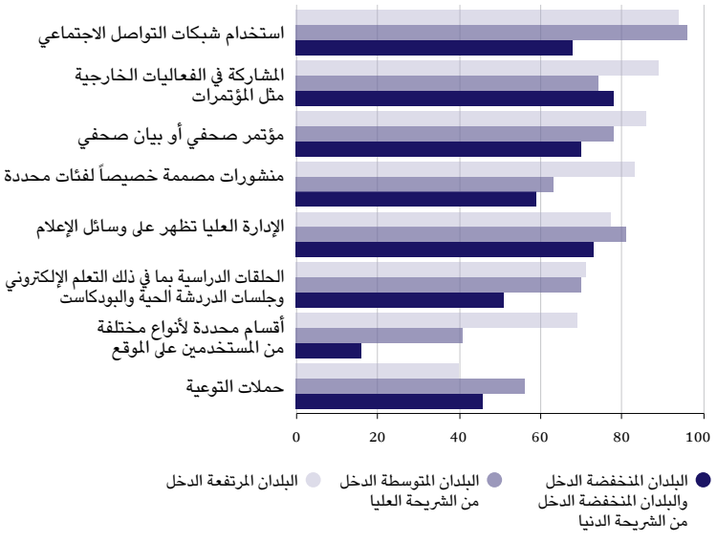

ثمة حاجة ماسة إلى زيادة الاستثمار في البيانات والإحصاءات

خلال الجائحة، شهد 40 في المائة من المكاتب الإحصائية الوطنية ارتفاعاً في تكاليف جمع البيانات، في حين خُفض التمويل الحكومي لـ 48 في المائة من المكاتب الإحصائية الوطنية. وفي أفريقيا جنوب الصحراء الكبرى، شهدت 61 في المائة من البلدان ارتفاعاً في هذه التكاليف، في حين شهد 71 في المائة انخفاضاً في التمويل الحكومي، وشهد 59 في المائة انخفاضاً في تمويل المانحين للمكاتب الإحصائية الوطنية. وقد تأكد هذا الاتجاه من خلال تحليل للمساعدة الإنمائية الرسمية للبيانات والإحصاءات، الذي أظهر أن تمويل العديد من أنشطة البيانات الأساسية سرعان ما أزيلت عنه صفة الأولوية في بداية الجائحة. كما شهدت المكاتب الإحصائية الوطنية في ثلثي البلدان المؤهلة للاقتراض من المؤسسة الدولية للتنمية حالات تأخير إما متوسطة أو شديدة في صرف الميزانية في بداية السنة المالية 2021.

وعلى مدى السنوات الثلاث المقبلة، تتوقع المكاتب الإحصائية الوطنية في معظم البلدان المؤهلة للاقتراض من المؤسسة الدولية للتنمية أن تواجه نقصاً كبيراً في تمويل البرامج المستهدفة من قبل الجهات المقدمة للمعونة الإنمائية. وحدد ما يربو على ثلثي البلدان المشمولة بالدراسة الاستقصائية (69 في المائة) تعدادات الأعمال التجارية والزراعة بوصفها المجال الذي سيواجه أكبر نقص في التمويل، تليها تعدادات السكان والمساكن (56 في المائة) والدراسات الاستقصائية للأسر المعيشية (52 في المائة). وفيما يتعلق بقطاعات السياسات التي ستتطلب دعماً إضافياً خلال هذه الفترة الزمنية، حددت 76 في المائة من البلدان المؤهلة للاقتراض من المؤسسة الدولية للتنمية الإحصاءات الصحية بصفتها أولوية عليا.

وشهد العامان الماضيان ضربة قوية لاقتصاد العالم وشعوبه، وتضررت البلدان المنخفضة الدخل بشدة بصفة خاصة. والاستثمار في قدرات البيانات وشراكات البيانات لكي لا يتخلف أحد عن الركب ولبناء الثقة ولسد الثغرات في البيانات لتحقيق أهداف التنمية المستدامة يجب أن يكون إحدى أولويات الحكومات الوطنية والمجتمع الدولي إذا كان للبلدان أن تعتمد على استجابات السياسات القائمة على الأدلة للخروج من الأزمة أكثر قوةً ومواجهة التحديات المجهولة المقبلة.

وهذا يؤكد من جديد الحاجة الملحة إلى تنفيذ أطر عمل مهمة، بما في ذلك خطة عمل كيب تاون العالمية لبيانات التنمية المستدامة، وإعلان دبي، واتفاق برن للبيانات لعقد من العمل بشأن أهداف التنمية المستدامة، وقد اتفق عليها كلها مجتمع البيانات خلال منتديات الأمم المتحدة العالمية للبيانات، لبناء القدرات الإحصائية واعتماد آلية تمويل مبتكرة مدفوعة بالطلب يمكنها الاستجابة بسرعة وكفاءة لأولويات النظم الإحصائية الوطنية، بهدف تعبئة الأموال على الصعيدين المحلي والدولي.

نسبة المكاتب الإحصائية الوطنية التي شهدت انخفاضاً في التمويل من الحكومة والجهات المانحة/المصادر الأخرى منذ بداية الجائحة، أيار/مايو 2021 (نسبة مئوية)

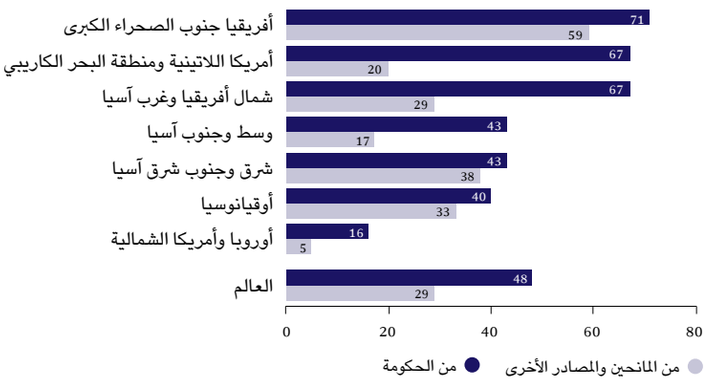

1 القضاء على الفقر

القضاء على الفقر بجميع أشكاله في كل مكان

أكثر من
4 سنوات من التقدم المحرز
في محاربة الفقر
شُطبت بفعل
جائحة كوفيد-19

العمالة الفقيرة
ارتفع معدّلها لأول مرة **منذ عقدين**

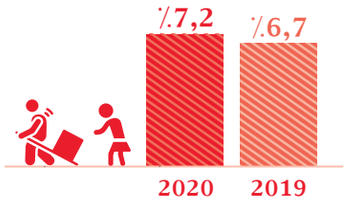

الأمر الذي دفع
8 ملايين عامل إضافي
إلى براثن الفقر

ارتفاع التضخم وتأثيرات الحرب في أوكرانيا يعرقلان التقدم أكثر فأكثر

عدد الأشخاص الذين يعيشون في فقر مدقع في عام 2022

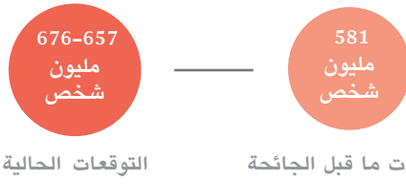

الإعانات النقدية للبطالة أثناء الجائحة (2020)

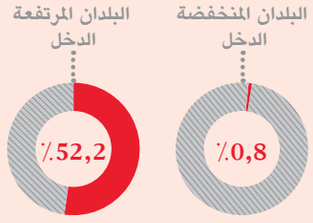

في 2020 **الوفيات المرتبطة بالكوارث ارتفعت ستة أضعاف**

في المقام الأول **جرّاء الجائحة**

2 القضاء التام على الجوع

القضاء على الجوع وتوفير الأمن الغذائي والتغذية المحسّنة وتعزيز الزراعة المستدامة

الصراعات وجائحة كوفيد-19 وتغير المناخ وأيضاً أوجه عدم المساواة المتفاقمة تتضافر جميعاً لتقويض أمن الغذاء في جميع أنحاء العالم

تقريبا **1 من كل 10 أشخاص** في جميع أنحاء العالم **يعاني من الجوع**

قرابة **1 من كل 3 أشخاص** يفتقر إلى الوصول المنتظم **إلى غذاء كافٍ (2020)**

الارتفاع الحاد في أسعار الأغذية أثر في

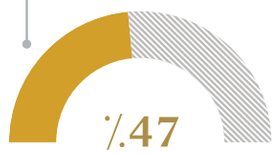

من البلدان في عام 2020

(ارتفاعاً من 16٪ في عام 2019)

149,2 مليون طفل دون سن الخامسة

يعانون من **التقزّم** (2020)

للحد من التقزّم عند الأطفال **بنسبة 50٪ بحلول عام 2030**، معدل الانخفاض السنوي **يجب أن يتضاعف** (من 2,1 إلى 3,9٪ سنوياً)

أزمة أوكرانيا تسببت بنقص غذاء **أشد سكّان العالم فقرا**

أوكرانيا والاتحاد الروسي يوفران الصادرات العالمية:

ضمان تمتّع الجميع بأنماط عيش صحية وبالرفاهية في جميع الأعمار

جائحة كوفيد-19

تهدّد حصيلة عقود من التقدم في مجال الصحة العالمية

أصابت أكثر من
500 مليون
شخص
حول العالم
(منتصف 2022)

أدّت إلى
15 مليون
حالة وفاة
(2021-2020)

عطّلت الخدمات الصحية الأساسية
في 92٪
من البلدان
(نهاية 2021)

أوقفت التقدّم في
التغطية الصحية الشاملة

متوسط العمر المتوقع عالمياً ↓

التغطية التحصينية ↓

انتشار القلق/ الاكتئاب ↑

الوفيات الناجمة عن السُّل والملاريا ↑

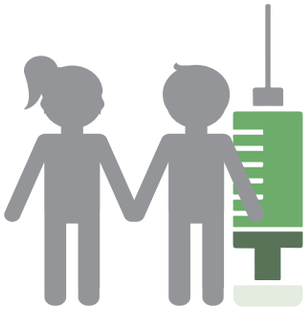

22,7 مليون
طفل
فاتتهم اللقاحات الأساسية في عام 2020

3,7 مليون طفل
إضافي مقارنة بعام 2019

الجائحة أودَت بحياة
115 500
من العاملين في مجال الرعاية الصحية
في الخطوط الأمامية

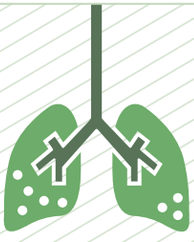

وفيات السُّل

ارتفعت لأول مرة منذ عام 2005

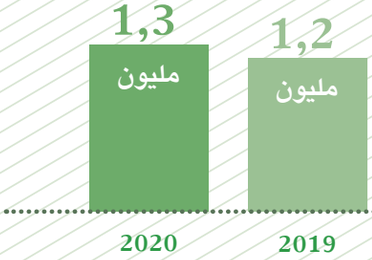

4 التعليم الجيد

ضمان التعليم الجيد المنصف والشامل للجميع وتعزيز فرص التعلم مدى الحياة للجميع

جائحة كوفيد-19
قد عمّقت
أزمة تعلّم عالمية

147 مليون طفل
فاتهم أكثر من
نصف الدراسة
الحضورية
في 2020-2021

24 مليون
(من مرحلة ما قبل التعليم الابتدائي إلى المستوى الجامعي)
قد لا يعودون أبداً
إلى الدراسة

التعليم هو شريان حياة
الأطفال خلال الأزمات

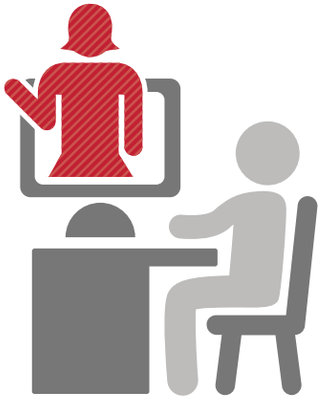

التعلم عن بُعد
يوفَّر إلى
3 ملايين
من الأطفال الأوكرانيين
في فوضى الحرب
(نيسان/أبريل 2022)

مظاهر عدم المساواة الراسخة في التعليم
ما كان لها إلا أن **ساءت** خلال الجائحة

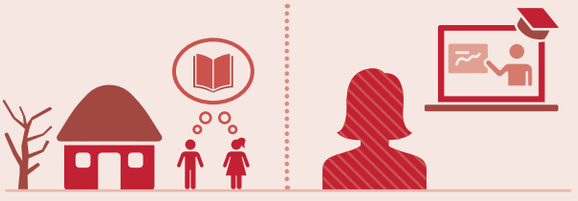

بلدان عدة **تحسّن** البنية التحتية للمدارس مع إعادة فتح المدارس أبوابها

عالمياً،
المدارس الابتدائية
(2020-2019)

الكهرباء — مياه الشرب — المرافق الأساسية

أجهزة كمبيوتر — خدمة الإنترنت

5 المساواة بين الجنسين

تحقيق المساواة بين الجنسين وتمكين كل النساء والفتيات

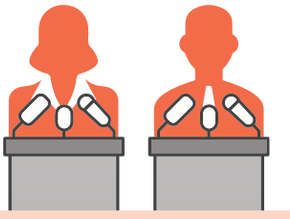

الأمر سيستغرق

40 عاماً أخرى

قبل أن يتحقق تمثيل النساء والرجال على قدم المساواة في القيادات السياسية الوطنية إذا ما استمرت الوتيرة الحالية

النساء شكّلن

٪39

من مجموع العمالة

في 2019،

ولكن

٪45

من خسائر العمالة العالمية

في 2020

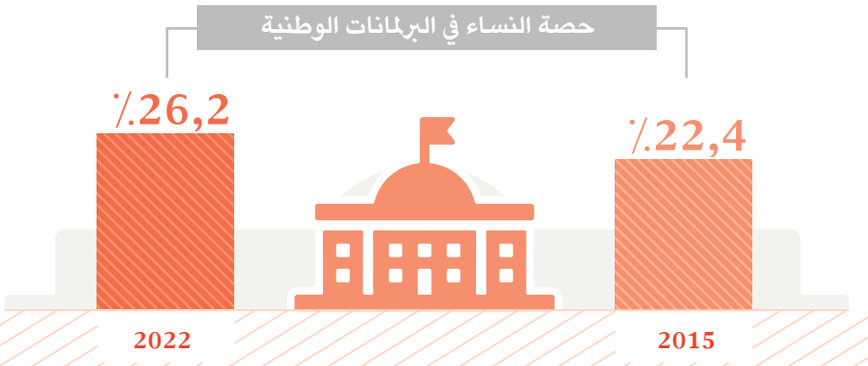

أكثر من امرأة من بين كل 4 نساء

(15+ عاما)

تعرّضن للعنف من جانب الشريك الحميم (641 مليون)

مرة واحدة على أقل تقدير في حياتهن

فقط ٪57

من النساء (15-49 عاما)

يتخذن قراراتهن المستنيرة بأنفسهن بشأن الجنس والرعاية الصحية الإنجابية

(64 بلدا، 2007-2021)

الميزنة المراعية للمنظور الجنساني يلزم تعزيزها

نسبة البلدان التي لديها أنظمة لتتبع مخصصات الميزنة الجنسانية (2018-2021)

٪26 نظم شاملة

٪59 بعض سمات مثل هذا النظام

٪15 الافتقار إلى أقلّ العناصر الأساسية لمثل هذا النظام

6 المياه النظيفة والنظافة الصحية

ضمان توافر المياه وخدمات الصرف الصحي للجميع وإدارتها إدارة مستدامة

النظم الإيكولوجية المرتبطة بالمياه في العالم

آخذة بالتدهور بمعدل مثير للقلق

على مدى 300 سنة الماضية،

ما يربو على 85٪

من الأراضي الرطبة على كوكب الأرض فُقدت

بالنسبة لما لا يقلّ عن **3 بليون شخص**،

جودة المياه التي يعتمدون عليها غير معروفة بسبب عدم الرّصد

أكثر من 733 مليون شخص

يعيشون ببلدان تتسم بمستويات عالية أو حرجة من الإجهاد المائي (2019)

فقط رُبع

البلدان المبلِّغة عن أكثر من 90٪ من **مياهها العابرة للحدود** مشمولة بترتيبات تشغيلية (2020)

تحقيق أهداف **مياه الشرب والصرف الصحي والنظافة الصحية** بحلول عام 2030 سيتطلب زيادة قدرها **أربعة أضعاف** في وتيرة التقدم

بالمعدلات الراهنة، في 2030

- **1,6 بليون شخص** سيفتقرون إلى مياه الشرب المدارة بأمان
- **2,8 بليون شخص** سيفتقرون إلى الصرف الصحي المُدار بأمان
- **1,9 بليون شخص** سيفتقرون إلى مرافق النظافة الصحية الأساسية

7 طاقة نظيفة وبأسعار معقولة

ضمان حصول الجميع بتكلفة ميسورة على خدمات الطاقة الحديثة والموثوقة والمستدامة

التقدم الهائل في مجال الكَهْرَبة

تباطأ

بسبب تحدّ يتمثل في الوصول إلى أولئك الذين هُم الأصعب في الوصول إليهم

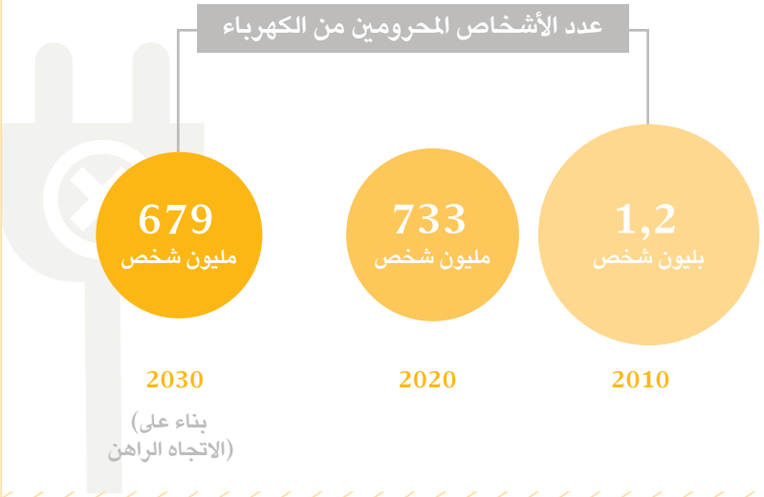

التقدم في تحقيق كفاءة الطاقة

يتعيّن أن يتسارع لتحقيق أهداف المناخ العالمية

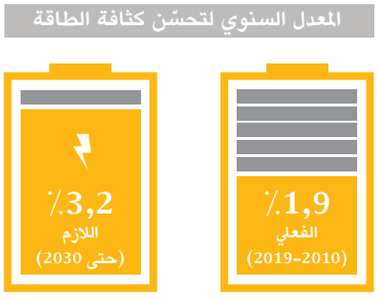

2,4 بليون شخص

ما يزالون يستخدمون أنظمة طهي غير كفؤة وملوِّثة

(2020)

التدفقات المالية الدولية إلى البلدان النامية لدعم الطاقة المتجددة

تراجعت للعام الثاني على التوالي

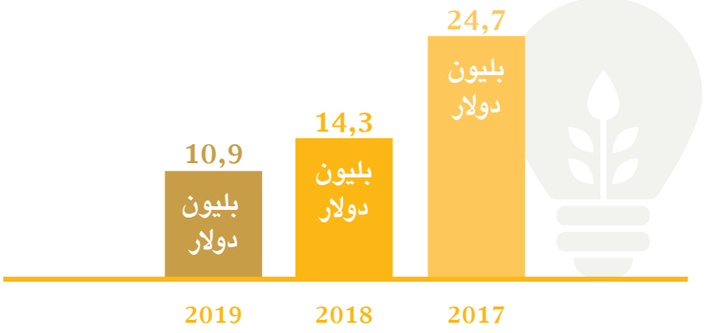

إجمالي **الطاقة المتجددة** المستهلكة ارتفع بمقدار الربع بين عامي 2010 و2019،

بَيْدَ أن حصة الطاقة المتجددة من إجمالي الاستهلاك النهائي للطاقة بلغ فقط

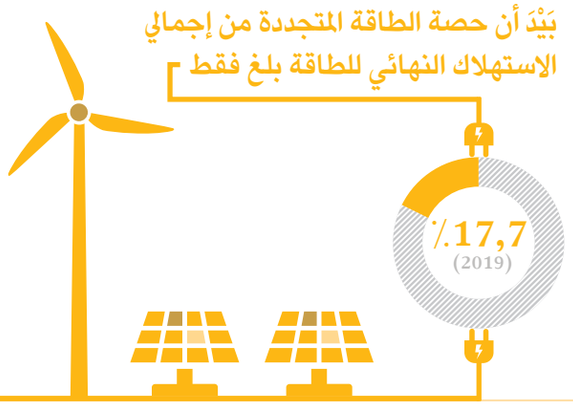

8 العمل اللائق ونمو الاقتصاد

تعزيز النمو الاقتصادي المطرد والشامل للجميع والمستدام، والعمالة الكاملة والمنتجة، وتوفير العمل اللائق للجميع

التعافي الاقتصادي العالمي

يعوقه كلّ من:

- موجات جديدة من جائحة كوفيد-19
- التضخم المتصاعد
- تعطّل سلاسل التوريد
- عدم اليقين بشأن السياسات
- تحدّيات سوق العمل

البطالة العالمية

ستظل أعلى من مستوى ما قبل الجائحة حتى عام **2023** على أقلّ تقدير

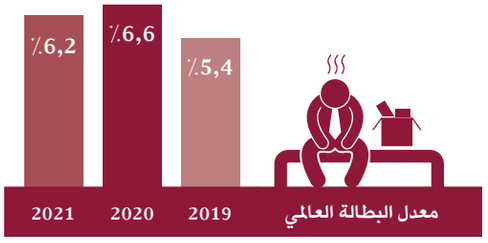

1 من بين كل 10 أطفال منخرط في عمالة الأطفال على مستوى العالم

ما مجموعه 160 مليون طفل (2020)

التعافي الاقتصادي العالمي

انتكس أكثر بفعل الأزمة الأوكرانية

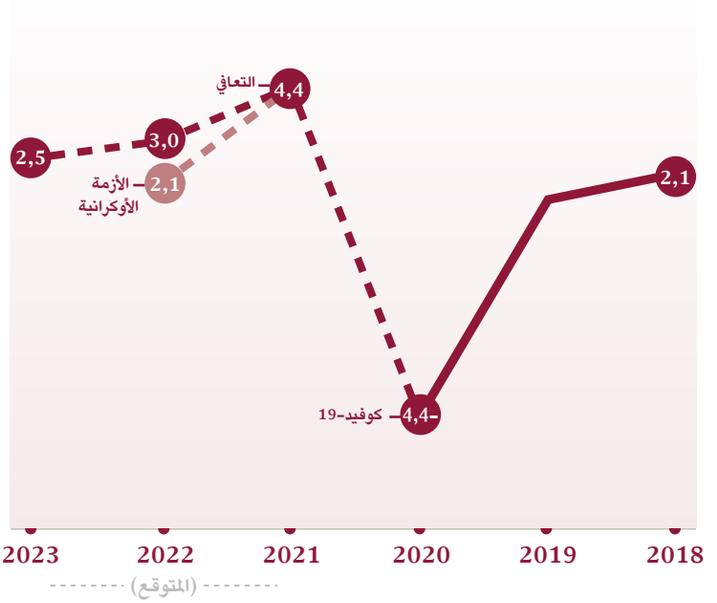

انتعشت إنتاجية العمال، ولكن ليس في أقلّ البلدان نمواً

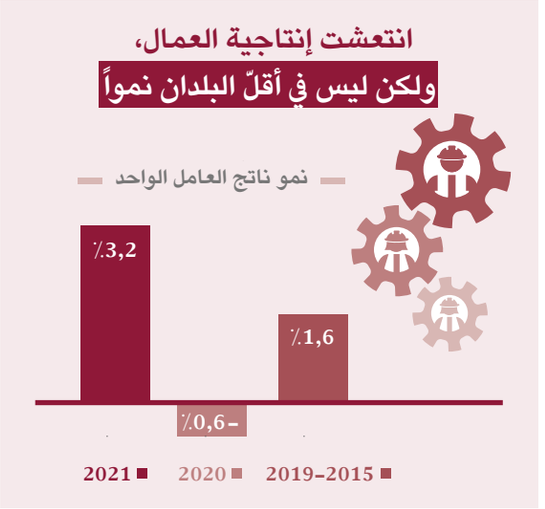

إقامة بُنى تحتية قادرة على الصمود، وتحفيز التصنيع المستدام الشامل للجميع، وتشجيع الابتكار

الصناعة التحويلية العالمية

انتعشت بعدَ الجائحة

ولكن تخلّفت أقلّ البلدان نمواً عن الرَّكب

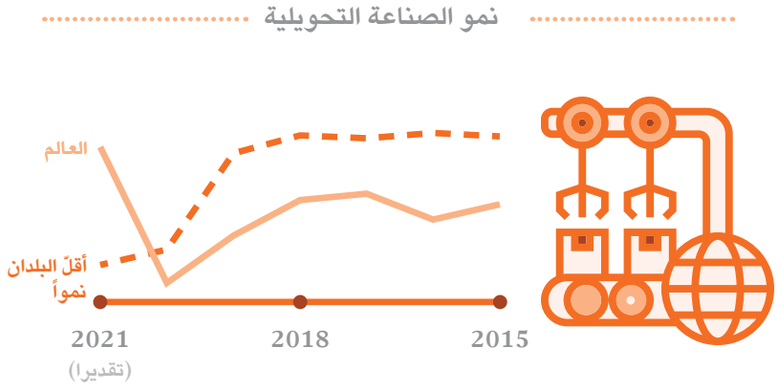

الصناعات الصغيرة

تفتقر إلى إمكانية الحصول على دعم مالي للتعافي

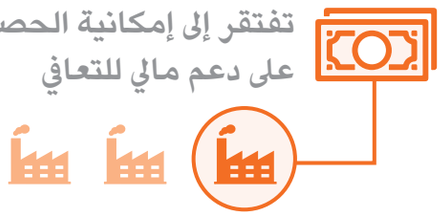

1 فقط من بين كلّ 3 من صغار المصنِّعين

يستفيد من قرض أو خط ائتمان

(2021-2020)

صناعة طائرات الركاب

ما زالت تكابد

لتعويض الخسائر الفادحة

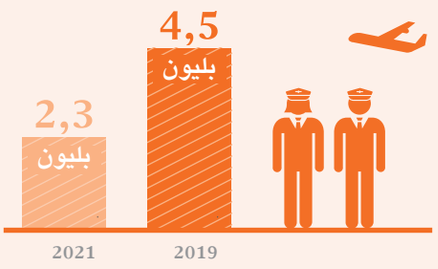

2,3 بليون مسافر في عام 2021،
مقارنة بـ 4,5 بليون مسافر
في عام 2019

الصناعات ذات التكنولوجيا العالية

أكثر قدرةً بكثير على الصمود في الأزمات

من نظيراتها ذات التكنولوجيا المتدنية

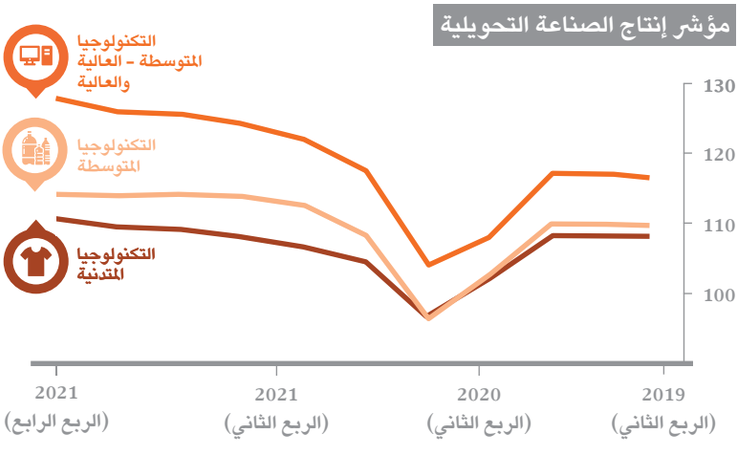

1 من بين 3 وظائف في الصناعات التحويلية

تتأثر سلباً بالأزمة

10 الحد من أوجه عدم المساواة

الحد من انعدام المساواة داخل البلدان وفيما بينها

الجائحة تسبّبت بأول زيادة في عدم المساواة في الدخل فيما بين البلدان منذ جيل

التغير في عدم المساواة في الدخل فيما بين البلدان (2021-2013)

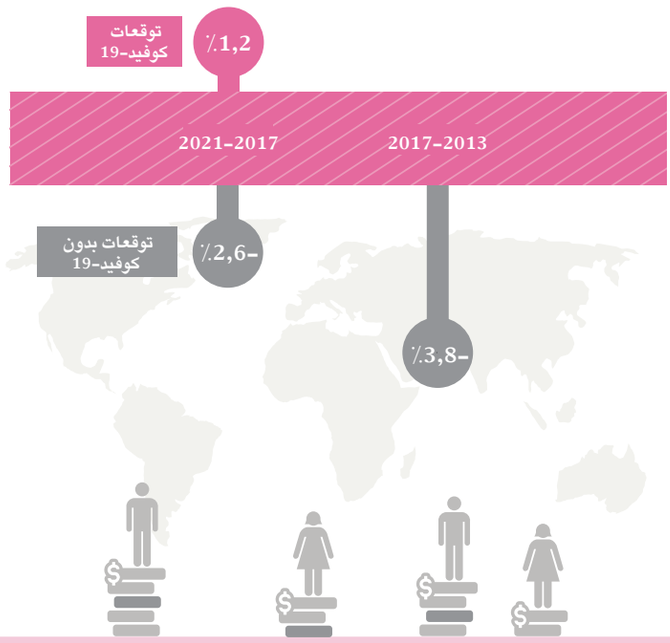

5 895 مهاجرا

لقوا حتفهم في عام 2021

السنة الأكثر حصادا لأرواح المهاجرين منذ عام 2017

1 من كل 5

أشخاص تعرّض

للتمييز

على أساس واحد على الأقلّ من الأسباب المحظورة بموجب القانون الدولي لحقوق الإنسان

أعداد اللاجئين في العالم تسجّل رقماً قياسياً

الحرب في أوكرانيا تدفع الإجمالي العالمي نحو مزيد من الارتفاع

عدد اللاجئين خارج بلدانهم الأصلية
ارتفع بنسبة 44٪ بين عامَي 2015 و 2021

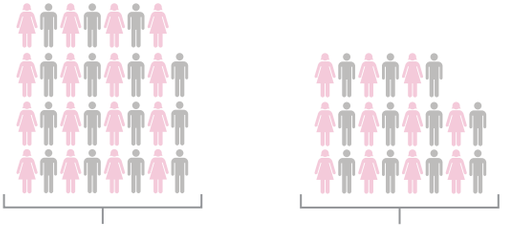

جعل المدن والمستوطنات البشرية شاملة وآمنة ومرنة ومستدامة

عدد البلدان التي لديها استراتيجيات للحد من مخاطر الكوارث المحلية

تضاعف تقريبا

بين عامَي 2015 و2021

(51 إلى 98 بلداً)

عدم تخلُّف أحد عن الرَّكب

سيتطلّب **تكثيف التركيز** على

بليون شخص يعيشون في الأحياء الفقيرة

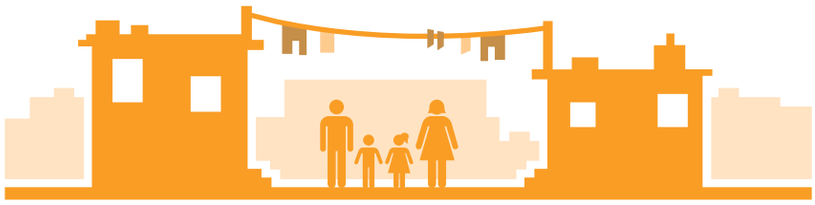

مع نمو المدن، مشكلات النفايات الصلبة البلدية آخذة بالتصاعد

عالمياً،

النفايات الصلبة البلدية

٪99

من سكان المناطق الحضرية في العالم يتنفسون

هواء ملوثا

وفقاً للمبادئ التوجيهية الجديدة لجودة الهواء الصادرة عن منظمة الصحة العالمية بشأن الجسيمات الدقيقة البالغة 5 ميكروجرام أو أقلّ لكل متر مكعب

في أفريقيا جنوب الصحراء الكبرى

أقل من ثلث سكان المدن يتمتعون بسهولة الوصول إلى **وسائل النقل العام**

12 الاستهلاك والإنتاج المسؤولان

ضمان وجود أنماط استهلاك وإنتاج مستدامة

الأنماط غير المستدامة

الاستهلاكية والإنتاجية هي أسباب جذرية

للأزمات الكوكبية الثلاث

تغير المناخ

فقدان التنوع البيولوجي

التلوث

اعتمادنا على الموارد الطبيعية آخذ بالازدياد

ارتفع بأكثر من ٪65 عالميا في الفترة من 2000 إلى 2019

الكثير من الغذاء يُفقَد أو يُهدَر في كل بلد كل يوم

الحصاد

النقل

الخزن

المعالجة

٪13.3 من غذاء العالم يُفقد بعد الحصاد وقبل الوصول إلى أسواق التجزئة

المنزل

متاجر البقالة

الأسر المعيشية

المطاعم

٪17 من إجماليّ الغذاء يُهدَر على مستوى المستهلكين

الغالبية العظمى من النفايات الإلكترونية في العالم لا تُدار بأمان

معدلات جمع النفايات الإلكترونية (2019)

أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي

أفريقيا جنوب الصحراء الكبرى

أوروبا وأمريكا الشمالية

المعدل العالمي

اتخاذ إجراءات عاجلة لمكافحة تغير المناخ وآثاره

تغيُّر المناخ

هو تحذير **الرمز الأحمر" للبشرية**

النافذة المفتوحة لتجنُّب كارثة مناخية تنغلق بسرعة

سيناريوهان مختلفان للشعاب المرجانية بشأن درجة الحرارة

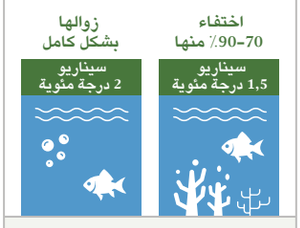

الشعاب المرجانية

مستوى سطح البحر سيرتفع 30–60 سم بحلول 2100

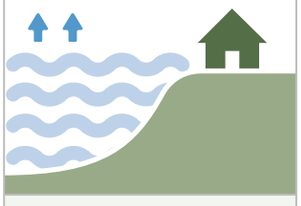

ارتفاع مستوى سطح البحر

الجفاف سيتسبب بنزوح ما يُقدّر بـ 700 مليون شخص بحلول 2030

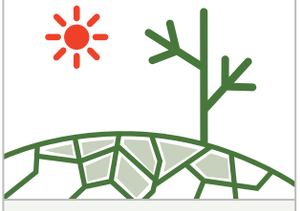

حالات الجفاف

الكوارث المتوسطة إلى الواسعة النطاق ستزداد بنسبة 40٪ في الفترة من 2015 إلى 2030

الكوارث

انبعاثات ثاني أكسيد الكربون الناجمة عن الطاقة ارتفعت بنسبة

6٪ في 2021

وبلغت أعلى مستوياتها **على الإطلاق**

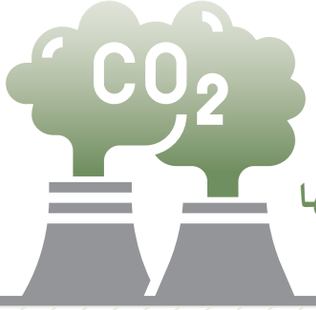

التمويل المناخي

هو أقلّ من **100 بليون دولار** المستهدفة كالتزامات سنوية

البلدان المتقدمة

قدّمت **79,6 بليون دولار** كتمويل مناخي في 2019

ارتفاع درجات الحرارة العالمية مستمر بلا هوادة، متسبباً **بالمزيد من ظواهر الطقس المتطرفة**

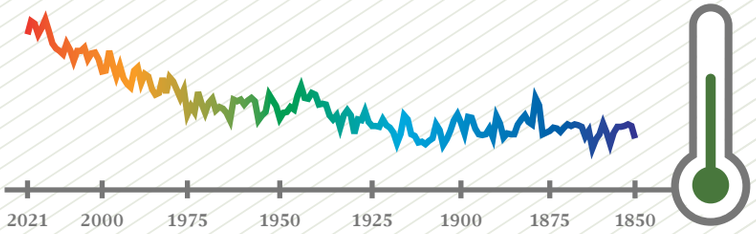

الحفاظ على المحيطات والبحار والموارد البحرية واستخدامها على نحو مستدام لتحقيق التنمية المستدامة

محيطاتنا

أكبر النُّظم الإيكولوجية على كوكب الأرض

مهدَّدة

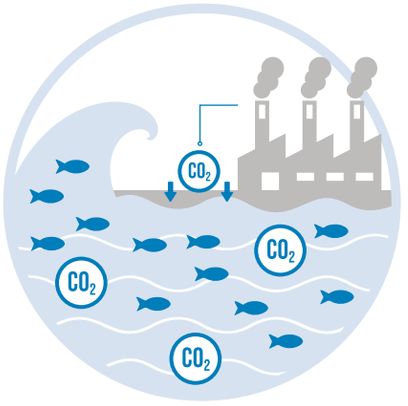

التحمُّض المتزايد

يهدّد الحياة البحرية

ويحدّ من قدرة المحيطات

على التخفيف من وطأة تغير المناخ

المحيطات **تمتص** قرابة **رُبع انبعاثات ثاني أكسيد الكربون** السنوية العالمية

90٪ من

صيادي الأسماك في العالم يعملون لدى

مصائد أسماك صغيرة النطاق

وهُم بحاجة إلى

دعم عاجل بسبب

الجائحة

التلوث البلاستيكي

يخنق المحيطات

أكثر من 17 مليون طن متري

من البلاستيك دخلت محيطات العالم في 2021

من المتوقع أن تزداد الكمية بمقدار **الضعفين أو ثلاثة أضعاف** بحلول 2040

حماية النظم الإيكولوجية البرية وترميمها وتعزيز استخدامها على نحو مستدام، وإدارة الغابات على نحو مستدام، ومكافحة التصحر، ووقف تدهور الأراضي وعكس مساره، ووقف فقدان التنوع البيولوجي

10 ملايين

هكتار من الغابات تُدمَّر سنوياً

قرابة **90%** من إزالة الغابات في العالم بسبب **التوسُّع الزراعي**

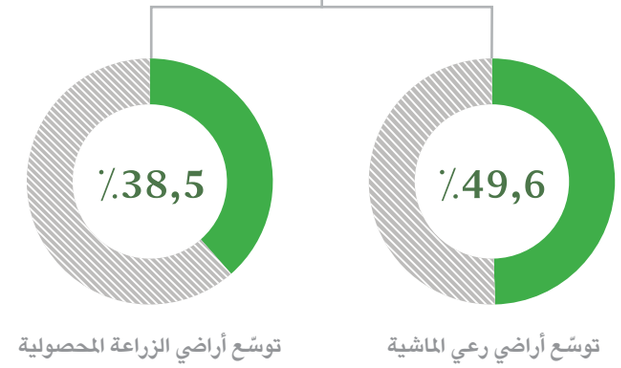

133 طرفاً صدّق على **بروتوكول ناغويا** الذي يتناول الوصول إلى **الموارد الوراثية** واستخدامها العادل والمنصِف

التنوع البيولوجي

أهمِل إلى حدّ بعيد

في الإنفاق على التعافي من جائحة كوفيد-19

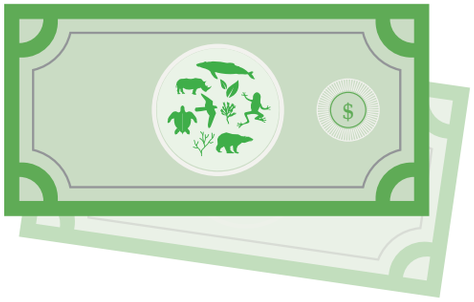

قرابة **40 000 نوع** تم توثيق أنها عرضة **لخطر الانقراض** خلال العقود المقبلة

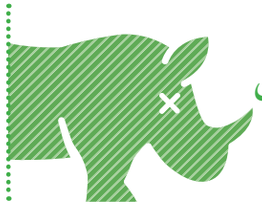

قرابة نصف مناطق التنوع البيولوجي الرئيسية في المياه العذبة والمناطق البرية والجبال **مشمولة بالحماية**

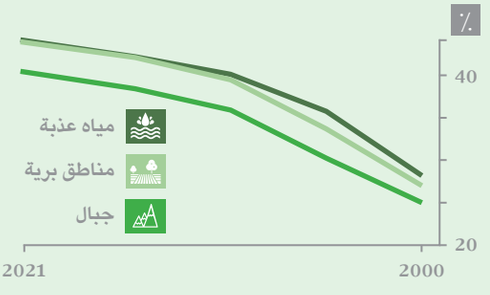

16 السلام والعدل والمؤسسات القوية

التشجيع على إقامة مجتمعات مسالمة لا يُهمّش فيها أحد من أجل تحقيق التنمية المستدامة، وإتاحة إمكانية وصول الجميع إلى العدالة، وبناء مؤسسات فعالة وخاضعة للمساءلة وشاملة للجميع على جميع المستويات

النداءات
من أجل إحلال
السلام في العالم
يعلو صوتها

يشهد العالم أكبر
عدد من الصراعات العنيفة
منذ عام 1946

ورُبع
سكان العالم
كان يعيش في بلدان متأثرة
بالصراعات (نهاية 2020)

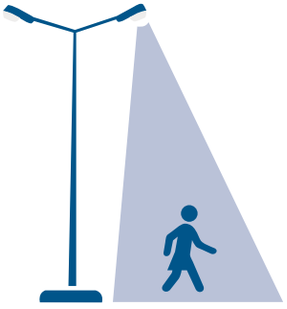

ثُلث سكان العالم
معظمهم من النساء
يخشون المشي بمفردهم
في أحيائهم المحلية **ليلاً**

انخفض معدّل جرائم القتل عالمياً
٪5.2 بين 2015 و 2020

وهذا لا يرقى
إلى مستوى **"الانخفاض الكبير"**
بحلول عام 2030 المستهدَف
في أهداف التنمية المستدامة

في رقم قياسي
100 مليون شخص
نزحوا قسرا في جميع أنحاء العالم
(أيار/مايو 2022)

الفساد موجود في كل منطقة

تقريباً **واحدة من بين كل 6** مؤسسات أعمال طُلِبَ منها
تقديم رشوة من قبل **مسؤولين حكوميين**

تعزيز وسائل التنفيذ وتنشيط الشراكة العالمية من أجل التنمية المستدامة

أعباء الديون المتصاعدة

تهدّد تعافي البلدان النامية من الجائحة

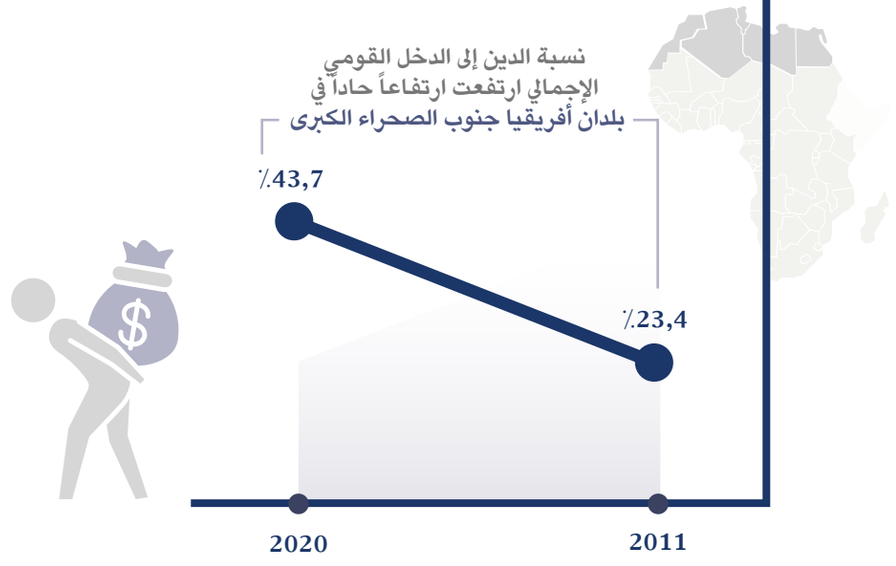

الإقبال على **الإنترنت** تسارع خلال الجائحة

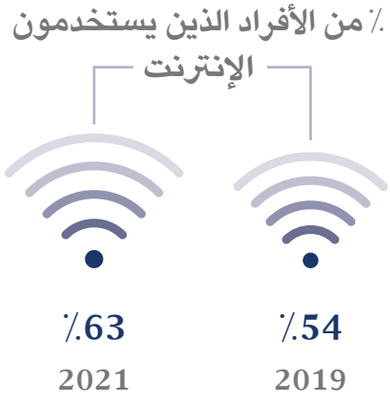

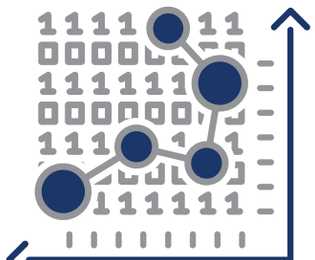

المساعدة الإنمائية الرسمية لبيانات أهداف التنمية المستدامة **تراجعت** بأكثر من **٪18** في 2020

في 2021

- **صافي المساعدة الإنمائية الرسمية** بلغ مستوى مرتفعا جديدا هو **177,6 بليون دولار**، ومردّ ذلك إلى حدّ بعيد إلى المساعدات المتعلقة بجائحة كوفيد-19
- **الاستثمارات الأجنبية المباشرة** انتعشت بقوة وبلغت **1,58 تريليون دولار**، بزيادة قدرها ٪64 مقارنةً بعام 2020
- **التحويلات المالية** بلغت **605 بليون دولار**، بزيادة قدرها ٪8,6 مقارنة بعام 2020

عدم ترك أي أحد خلف الركب

بلدان نامية عدّة

تعاني لتحقيق **التعافي الاقتصادي**

فهي تواجه

قرابة

مِن الذين نزحوا قسراً حول العالم

كانوا من الأطفال (2021)

أطفال اليوم

سيشهدون على نحو متزايد

ظواهر مناخية متطرفة

بحلول عام 2100

إذا ما ارتفعت درجة الحرارة العالمية

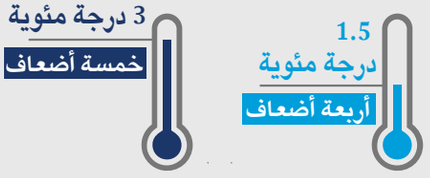

عالمياً، انتشار

القلق والاكتئاب

ازداد بنسبة 25٪ في 2020

لا سيما بين

الشباب والنساء

بحلول 2030،

ما يصل إلى **110 ملايين فتاة** من المرجح أن يصبحن **عرائس أطفال**، **أكثر بـ 10 ملايين** فتاة مقارنة بتوقعات ما قبل الجائحة

1 القضاء على الفقر

القضاء على الفقر

قلبت جائحة مرض فيروس كورونا 2019 (كوفيد-19) مسار التقدم المطرد المحرَز في الحد من الفقر على مدى 25 عاماً الماضية، فللمرة الأولى منذ جيل ازداد عدد الأشخاص الذين يعيشون في فقر مدقع. والآن، ربما يتسبب ارتفاع التضخم وتأثيرات الحرب في أوكرانيا بعرقلة التقدم أكثر فأكثر. ويمكن أن تؤدي الأزمات مجتمعةً إلى أن يعيش ما بين 75 و 95 مليون شخص إضافي في فقر مدقع في عام 2022، مقارنةً بتوقعات ما قبل الجائحة. وفي حين أن البلدان جميعها تقريباً قد اتخذت تدابير جديدة للحماية الاجتماعية استجابة للأزمة، الكثير من تلك التدابير كانت قصيرة الأجل بطبيعتها، ولم تستفد منها بعدُ أعداد كبيرة من الأشخاص المستضعفين. وكما تبدو الأمور اليوم، فإن العالم ليس على المسار الصحيح لإنهاء الفقر بحلول عام 2030، فالبلدان الأكثر فقراً بحاجة الآن إلى مستويات غير مسبوقة من النمو الموجه لصالح الفقراء لتحقيق هذا الهدف.

تعتمد المزارعة روفينا جبسون، وهي أرملة في الثمانين من العمر، على الفول السوداني للحصول على البروتين وتحقيق دخل. وقريتها النائية، في خولونجيرا، مالاوي، ليس بها كهرباء أو مياه جارية.

في البداية جائحة كوفيد-19، والآن أزمة أوكرانيا، تعرقلان التقدم المحرَز نحو إنهاء الفقر المدقع

بين عامي 2015 و 2018، واصل الفقر في العالم انخفاضاً تاريخياً، فقد تراجع معدل الفقر المدقع من 10,1 في المائة إلى 8,6 في المائة. وهذا يعني أن عدد الأشخاص الذين يعيشون على أقل من 1,90 دولار في اليوم الواحد قد تراجع من 740 مليون شخص إلى 656 مليون شخص خلال تلك الفترة. وأضرت جائحة كوفيد-19 بشدة بذلك التقدم. وتشير التنبؤات الآنية إلى أن معدل الفقر في العالم قد ارتفع بشكل حاد من عام 2019 إلى عام 2020، من 8,3 في المائة إلى 9,2 في المائة، في أول ارتفاع في مستوى الفقر المدقع منذ عام 1998 والأكبر منذ عام 1990. وشطب ذلك أكثر من أربع سنوات من المكاسب المطردة. ويعني ذلك أيضاً أن 93 مليون شخص إضافي حول العالم قد دُفعوا إلى براثن الفقر المدقع بسبب الجائحة.

ولم يحرَز تقدم يُذكر منذ ذلك الحين في اللحاق بالاتجاه الذي كان سائداً قبل جائحة كوفيد-19. وتقدر توقعات عام 2022 أن 75 مليون شخص أكثر مما كان متوقعاً قبل الجائحة سيعيشون في فقر مدقع. ويمكن أن يدفع ارتفاع أسعار المواد الغذائية والتأثيرات الأوسع نطاقاً للحرب في أوكرانيا هذا الرقم نحو 95 مليون شخص، ما يُبعد العالم أكثر فأكثر عن تحقيق هدف إنهاء الفقر المدقع بحلول عام 2030.

عدد الأشخاص الذين يعيشون على أقل من 1,90 دولار أمريكي في اليوم، 2015–2018، 2019–2022 وتوقعات ما قبل جائحة كوفيد-19 وما بعدها (بالملايين)

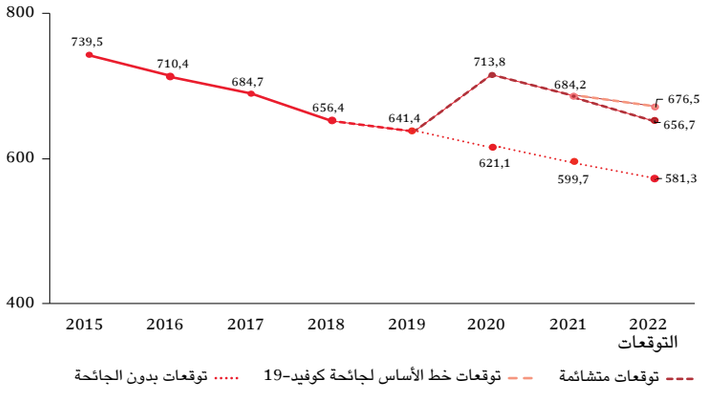

في عام 2020، ارتفعت نسبة العمال الذين يعيشون في فقر مدقع للمرة الأولى منذ عقدين

في عام 2020، ولأول مرة منذ عقدين، ارتفعت نسبة العمال الذين يعيشون في فقر مدقع في العالم، فقد ارتفعت من 6,7 في المائة في عام 2019 إلى 7,2 في المائة، ما دفع 8 ملايين عامل إضافي إلى براثن الفقر. وهو ما يعكس ساعات العمل المفقودة وانخفاض الدخل للكثيرين خلال أزمة جائحة كوفيد-19. وعلى الرغم من انخفاض معدل العمالة الفقيرة بشكل طفيف في عام 2021، إلى 6,9 في المائة، إلا أن المعدل ما يزال أعلى مما كان عليه قبل الجائحة. ولم تتعافَ معظم المناطق بعدُ إلى مستوياتها المسجلة في عام 2019. كما شهدت المنطقتان ذواتا أعلى معدلين للعمالة الفقيرة – أفريقيا جنوب الصحراء الكبرى وأوقيانوسيا (باستثناء أستراليا ونيوزيلندا) – أكبر زيادتين في العامين الماضيين.

والأرجح أن الجائحة قد فاقمت التفاوتات الحالية في معدلات العمالة الفقيرة بين الشباب والنساء، الذين كانوا بالفعل أكثر عرضة من البالغين والرجال لأن يكونوا من بين العمالة الفقيرة. وتأثر الشباب والنساء بشكل غير متناسب بساعات العمل المفقودة وخفض الأجور في عام 2020، ما يجعل من المرجح أن تتسع هذه الفجوات.

نسبة السكان العاملين الذين يعيشون على أقل من 1,90 دولار في اليوم، 2019–2021 (نسبة مئوية)

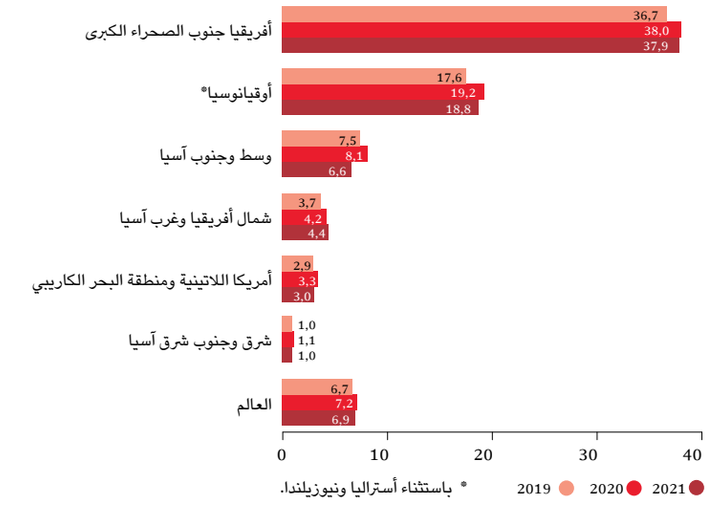

أكثر من نصف المتعطلين عن العمل بالبلدان المرتفعة الدخل يتلقون إعانات نقدية مقارنة بنسبة 1 في المائة بالبلدان المنخفضة الدخل

أنظمة الحماية الاجتماعية المتينة ضروريةٌ للتخفيف من العواقب الفورية والطويلة الأجل لجائحة كوفيد-19 وللحؤول دون وقوع البشر في براثن الفقر. ومع ذلك، بحلول عام 2020، تمت تغطية 46,9 في المائة فقط من سكان العالم بشكل فعال من خلال إعانة نقدية واحدة على أقل تقدير للحماية الاجتماعية، ما ترك 4,1 بليون شخص بدون حماية. واستجابةً لأزمة جائحة كوفيد-19، أُعلن عن ما يقرب من 1 900 تدبير من تدابير الحماية الاجتماعية من قبل 211 دولة وإقليم، على الرغم من أن هذه التدابير كانت في الغالب (92 في المائة) قصيرة الأجل بطبيعتها.

وما يقرب من 39 في المائة من التدابير المتخذة وجهت نحو الفئات المستضعفة، في حين أن 26 في المائة منها كان يتعلق بتأمين الدخل والحماية من البطالة، ما يدل على الأهمية الكبيرة للمساعدة الاجتماعية وإعانات البطالة في الاستجابة للأزمة. ومع ذلك، فإن 96 بلداً فقط لديها برامج حماية من البطالة معمول بها، وحتى في حال العمل بمثل هذه البرامج، غالباً ما تكون التغطية الفعالة محدودة، لا سيما في البلدان ذات المستويات العالية من العمالة غير الرسمية. وعلى الصعيد العالمي، في عام 2020، بلغت نسبة القوى العاملة المشمولة قانوناً ببرامج إعانة البطالة 43,1 في المائة فقط، وحصل 18,6 في المائة فقط من العمال المتعطلين عن العمل في جميع أنحاء العالم على إعانات بطالة.

وبالمثل، فإن 28,9 في المائة فقط من الأشخاص الذين يُعدون مستضعفين – جميع الأطفال، إلى جانب كبار السن وأولئك في سن العمل غير المشمولين بالتأمين الاجتماعي – حصلوا على إعانات نقدية في إطار المساعدات الاجتماعية في عام 2020، مع تباين كبير في التغطية عبر المناطق. وحصل 63 في المائة من أولئك الذين يُعدون مستضعفين في البلدان المرتفعة الدخل على إعانات نقدية مقارنة بـ 7,8 في المائة فقط في البلدان المنخفضة الدخل.

نسبة السكان المشمولين بإعانة نقدية واحدة على أقلّ تقدير، والأشخاص المستضعفين المشمولين بالمساعدات الاجتماعية، والمتعطلين عن العمل الذين يتلقون إعانات نقدية للبطالة، بحسب مستوى دخل كل بلد، 2020 (نسبة مئوية)

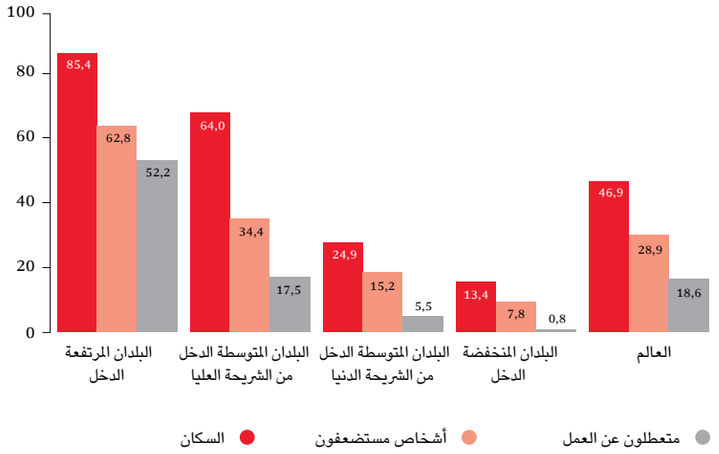

ارتفعت الوفيات المرتبطة بالكوارث ستة أضعاف في عام 2020، أساساً جراء الجائحة

يمكن أن تؤدي المخاطر البيولوجية مثل جائحة كوفيد-19، إلى جانب الكوارث الأخرى مثل الأعاصير المدارية والفيضانات، إلى تفاقم الفقر وإبطاء وتيرة تخفيف وطأة الجوع. وفي عام 2020، وبناءً على التقارير الواردة من 80 بلداً بموجب إطار سِنداي، كان معدل الوفيات الناجمة عن الكوارث 5,74 شخصاً لكل 000 100 نسمة. ويأخذ هذا التقدير في الحسبان الوفيات الناجمة عن الكوارث على اختلاف مصادرها، بما في ذلك جائحة كوفيد-19. وبحسب التقديرات فإن 80 في المائة على الأقل من الوفيات الناجمة عن الكوارث في ذلك العام ناتجة عن فيروس كورونا. وحتى دون الأخذ في الحسبان النقص الكبير في الإبلاغ (تقدر منظمة الصحة العالمية الوفيات العالمية المفرطة بنحو 4,5 مليون في عام 2020)، فإن هذا الرقم يتباين بالفعل بشكل صارخ مع الفترة بين عامي 2015–2019، عندما كان معدل الوفيات الناجمة عن الكوارث 0,93 شخصاً لكل 000 100 نسمة.

وبينما كانت البلدان تتعامل مع التداعيات الاقتصادية للجائحة، أبلغ 33 بلداً عن تكبُد خسائر اقتصادية مباشرة بلغت 16,5 بليون دولار في عام 2020 جراء كوارث أخرى. ومن هذا المبلغ، كان 41 في المائة (6,8 بليون دولار) في قطاع الزراعة و38 في المائة (6,2 بليون دولار) يتعلق بالخسارة الناجمة عن تلف أو تدمير البنية التحتية الحيوية.

وفي غضون ذلك، أُحرز تقدم كبير نحو زيادة عدد البلدان التي تتبنى استراتيجيات وطنية للحد من مخاطر الكوارث. وبحلول نهاية عام 2021، أبلغ 123 بلداً عن العمل بمثل هذه الاستراتيجيات، مقارنة بـ 55 بلداً فقط في عام 2015.

الوفيات المرتبطة بالكوارث (المعدل لكل 000 100 نسمة)، 2015–2020

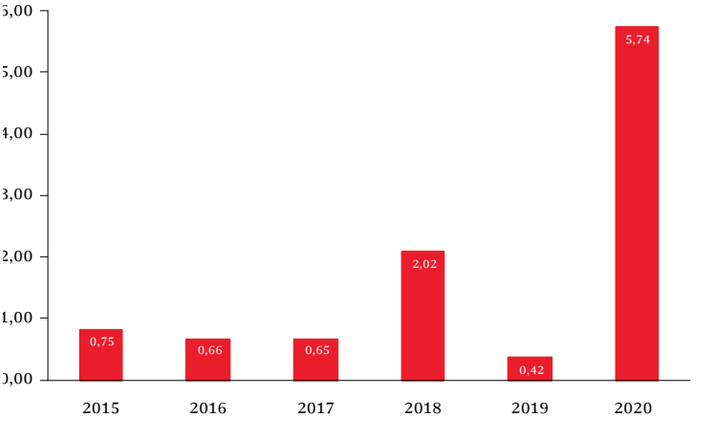

2 القضاء التام على الجوع

القضاء التام على الجوع

العالم على شفير أزمة غذاء عالمية، فعدد الأشخاص الذين يعانون من الجوع ومن انعدام الأمن الغذائي كان في ازدياد حتى قبل حدوث جائحة كوفيد-19. وقد تقوضت النظم العالمية للإمدادات الغذائية جزئياً بفعل مجموعة متتالية من الصراعات المتصاعدة، والصدمات المتصلة بالمناخ، واتساع نطاق عدم المساواة. ونتيجة لذلك، ربما عانى ما يصل إلى 828 مليون شخص من الجوع في عام 2021. ويشكل اندلاع الحرب في أوكرانيا تهديداً إضافياً لانعدام الأمن الغذائي، مع إمكانية التسبب بارتفاع في مستويات الجوع وسوء التغذية، لا سيما بين أشد الناس فقراً وضعفاً. ومع هذه الأزمة العالمية التي تلوح في الأفق، أصبح من الملح أكثر من أي وقت مضى معالجة أسبابها الجذرية. ويجب على المجتمع الدولي أن يتحرك الآن لتفادي حالة طوارئ غذائية معيقة والاضطرابات الاجتماعية والاقتصادية والسياسية التي يمكن أن تعقب ذلك.

عاد أليكس، بعدَ أن ترك وظيفةً في مجال تقنية المعلومات في نيروبي، إلى جذوره الريفية لكي يدير مزرعة هناك. وهو الآن يدرّب شباباً آخرين على الممارسات الزراعية الجيدة.

تتضافر الصراعات وجائحة كوفيد-19 وتغير المناخ وأوجه عدم المساواة المتفاقمة لتقويض الأمن الغذائي في جميع أنحاء العالم

تقلب المناخ والظواهر المناخية المتطرفة، والصراعات، والصدمات الاقتصادية، وأوجه عدم المساواة المتفاقمة كلها تبعد العالم عن المسار الصحيح نحو تحقيق القضاء على الجوع بحلول عام 2030. ومنذ عام 2014، عدد الأشخاص الذين يعانون من الجوع ومن انعدام الأمن الغذائي آخذ بالازدياد. وأدت جائحة كوفيد-19 إلى تفاقم الوضع المتدهور بالفعل، فقد ارتفع عدد الأشخاص الذين يواجهون الجوع في عام 2021 بنحو 150 مليون شخص مقارنة بعام 2019. وبتعبير آخر، يُقدر أن 1 من كل 10 أشخاص في جميع أنحاء العالم يعاني من الجوع. وبالإضافة إلى ذلك، عانى ما يقرب من 1 من كل 3 أشخاص (2,3 بليون شخص وهذا رقم مفزع) من انعدام الأمن الغذائي بشكل معتدل أو شديد في عام 2021، ما يعني الافتقار إلى الوصول المنتظم إلى غذاء كافٍ. وهذا يمثل زيادة بنحو 350 مليون شخص منذ بداية الجائحة. وقد لوحظت أكثر الزيادات إثارةً للقلق في أفريقيا جنوب الصحراء الكبرى، تليها آسيا الوسطى والجنوبية، وأمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي.

وتشكل الأزمة المتفاقمة في أوكرانيا تهديداً آخر للأمن الغذائي. فأوكرانيا والاتحاد الروسي من كبار المنتجين والمصدرين للسلع الغذائية الرئيسية والأسمدة والمعادن والطاقة. وهذان البلدان يُعدان مجتمعَين سلة خبز العالم، فهما يوفران 30 في المائة و20 في المائة من الصادرات العالمية من القمح والذرة، على التوالي، فضلاً عن 80 في المائة من الصادرات العالمية من منتجات بذور عباد الشمس. ويستورد ما لا يقل عن 50 بلداً ما نسبته 30 في المائة أو أكثر من قمحه من هذين البلدين، فيما يستورد العديد من البلدان الأفريقية والبلدان الأقل نمواً أكثر من 50 في المائة. وأوكرانيا والاتحاد الروسي أيضاً من المصدرين الرئيسيين للأسمدة.

وتسبب الصراع في انخفاض حاد ومفاجئ في صادرات الحبوب وبذور عباد الشمس والأسمدة. ونتيجة لذلك، فإن البلدان المعتمدة على الواردات معرضة لارتفاع تكاليف الغذاء وتعطل سلسلة التوريد. وثمة حاجة ماسة إلى أنشطة مشتركة ومنسقة وحلول سياساتية لتجنب نقص غذاء أفقر الشعوب في العالم والحد من تأثير الصراع، فضلاً عن العواقب المستمرة للجائحة، على انعدام الأمن الغذائي العالمي.

ما يزال انخفاض إنتاجية عمالة صغار منتجي الأغذية مبعث على القلق

صغار المزارعين هم عماد الزراعة. ولكن على الرغم من أهمية صغار منتجي الأغذية في مكافحة الجوع، فإنهم غالباً ما يكونون من بين أكثر الفئات ضعفاً في المناطق الريفية وداخل نظام الأغذية الزراعية.

وفي البلدان المنخفضة والمتوسطة الدخل، تقل إنتاجية عمالة صغار المزارعين عن 15 دولاراً في اليوم (بالسعر الثابت لمعادل القدرة الشرائية لعام 2011)، وذلك وفقاً لأحدث الأرقام المتاحة لـ 42 بلداً. وما يزال دخل صغار المنتجين متخلفاً عن دخل نظرائهم من كبار المنتجين، مع وجود فروق جلية في البلدان المرتفعة الدخل. وفي معظم البلدان التي تتوافر عنها بيانات، يقل متوسط الدخل السنوي من الزراعة لصغار المزارعين عن 000 2 دولار (بالسعر الثابت لمعادل القدرة الشرائية لعام 2011). وهذا أقل من نصف دخل كبار المنتجين، في ثلاثة أرباع البلدان التي تتوافر عنها بيانات. ويزداد حرمان صغار المزارعين من النساء. وعلى الرغم من أن إنتاجية وحدات إنتاج الأغذية التي يرأسها رجال ونساء متماثلة، فإن متوسط الدخل السنوي للوحدات التي ترأسها نساء يتراوح بين 50 في المائة و70 في المائة من دخل الرجال، في نصف البلدان التي تتوافر عنها بيانات.

من المرجح أن يكون التقدم البطيء بالفعل بشأن سوء تغذية الأطفال قد انتكس أكثر بسبب الجائحة وانعدام الأمن الغذائي المتفاقم

التغذية الجيدة تضع الأطفال على طريق البقاء على قيد الحياة والازدهار. وقد يستغرق ظهور التأثير الكامل للجائحة على تغذية الأطفال سنوات عدة. ومع ذلك، فإن ثمة سيناريو محتمل هو أن جائحة كوفيد-19، إلى جانب ارتفاع أسعار المواد الغذائية، يفاقمان جميع أشكال سوء التغذية بسبب فقدان دخل الأسر المعيشية، ونقص الأغذية المغذية المتاحة والميسورة التكلفة، وانخفاض النشاط البدني، وتعطل خدمات التغذية الأساسية.

وفي عام 2020، وهو آخر عام تتوافر عنه بيانات، عانى 22,0 في المائة من الأطفال دون سن الخامسة في جميع أنحاء العالم (149,2 مليون) من التقزم (انخفاض الطول بالنسبة إلى السن). وهذا تراجع من 24,4 في المائة في عام 2015. وشهدت السنوات اللاحقة عوائق مستمرة في الحصول على طعام مغذٍ والاستفادة من خدمات التغذية الأساسية بسبب الجائحة. ولتحقيق هدف خفض عدد الأطفال الذين يعانون من التقزم بنسبة 50 في المائة بحلول عام 2030، يجب أن يتضاعف معدل الانخفاض السنوي (ليبلغ 3,9 في المائة سنوياً) مقارنة بمعدل الانخفاض السنوي الحالي البالغ 2,1 في المائة سنوياً.

والهزال وزيادة الوزن في مرحلة الطفولة شكلان من أشكال سوء التغذية ويمكن أن يظهرا جنباً إلى جنب في مجموعة سكانية. وفي عام 2020، تبين وجود الهزال (نقص الوزن بالنسبة إلى الطول) وزيادة الوزن في 6,7 في المائة من الأطفال دون سن الخامسة (45,4 مليون) و5,7 في المائة من الأطفال دون سن الخامسة (38,9 مليون)، على التوالي. والهزال حالة يمكن أن تحدث بسرعة نتيجة للصراعات والجوائح والأحداث المناخية. ويمكن للصدمات ذات الصلة في أسعار الغذاء والوقود والأسمدة الناجمة عن الحرب في أوكرانيا أن تميل بالكفة أكثر من ذلك، ما يقضي على سبل الوصول إلى الأنظمة الغذائية الصحية. وقد تكون زيادة الوزن لدى الأطفال في ازدياد أيضاً في بعض البلدان حيث يحل الطعام غير الصحي محل الطعام الطازج والمغذي، وحيث تقلص القيود المفروضة على الحركة فرص مزاولة النشاط البدني لفترات زمنية طويلة.

وهذه الصدمات، التي تحدث منذ عام 2020، ستعكس مسار التقدم المحرَز حتى الآن في حال غياب تدخلات إضافية. وثمة حاجة ماسة إلى تكثيف الجهود للحد من سوء التغذية والتصدي للتهديدات المتزايدة المحدقة بالأمن التغذوي.

نسبة الأطفال دون سنّ الخامسة الذين يعانون من التقزم والهزال، 2020[1] (نسبة مئوية)

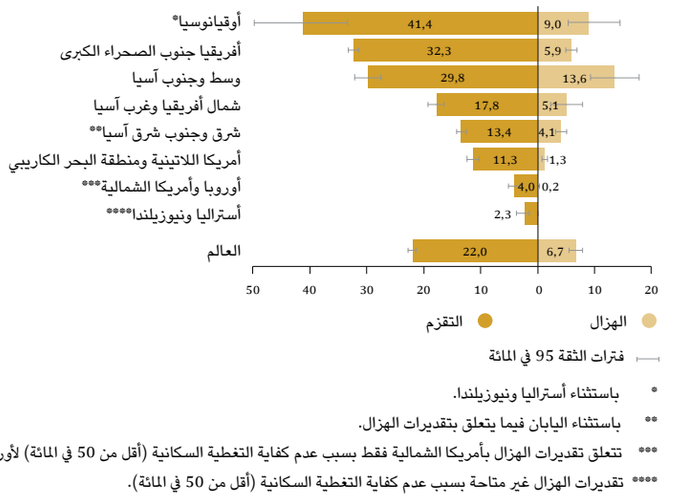

* باستثناء أستراليا ونيوزيلندا.

** باستثناء اليابان فيما يتعلق بتقديرات الهزال.

*** تتعلق تقديرات الهزال بأمريكا الشمالية فقط بسبب عدم كفاية التغطية السكانية (أقل من 50 في المائة) لأوروبا.

**** تقديرات الهزال غير متاحة بسبب عدم كفاية التغطية السكانية (أقل من 50 في المائة).

نسبة البلدان المتضررة من ارتفاع أسعار المواد الغذائية ازدادت بشكل حاد في عام 2020

ارتفعت حصة البلدان المتضررة من ارتفاع أسعار المواد الغذائية، التي كانت مستقرة نسبياً منذ عام 2016، ارتفاعاً حاداً، فقد ارتفعت من 16 في المائة في عام 2019 إلى 47 في المائة في عام 2020. ويعكس هذا التحول أساساً الاتجاهات في الأسواق الدولية. فقد ارتفعت بشكل حاد الأسعار الدولية للمواد الغذائية في النصف الثاني من عام 2020، وبشكل يفوق تعويض الانخفاضات التي شهدتها الأشهر الخمسة الأولى من العام. وتعود ارتفاعات الأسعار جزئياً إلى زيادة الطلب الدولي على الحبوب، والزيوت النباتية، والسكر، ومنتجات الألبان، مع تخفيف التدابير التقييدية المتعلقة بجائحة كوفيد-19. وفي الأسواق المحلية، أدّت زيادة تكاليف الشحن والمدخلات الزراعية، فضلاً عن الاختناقات اللوجستية وحالة عدم اليقين في الأسواق، إلى زيادة الضغط على أسعار المواد الغذائية.

وقبل اندلاع الأزمة الأوكرانية، كانت الأسعار الدولية للأغذية مرتفعة بالفعل، بسبب ظروف الأسواق، وارتفاع أسعار الطاقة والأسمدة، وعوامل أخرى. وفي آذار/مارس 2022، كانت أسعار المواد الغذائية العالمية أعلى بنسبة 30 في المائة تقريباً مما كانت عليه في الوقت نفسه من العام الماضي، ووصلت إلى أعلى مستوياتها على الإطلاق، على الرغم من انخفاض الأسعار إلى حد ما في الشهرين التاليين. ويهدد الارتفاع الحاد في أسعار المواد الغذائية بتفاقم انعدام الأمن الغذائي العالمي.

نسبة البلدان المتأثرة بالارتفاع أو الارتفاع المعتدل في أسعار الأغذية، 2019 و 2020 (نسبة مئوية)

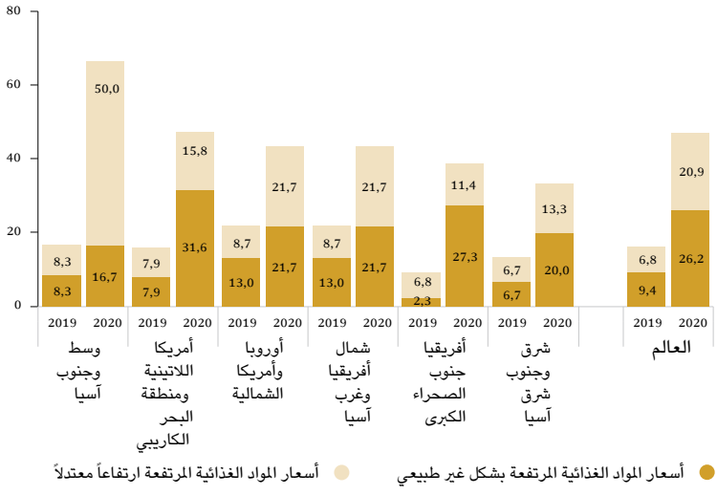

[1] لا تأخذ تقديرات عام 2020 في الحسبان التأثير الكامل لجائحة كوفيد-19 نظراً لأن جمع بيانات استقصاءات الأسر المعيشية عن طول الطفل ووزنه كان محدوداً في عام 2020 بسبب تدابير التباعد الجسدي التي فرضتها الجائحة.

الصحة الجيدة والرفاه

ما تزال جائحة كوفيد-19 تفرض تحديات على صحة الناس ورفاههم عالمياً وتعرقل التقدم المحرَز نحو تحقيق غايات الهدف 3. وقبل الجائحة، تجلت مكاسب في العديد من مجالات الصحة، بما في ذلك الصحة الإنجابية وصحة الأم والطفل، والتغطية التحصينية، وعلاج الأمراض المعدية، على الرغم من التفاوتات الإقليمية الهائلة التي شابت التقدم المحرَز. وفي منتصف عام 2022، كان كوفيد-19 قد أصاب أكثر من 500 مليون شخص في جميع أنحاء العالم. وتُظهر أحدث التقديرات أن "الوفيات المفرطة" العالمية التي تُعزى بشكل مباشر وغير مباشر إلى كوفيد-19 يمكن أن تصل إلى 15 مليون شخص مع نهاية عام 2021. وعطلت الجائحة بشدة الخدمات الصحية الأساسية، وأدت إلى زيادة انتشار القلق والاكتئاب، وخفضت متوسط العمر المتوقع عالمياً، وعرقلت التقدم المحرَز نحو القضاء على فيروس نقص المناعة البشرية والسل والملاريا، وأوقفت عقدين من العمل نحو جعل التغطية الصحية شاملةً. ونتيجة لذلك، انخفضت التغطية التحصينية لأول مرة منذ 10 سنوات، وزادت الوفيات الناجمة عن السل والملاريا. وثمة حاجة إلى عمل عاجل ومتضافر لإعادة العالم إلى المسار نحو تحقيق الهدف 3.

خلال الجائحة، أصبح العاملون الصحيون – الذين يعانون في الأصل من نقص في العدد – أكثر ندرةً. وفي البلدان حول العالم، عملت الممرضات – القابلات في المستشفيات على مدار الساعة، وغالباً بمعدات وقاية شخصية محدودة.

أدت جائحة كوفيد-19 بشكل مباشر وغير مباشر إلى وفاة ما يقرب من 15 مليون شخص في العامين الأولين من الجائحة

بات كوفيد-19 الآن سبباً رئيسياً للوفيات. وتشير أحدث التقديرات إلى أن 14,9 مليون شخص لقوا حتفهم كنتيجة مباشرة لكوفيد-19 أو بسبب تأثير الجائحة على النظم الصحية والمجتمع في عامَي 2020 و2021. ويبلغ هذا التقدير ما يقرب من ثلاثة أضعاف 5,4 مليون حالة وفاة بكوفيد-19 تم الإبلاغ عنها رسمياً في الفترة نفسها. ونحو 84 في المائة من هذه "الوفيات المفرطة" تتركز في جنوب شرق آسيا وأوروبا والأمريكتين (على النحو الذي حددته منظمة الصحة العالمية)، و68 في المائة منها في 10 بلدان فقط.

وأدت الجائحة إلى تعطل شديد في النظم الصحية والخدمات الصحية الأساسية. وأبلغ عن انقطاع الخدمات الصحية الأساسية في 92 في المائة من 129 بلداً شملتها الدراسة الاستقصائية في نهاية عام 2021. ووُجدت حالات التعطل في مجالات الصحة الرئيسية كافةً، بما في ذلك صحة الأم والطفل، والتحصين، وبرامج الصحة العقلية، وعلاج أمراض مثل فيروس نقص المناعة البشرية والتهاب الكبد والسل والملاريا. ونتيجة لذلك، توقفت فجأة الخطوات الواسعة المذهلة المتحققة في متوسط العمر المتوقع عالمياً. وفي أنحاء عدة من العالم، انخفض متوسط العمر المتوقع بمقدار سنة إلى سنتين.

وللحد بشكل فعال من انتشار كوفيد-19 والحؤول دون حدوث عشرات آلاف الوفيات الإضافية، من المهم للغاية ضمان الوصول العادل إلى لقاحات آمنة وفعالة. وقد دعت منظمة الصحة العالمية إلى تلقي 70 في المائة من سكان جميع البلدان اللقاحات بحلول منتصف عام 2022. ومع ذلك، فإن توزيع اللقاحات عالمياً أبعدُ ما يكون عن الإنصاف. فحتى أيار/مايو 2022، لم يتلق سوى نحو 17 في المائة من سكان البلدان المنخفضة الدخل جرعة واحدة على الأقل من اللقاح، مقارنةً بأكثر من 80 في المائة بالبلدان المرتفعة الدخل. ومن أجل صحة الجميع، يتحتم أن تعلق جميع البلدان والمصنعين المعنيين العمل ببراءات الاختراع، وأن تعطي الأولوية لتوريد اللقاحات إلى مرفق كوفاكس، وأن تهيئ الظروف اللازمة لإنتاج الاختبارات واللقاحات والعلاجات محلياً.

الوفيات المبلغ عنها بسبب كوفيد-19 والوفيات المفرطة المقدَّرة عالمياً، 2020–2021 (بالملايين)

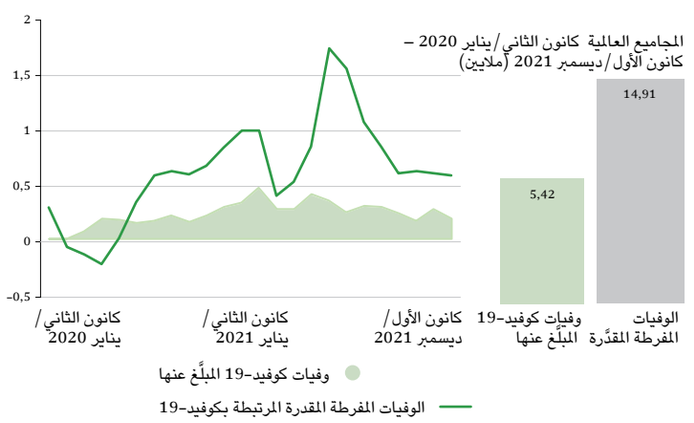

مجموع جرعات اللقاح التي تعطى لكل 100 شخص، بحسب مستوى الدخل في البلد، 9 أيار/مايو 2022 (عدد)

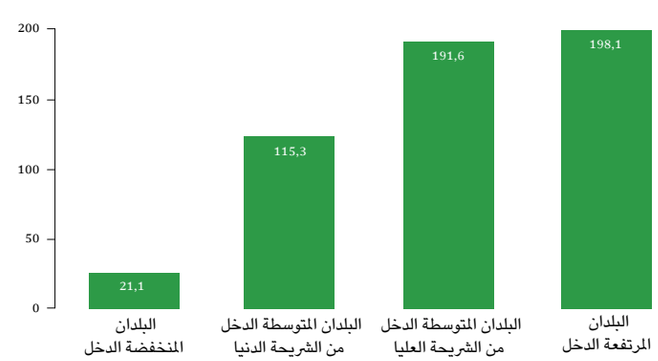

الجائحة تسببت بزيادة كبيرة في انتشار القلق والاكتئاب، لا سيما بين الشباب

لا تشير البيانات المتاحة إلى زيادة في معدلات الانتحار خلال الأشهر الأولى من أزمة كوفيد-19. ومع ذلك، أثرت الجائحة تأثيراً شديداً في الصحة العقلية للناس ورفاههم في جميع أنحاء العالم. ففي عام 2020، زاد انتشار القلق والاكتئاب عالمياً بنسبة تُقدر بنحو 25 في المائة، وكان الشباب والنساء الأكثر تأثراً. وفي الوقت نفسه، أفادت البلدان بأن الخدمات المتعلقة بالحالات العقلية والعصبية وحالات تعاطي مواد الإدمان كانت الأكثر تعطلاً بين جميع الخدمات الصحية الأساسية، ما أدى إلى توسيع الفجوات في مجال الرعاية الصحية العقلية. وبحلول نهاية عام 2021، تحسن الوضع إلى حد ما، لكن العديد من الأشخاص ما زالوا غير قادرين على الحصول على الرعاية والدعم اللذين يحتاجونهما لحالات الصحة العقلية الموجودة من قبل والجديدة كليهما.

وحتى قبل الجائحة، أثر الاكتئاب والقلق وتحديات الصحة العقلية الأخرى على عدد كبير جداً من الأطفال. وتشير التقديرات إلى أنه، في عام 2019، كان أكثر من 13 في المائة من المراهقين الذين تتراوح أعمارهم بين 10 و19 عاماً يعانون اضطراباً عقلياً مشخصاً على النحو المحدد من قبل منظمة الصحة العالمية؛ وهذا يترجَم إلى 86 مليون مراهق تتراوح أعمارهم بين 15 و19 عاماً و80 مليون مراهق تتراوح أعمارهم بين 10 و14 عاماً. وقد أضافت الجائحة إلى مشكلات الصحة العقلية التي تواجه الأطفال والشباب، فما يزال العديد منهم يعانون من إغلاقات المدارس، وتعطل روتين حياتهم اليومية، والتوتر بسبب انعدام الأمن الغذائي وفقدان دخل الأسر، وعدم اليقين بشأن المستقبل. وبالنسبة للأطفال الأكثر ضعفاً، قد يزيد تأثير كوفيد-19 أيضاً من تعرضهم لأشكال متعددة من العنف والاستغلال.

ويحتم الأمر أن تشمل خطط الاستجابة لكوفيد-19 الصحة العقلية والدعم النفسي- الاجتماعي. وبصفة خاصة ثمة حاجة إلى تعزيز الاهتمام والاستثمار لتحسين الرعاية الصحية العقلية للأطفال والشباب ولحماية الأطفال الأكثر ضعفاً.

إحراز تقدم في مجال صحة الأم والطفل، ولكن يجب معالجة التفاوتات الإقليمية الصارخة

تُعد القابلات المؤهلات الماهرات عنصراً أساسياً للحد من اعتلال ووفيات الأمهات وحديثي الولادة. وعالمياً، في الفترة 2015-2021، يُقدَر أن نحو 84 في المائة من الولادات تمت بمساعدة مهنيين صحيين ماهرين، بمن فيهم الأطباء والممرضات والقابلات. وارتفعت النسبة من 77 في المائة في الفترة بين عامَي 2008-2014. ومع ذلك، كانت التغطية في أفريقيا جنوب الصحراء الكبرى أقل بنسبة 20 نقطة مئوية من المتوسط العالمي.

وأُحرز تقدم أيضاً في وفيات الأطفال دون سن 5 سنوات ووفيات حديثي الولادة، وإن كان عدد كبير جداً من الأطفال ما زالوا يموتون. وانخفض معدل الوفيات العالمي للأطفال دون سن الخامسة بنسبة 14 في المائة من عام 2015 إلى عام 2020 – من 43 إلى 37 حالة وفاة لكل 000 1 مولود حي. وبالمثل، انخفض معدل وفيات الأطفال في أول 28 يوماً من حياتهم، وهي فترة حديثي الولادة، بنسبة 12 في المائة خلال الفترة نفسها – من 19 إلى 17 حالة وفاة لكل 000 1 مولود حي. وحتى مع إحراز هذا التقدم، تُوفي 5 ملايين طفل قبل بلوغهم عامهم الخامس في عام 2020 وحده – انخفاضاً من 5,9 مليون طفل في عام 2015. وما يقرب من نصف تلك الوفيات، 2,4 مليون، حدثت في الشهر الأول من حياتهم. وما تزال أفريقيا جنوب الصحراء الكبرى المنطقة الأعلى في معدل وفيات تحت سن الخامسة في العالم فقد شهدت 74 وفاة لكل 000 1 مولود حي في عام 2020. ويمثل ذلك 14 ضِعف الخطر الماثل أمام الأطفال في أوروبا وأمريكا الشمالية.

وتراجع أيضاً معدل ولادات المراهقات في جميع أنحاء العالم. ففي الفترة من عام 2010 إلى عام 2020، انخفض المعدل من 47,9 ولادة إلى 41,2 ولادة لكل 000 1 مراهقة تتراوح أعمارهن بين 15 و 19 عاماً. وحدثت أكبر الانخفاضات في وسط وجنوب آسيا، من 43,6 مولوداً إلى 23,7 مولوداً خلال الفترة نفسها.

والحمل بين الفتيات اللائي تتراوح أعمارهن بين 10 و 14 عاماً أكثر شيوعاً بكثير في بلدان أفريقيا جنوب الصحراء الكبرى وأمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي منه في أجزاء أخرى من العالم. ومعظم البلدان التي لديها مستويات قابلة للقياس من الحمل المبكر سجلت انخفاضاً منذ عام 2000.

وعلى الرغم من أن البيانات اللازمة لتقييم الأثر الإجمالي لكوفيد-19 على صحة الأم والطفل وخصوبة المراهقات ليست متاحة بعدُ، فإن القلق يتزايد من أن الجائحة قد قوضت عن غير قصد الإنجاز المحرَز في تلك المجالات.

معدل وفيات الأطفال دون سنّ الخامسة وحديثي الولادة بحسب المنطقة، 2015-2020 (وفيات لكل 000 1 مولود حي)

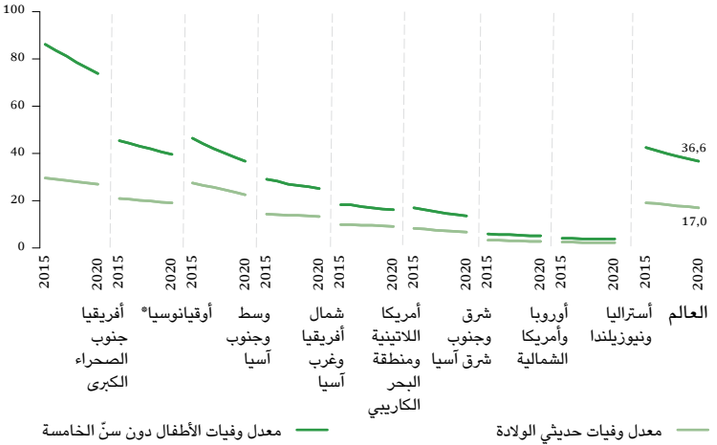

* باستثناء أستراليا ونيوزيلندا.

من المرجح أن تكون الآثار الصحية والاقتصادية لكوفيد-19 قد أدت إلى تفاقم التقدم المتفاوت نحو التغطية الصحية الشاملة

تتحقق التغطية الصحية الشاملة عندما يتمكن جميع الناس من الحصول على الخدمات الصحية الجيدة النوعية التي يحتاجونها دون مواجهة ضائقة مالية من الاضطرار لدفع ثمنها. وحتى قبل كوفيد-19، كانت الاتجاهات المقلقة في التغطية الشاملة واضحة. وتحسن مؤشر التغطية الصحية الشاملة من المتوسط العالمي البالغ 45 من أصل 100 في عام 2000 إلى 64 في عام 2015 و67 في عام 2019. ومع ذلك، أنفق ما يقرب من بليون شخص أكثر من 10 في المائة من ميزانية أسرهم المعيشية على نفقات صحية من أموالهم الخاصة في عام 2017، ودُفع أكثر من نصف بليون شخص إلى الفقر المدقع بسبب هذه المدفوعات من الأموال الخاصة.

ولا تتوافر بعدُ بيانات لتقديم نظرة مفصلة وشاملة عن أثر كوفيد-19 على التقدم المحرَز نحو تحقيق التغطية الصحية الشاملة. ومع ذلك، وبما أن الجائحة قد أدت إلى تعطل كبير في الخدمات الصحية الأساسية، فمن المرجح أن يتوقف التقدم المستمر المحرَز على مدى العقدين الماضيين. وفي ظل الآثار الصحية والاقتصادية لكوفيد-19 مجتمعةً، قد يواجه الناس معوقات مالية أكبر في الحصول على الرعاية. ومن بين أولئك الذين يدفعون من أموالهم الخاصة مقابل الخدمات الصحية، من المرجح أن تزداد المصاعب المالية سوءاً، لا سيما بالنسبة لأولئك المحرومين بالفعل.

التعطل الواسع النطاق عرقل التقدم المحرَز في مكافحة فيروس نقص المناعة البشرية والسل والملاريا

في عام 2020، تم تشخيص ما يُقدر بنحو 1,5 مليون شخص تشخيصاً حديثاً بفيروس نقص المناعة البشرية وتوفي 000 680 شخص لأسباب تتعلق بالإيدز. وانخفض معدل الإصابة بفيروس نقص المناعة البشرية على الصعيد العالمي بنسبة 39 في المائة بين عامي 2010 و2020، وهو أقل بكثير من الهدف البالغ 75 في المائة الذي وافقت عليه الجمعية العامة في عام 2016. وأدت التدابير الرامية إلى إبطاء انتشار كوفيد-19، إلى جانب الضغوط الإضافية على النظم الصحية، إلى تعطل الخدمات المتعلقة بفيروس نقص المناعة البشرية.

وفي عام 2020، أصيب ما يُقدر بنحو 10 ملايين شخص في جميع أنحاء العالم بالسل. وفي ذلك العام، انخفض معدل الإبلاغ عن الحالات الجديدة والانتكاسية من السل إلى 59 في المائة، انخفاضاً من 72 في المائة في عام 2019. وتسببت أوجه التعطل المرتبطة بالجائحة على مستوى العالم في ارتفاع ملحوظ في عدد وفيات السل، من 1,2 مليون في عام 2019 إلى 1,3 مليون في عام 2020 (باستثناء وفيات السل لدى الأشخاص المصابين بفيروس نقص المناعة البشرية). وهذه هي أول زيادة على أساس سنوي في وفيات السل منذ عام 2005، وأعادت العالم إلى مستويات المرض في عام 2017. كما تباطأ التقدم المحرَز في الحد من حالات الإصابة بالسل في عام 2020، إلى أقل من 2 في المائة سنوياً. وهذا أقل بكثير من الانخفاض السنوي بنسبة 4 إلى 5 في المائة المطلوب لتحقيق استراتيجية القضاء على السل (انخفاض بنسبة 80 في المائة في الحالات الجديدة بحلول عام 2030). وبين عامَي 2018 و2020، وصل علاج السل إلى 20 مليون شخص، أي نصف الهدف العالمي فقط. وبسبب الجائحة، من المتوقع أن تزداد حالات الإصابة بالسل والوفيات سوءاً، لا سيما في عامَي 2021 و2022.

معدل الإصابة بمرض السل ومعدل الإبلاغ عنه، 2000–2020
(الحالات الجديدة والانتكاسية لكل 000 100 شخص)

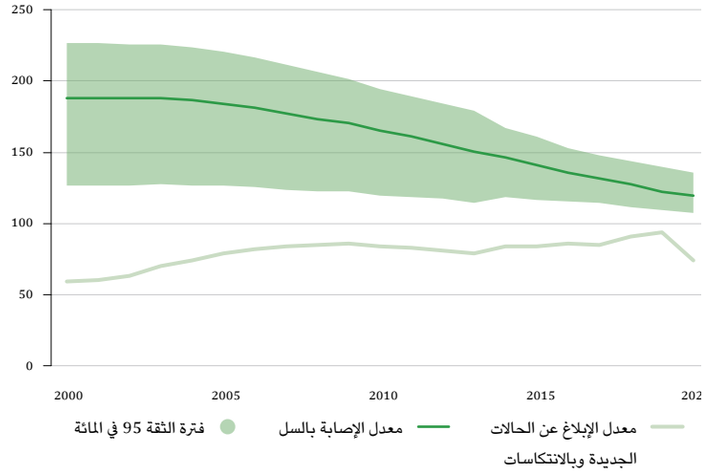

تم الإبلاغ عن ما يُقدر بنحو 241 مليون حالة إصابة بالملاريا و 000 627 حالة وفاة بسبب الملاريا في جميع أنحاء العالم في عام 2020. وهذا يعني أن 14 مليون شخص آخر أصيبوا بالملاريا وتوفي 69 ألف شخص آخر بسببها مقارنة بعام 2019. وارتبط نحو ثلثي الوفيات الإضافية بتعطل تقديم الخدمات المتعلقة بالملاريا أثناء الجائحة. وحتى قبل جائحة كوفيد-19، ثبتت المكاسب العالمية ضد المرض عند مستواها، ولم يكن العالم على المسار الصحيح لتحقيق الأهداف المحددة في الاستراتيجية التقنية العالمية لمنظمة الصحة العالمية بشأن الملاريا للفترة 2016–2030 وبحلول عام 2020، بلغ المعدل العالمي للإصابة بالملاريا 59 حالة لكل 000 1 شخص معرض للخطر مقابل الهدف البالغ 35 حالة. وبتعبير آخر، خرج التقدم المحرَز في مكافحة الملاريا عن المسار الصحيح بنسبة 40 في المائة.

سيناريوهان للتقدم العالمي في معدل الإصابة بالملاريا: الحفاظ على المسار الحالي وتحقيق أهداف الاستراتيجية التقنية العالمية، 2010–2030
(حالات جديدة لكل 000 1 شخص معرض للخطر)

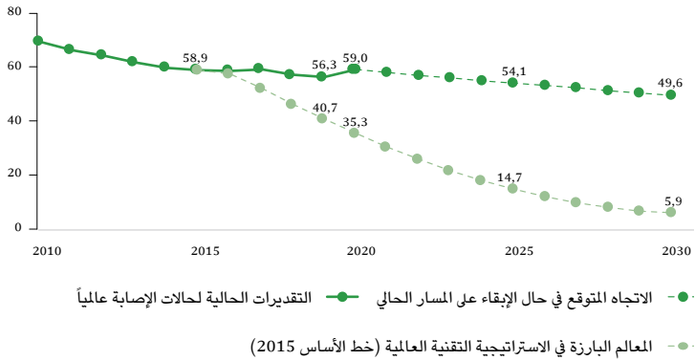

استمر التقدم نحو الوقاية من أمراض المناطق المدارية المهملة ومكافحتها والقضاء عليها في عام 2020، على الرغم من التعطل الكبير الذي لحق بالخدمات الصحية. وتراجع عدد الأشخاص الذين يحتاجون إلى علاج الأمراض المدارية المهملة وتقديم الرعاية اللازمة على مستوى العالم من 2,19 بليون في عام 2010 إلى 1,73 بليون في عام 2020. جدير بالذكر أنه، في أقل البلدان نمواً، احتاج 48 في المائة من مجموع السكان علاج الأمراض المدارية المهملة والرعاية اللازمة لها في عام 2020، انخفاضاً من 79 في المائة في عام 2010. ويُعزى هذا التقدم إلى حد كبير إلى القضاء على عدد من الأمراض المدارية المهملة: بحلول نهاية عام 2020، تم القضاء على واحد على أقل تقدير من الأمراض المدارية المهملة في 42 بلداً. ولوحظت انخفاضات مهمة في عدد الحالات المبلغ عنها من الأمراض المستهدفة بالقضاء عليها واستئصالها، بما في ذلك داء المثقبيات الأفريقي (مرض النوم) لدى البشر وداء التنينات (مرض الدودة الغينية).

نسبة الأشخاص الذين يحتاجون إلى تدخلات ضد أمراض المناطق المدارية المهملة من إجمالي السكان، 2010 و 2015 و 2020 (نسبة مئوية)

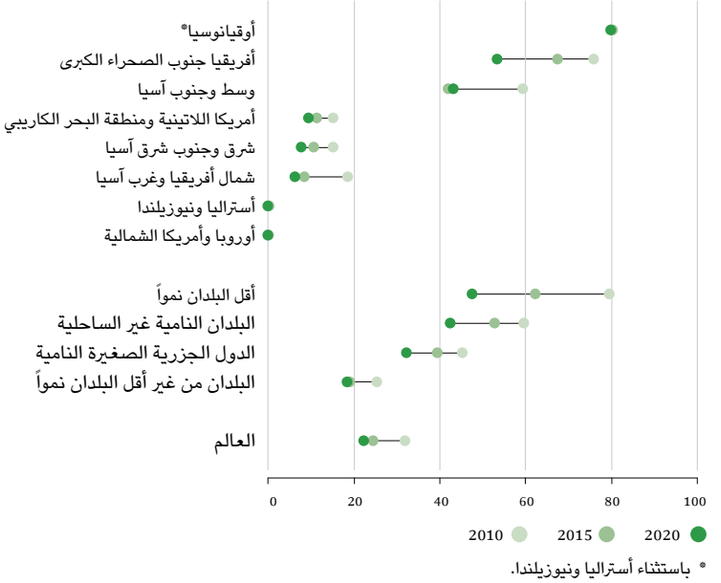

* باستثناء أستراليا ونيوزيلندا.

المزيد من الأطفال يفوّتون اللقاحات الأساسية بسبب الجائحة

تسبَبت جائحة كوفيد-19 وأوجه التعطل الناجمة عنها في تفويت المزيد من الأطفال للقاحات الأساسية. وفي الفترة من عام 2019 إلى عام 2020، انخفض تحصين الرضع من 86 في المائة إلى 83 في المائة. وهذا يعني أن 22,7 مليون طفل فاتتهم اللقاحات في عام 2020، بزيادة قدرها 3,7 مليون طفل عن عام 2019، وهو أعلى رقم منذ عام 2005. بالإضافة إلى ذلك، لم يتلق 17,1 مليون طفل أكبر سناً اللقاحات من خلال برنامج التحصين الاعتيادي في عام 2020، بزيادة عن 13,6 مليون في عام 2019.

ويمكن أن تكون العواقب مدمرة. فالحصبة، على سبيل المثال، مرض شديد الإعداء، ومستويات التغطية الحالية البالغة 70 في المائة بجرعتين غير كافية للوقاية من المرض والعجز والوفاة بفعل فاشيات الحصبة أو المضاعفات المتصلة بالمرض. والأكثر من ذلك، أن الاستجابات واللقاحات الخاصة بكوفيد-19 قد حولت موارد النظم الصحية بعيداً عن الخدمات الأساسية الأخرى. لذلك من المرجح أن يستمر عدد كبير جداً من الأطفال في عام 2021 وما بعده في تفويت التحصين وخدمات الرعاية الصحية الأخرى. ويجب أن يكون التعافي إلى مستويات ما قبل الجائحة أولوية عالمية عاجلة.

العدد التقديري للأطفال الذين لم يتلقوا جرعة أولى من لقاح الخُناق والكزاز والسعال الديكي، 2000-2020 (بالملايين)

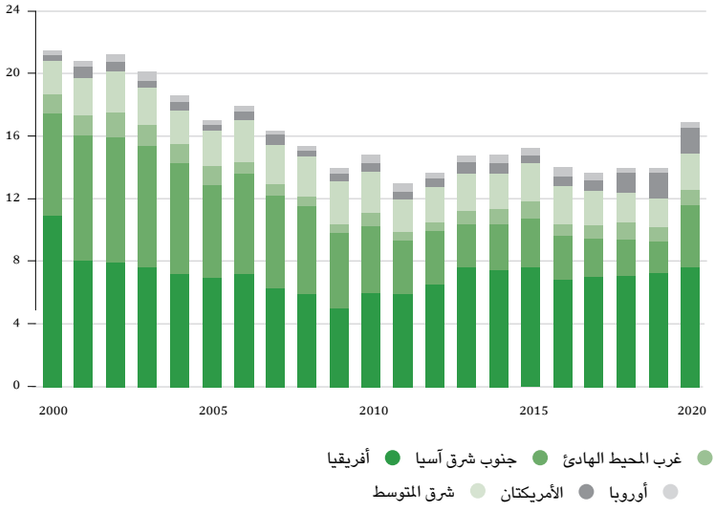

ملاحظة: يستند التصنيف الإقليمي إلى أقاليم منظمة الصحة العالمية.

جائحة كوفيد-19 ألحقت ضرراً كبيراً بالعاملين في مجالي الصحة والرعاية، الذين هم مستنزفون بالفعل في معظم المناطق

ما يزال العاملون في مجالي الصحة والرعاية في الخطوط الأمامية للتصدي لجائحة كوفيد-19. وبين كانون الثاني/يناير 2020 وأيار/مايو 2021، ربما أودت الجائحة بحياة 500 115 من العاملين في مجالي الصحة والرعاية في جميع أنحاء العالم. وثمة حاجة إلى بذل جهود أكبر من أجل التوزيع العادل للقاحات كوفيد-19 بما يكفل حصولهم على التطعيم ومعدات الوقاية الشخصية.

وتُظهر بيانات الفترة 2014-2020 أن كثافة موظفي التمريض والقبالة في أمريكا الشمالية لا تزال الأعلى في العالم، فهي تزيد على 152 لكل 000 10 شخص.

وهذا يعادل نحو 4 أضعاف المتوسط العالمي، و8 أضعاف المتوسط في شمال أفريقيا وجنوب آسيا، وأكثر من 15 ضعف المتوسط في أفريقيا جنوب الصحراء الكبرى. وعلى الرغم من الزيادة المطردة في كثافة الأطباء لكل 000 10 شخص على مستوى العالم، إلا أن التفاوتات بين المناطق لا تزال مرتفعة – مِن ما يُقدر بنحو 40 طبيباً لكل 000 10 شخص في أوروبا إلى اثنين فقط في أفريقيا جنوب الصحراء الكبرى.

كثافة المهنيين الصحيين المختارين لكل 000 10 شخص، 2014-2020 (أحدث البيانات المتاحة)

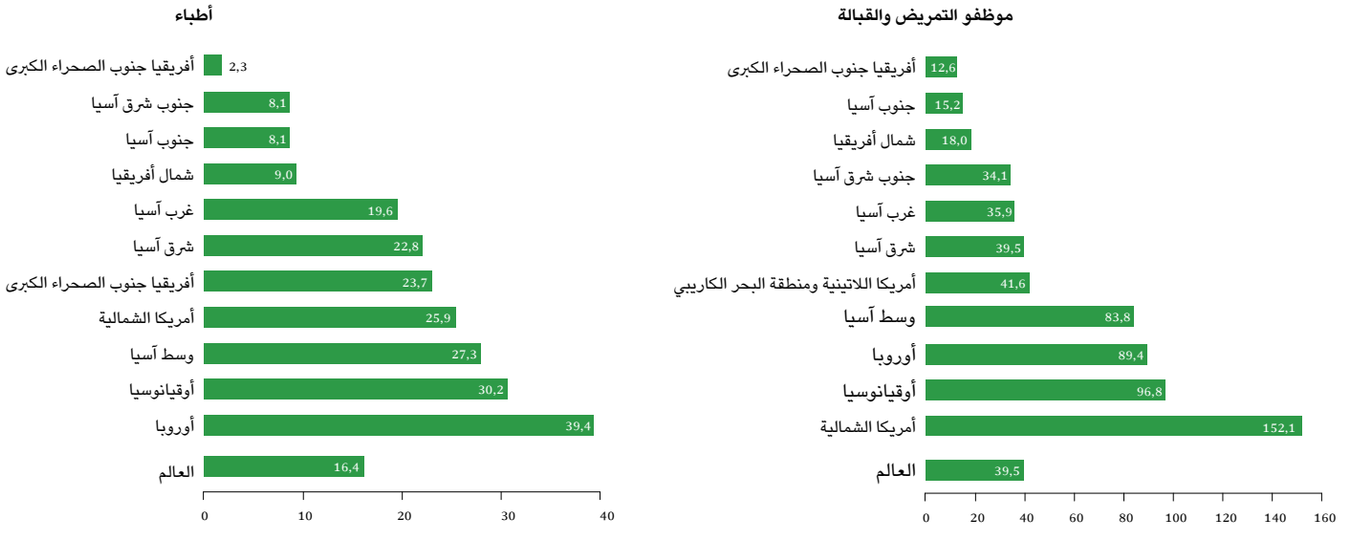

التعليم الجيد

أدت جائحة كوفيد-19 إلى تعميق أزمةٍ قائمةٍ في التعليم، مع تعطُّل حاد في أنظمة التعليم في جميع أنحاء العالم. وكان لإغلاق المدارس عواقب مقلقة على تعلم الأطفال ورفاههم، لا سيما بالنسبة للفتيات والمحرومين، بمن فيهم الأطفال ذوو الإعاقة وسكان الأرياف والأقليات العرقية. وما يُقدَر بنحو 147 مليون طفل فاتهم أكثر من نصف دراستهم الحضورية خلال العامين الماضيين. ونتيجة لذلك، قد يخسر هذا الجيل من الأطفال ما مجموعه 17 تريليون دولار من أجورهم المكتسبة طوال حياتهم (بالقيمة الحالية). والحكومات بحاجة إلى تنفيذ برامج طموحة لضمان عودة جميع الأطفال إلى مدارسهم، واستردادهم لفاقد التعلم، وتلبية احتياجاتهم النفسية الاجتماعية.

ميجا انجاراسوا، 17 عاماً، تشارك في حصة تعويضية في كلية سونيرانا للتعليم العام في مانانتانتلي، مدغشقر. وهي تطمح أن تصبح قابلةً بعد إنهاء تعليمها.

الإغلاقات المطوّلة للمدارس فاقمت مخاطر عدم عودة الأطفال إلى مدارسهم

تهدد إغلاقات المدارس المرتبطة بفيروس كورونا المستجد بأن تعكس مسار سنوات من التقدم المحرَز لإبقاء الأطفال في المدرسة. وقبل الجائحة، كان 17 في المائة من الأطفال والشباب على مستوى العالم غير ملتحقين بالمدارس الابتدائية والثانوية، مقارنة بنسبة 26 في المائة في عام 2000. ومن آذار/مارس 2020 حتى شباط/فبراير 2022، أُغلقت المدارس في جميع أنحاء العالم كلياً أو جزئياً لمدة بلغت 41 أسبوعاً في المتوسط. وشهدت أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي أطول إغلاقات للمدارس – أكثر من 60 أسبوعاً في العامين الماضيين.

وكلما طال بقاء الأطفال خارج مدارسهم، قلَّ احتمال عودتهم إليها. ووفقاً لتقرير صدر في عام 2020 عن منظمة الأمم المتحدة للتربية والعلم والثقافة (اليونسكو)، فإن 24 مليون متعلم من مرحلة ما قبل الابتدائي إلى المستوى الجامعي معرضون لخطر عدم العودة إلى مدارسهم وجامعاتهم. والطلبة من الأوساط المحرومة أكثر عرضةً للخطر بسبب عوامل اجتماعية اقتصادية مثل الحاجة إلى إدرار الدخل، ومسؤوليات الرعاية المتزايدة، والزيجات المبكرة والقسرية. وأولئك الذين لم يتمكنوا من الوصول إلى التعلم عن بُعد أثناء الإغلاق أكثر عرضة أيضاً لخطر عدم العودة إلى المدرسة.

مدة إغلاقات المدارس (فقدان الحصص الحضورية)، آذار/مارس 2020 – شباط/فبراير 2022 (أسابيع)

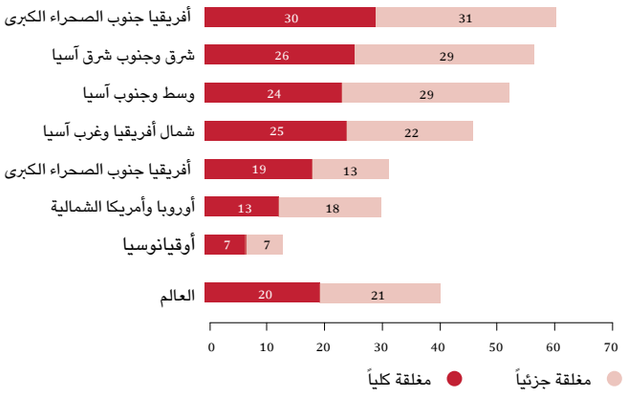

ألقت جائحة كوفيد-19 بظلالها على الصورة المريعة بالفعل لحصائل التعلم

جاءت جائحة كوفيد-19 في وقت كان العالم يعاني بالفعل من أزمة تعلُّم: فقد افتقر الكثير من الأطفال إلى أساسيات القراءة والحساب. واستناداً إلى بيانات ما قبل الجائحة من 2015 إلى 2019، تراوحت نسبة الأطفال الذين يستوفون الحد الأدنى من الكفاءة المطلوبة في القراءة في نهاية المرحلة الإعدادية بين 70 و90 في المائة في معظم البلدان المرتفعة الدخل. وانخفضت هذه النسبة إلى أقل من 60 في المائة في جميع البلدان المتوسطة والمنخفضة الدخل تقريباً، وانخفضت إلى أقل من 10 في المائة في بعض البلدان.

وتم توثيق فاقد التعلم المترتب على إغلاقات المدارس الناجمة عن كوفيد-19 في 4 من أصل 5 من 104 بلدان أجرت مثل هذه الدراسات. ومن المحتمل أيضاً أن تؤدي إغلاقات المدارس إلى تعميق التفاوتات في التعلم: فالعديد من البلدان التي كانت حصائلها التعليمية ضعيفة قبل الجائحة مالت أيضاً إلى إغلاقات المدارس لفترة أطول.

نسبة الأطفال الذين يستوفون الحد الأدنى من متطلبات إجادة القراءة في نهاية المرحلة الإعدادية (2015-2019) ومدة إغلاقات المدارس خلال العامين الأولين من الجائحة، بحسب فئة دخل البلد

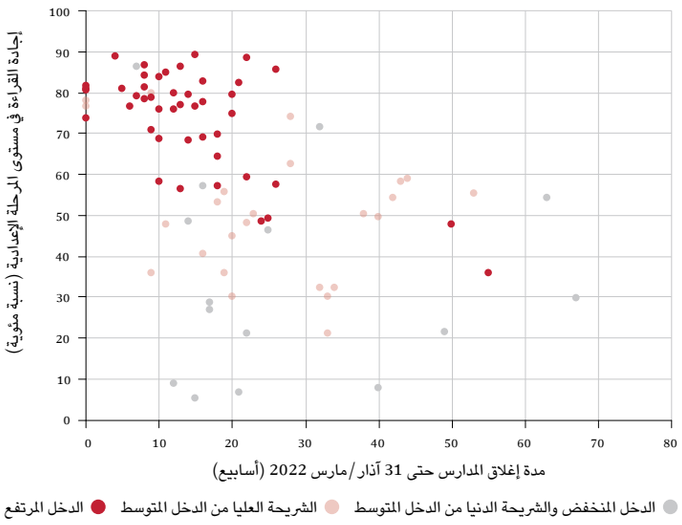

مظاهر عدم المساواة الراسخة في التعليم ما كان لها إلا أن ساءت خلال الجائحة

على مر السنين، أصبح التعليم متاحاً على نطاق أوسع. ومع ذلك، ما تزال مظاهر عدم المساواة في الوصول إليه قائمة بين مختلف الفئات الاجتماعية الاقتصادية. ففي عام 2020، على سبيل المثال، حضر 3 من بين كل 4 أطفال شكلاً من أشكال التعلم المنظم قبل عام واحد من السن الرسمية للمدرسة الابتدائية. ومع ذلك، كانت المشاركة غير متكافئة إلى حد بعيد: فبين البلدان التي تتوافر لديها بيانات، وُجدت تفاوتات في الحضور على أساس الجنس (39 في المائة)، والموقع الحضري أو الريفي (76 في المائة)، وثروة الأسرة المعيشية (86 في المائة). وأظهرت البيانات أن الفتيات يملن إلى تحقيق درجات أعلى من الأولاد في إجادة القراءة في نهاية المرحلة الابتدائية. كما أظهرت أن الأطفال الذين يعيشون في المناطق الريفية وفي الأسر المعيشية الأكثر فقراً هُم باستمرار أكثر حرماناً من حيث المشاركة والحصائل التعليمية من أقرانهم في المناطق الحضرية والأكثر ثراءً.

وأدت إغلاقات المدارس خلال جائحة كوفيد-19 إلى تعميق عدم المساواة في التعليم، وتأثر السكان المهمشون أكثر من غيرهم. وفي سياق التعلم عن بُعد، على سبيل المثال، من غير المرجح أن يمتلك الأطفال من أوساط فقيرة الأجهزة ومهارات الكمبيوتر التي يحتاجونها للاتصال بالإنترنت، أو بيئة منزلية مؤاتية للتعلم. ويجب أن يكون ضمان العودة الآمنة إلى المدرسة والمساواة في التعليم في الفترة الانتقالية الصعبة المقبلة أولويةً.

مؤشر التكافؤ، بحسب الجنس والموقع والثروة، 2015-2020

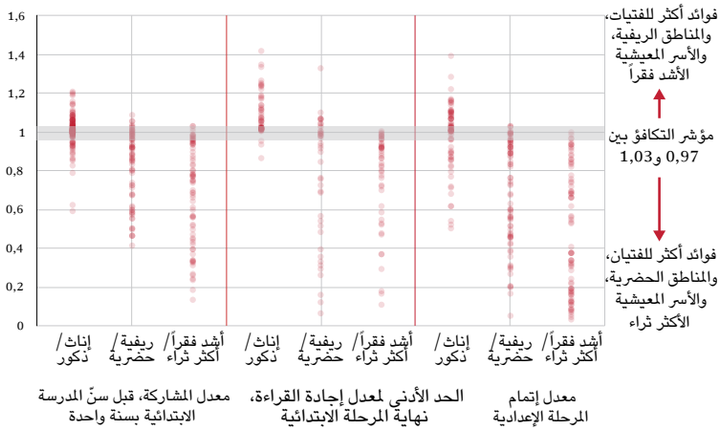

تقوم البلدان بتحسين المدارس مع إعادة فتح أبوابها، ولكن غالباً ما يتم تجاهل تقديم الدعم النفسي الاجتماعي للطلبة

إن أحد مفاتيح تشجيع الالتحاق بالمدارس والبقاء فيها هو ضمان المرافق والخدمات الملائمة. ومع ذلك، حتى البنية التحتية الأساسية للمدارس بعيدة كل البعد عن كونها شاملة. ففي الفترة بين عامَي 2019-2020، افتقر نحو رُبع المدارس الابتدائية في جميع أنحاء العالم إلى الكهرباء ومياه الشرب والمرافق الصحية الأساسية. ونصف المدارس الابتدائية فقط كان لديها أجهزة كمبيوتر وإمكانية الوصول إلى الإنترنت أو مرافق يمكن الوصول إليها بشكل كامل، بما في ذلك للأطفال ذوي الإعاقة. وفي جميع هذه المجالات، تتخلف أقل البلدان نمواً عن الرَكب.

وسيتطلب التعافي من الجائحة – وإعادة البناء بشكل أفضل – استثماراً كبيراً في البنية التحتية والخدمات المدرسية. ووفقاً لدراسة استقصائية حديثة أجرتها منظمة الأمم المتحدة للطفولة (اليونيسيف)، أفاد نحو نصف البلدان التي لديها بيانات أنها اتخذت ”تدابير إضافية كبيرة“ (مقابل ”زيادة صغيرة في التدابير“) في خدمات المياه والخدمات الصحية وخدمات النظافة في المدارس بعد إعادة فتحها. وتظل هذه النسبة متشابهة على نطاق البلدان في مختلف فئات الدخل. ومع ذلك، اتخذت 20 في المائة فقط من البلدان تدابير مهمة لتوفير المزيد من دعم الصحة العقلية والدعم النفسي الاجتماعي للطلبة. وهذا مبعث قلق بالنظر إلى ازدياد انتشار القلق والاكتئاب بين المتعلمين في الآونة الأخيرة.

اتخاذ تدابير إضافية لرفاه الطلبة بعد إعادة فتح المدارس، 2022 (نسبة مئوية)

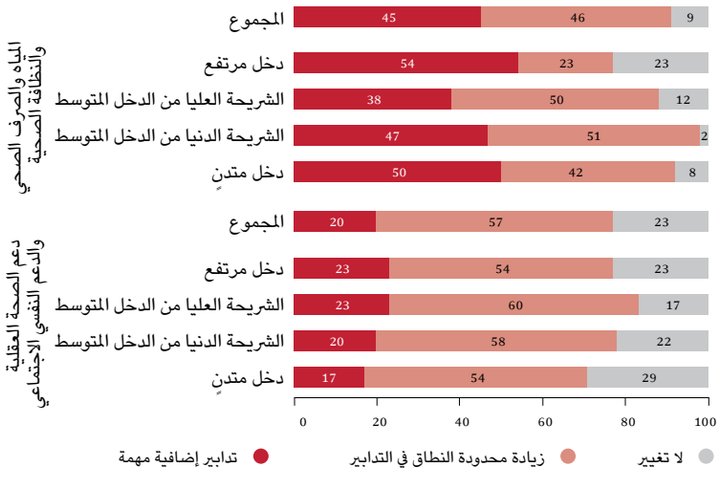

التعليم عبر الإنترنت يوفر للأطفال الأوكرانيين شعوراً بالحياة الطبيعية في خضم فوضى الحرب

للحرب في أوكرانيا آثار ضارة بصفة خاصة على مواطنيها الصغار. فحتى أيار/مايو 2022، شُرد ثلثا أطفال البلاد من منازلهم، ودُمرت قرابة 130 مؤسسة تعليمية وتضررت أكثر من 1 500 مدرسة. وعلى الرغم من هذه التحديات، يستمر التعليم في أوكرانيا: فقد تم توفير التعلُم عن بُعد، الذي تقطعه مراراً صفارات الإنذار من غارات جوية، للملايين منهم. وفي نيسان/أبريل 2022، حضر ما يقرب من 3 ملايين طفل (غالبية الطلبة في سن المدرسة) لمتابعة دروس عبر الإنترنت. وتُبث الدروس المرئية أيضاً عبر شاشة التلفاز. ويوفر التعليم عن بُعد ”مساحة“ آمنة ومظهراً من مظاهر الحياة الطبيعية للأطفال المتأثرين بالحرب. وهو أيضاً بمثابة شريان الحياة، فهو يوفر للأطفال إمكانية الوصول إلى المعلومات عن مخاطر الذخائر المتفجرة القاتلة، على سبيل المثال، ويربطهم وأولياء أمورهم بالخدمات الصحية والنفسية الاجتماعية الأساسية.

ويعيش ملايين الأطفال والشباب في جميع أنحاء العالم مواقف مماثلة لأولئك الذين هُم في أوكرانيا ممن انقطع تعلمهم – بسبب الحروب والكوارث والأزمات الأخرى. وتوفير التعليم الآمن والشامل والمستمر لأولئك الفتيات والفتيان مسألة بالغة الأهمية لمساعدتهم على التعامل مع الأزمات الحالية والمستقبلية. وهو أحد أسلم وأهم الاستثمارات التي يمكن القيام بها في التنمية البشرية والاجتماعية الاقتصادية.

5 المساواة بين الجنسين

المساواة بين الجنسين

خرج العالم عن المسار الصحيح نحو تحقيق المساواة بين الجنسين بحلول عام 2030، وكان من شأن التداعيات الاجتماعية والاقتصادية للجائحة أن جعلت الوضع أكثر قتامةً. وتأخر إنجاز التقدم المرجو في مجالات عدة، بما في ذلك الوقت الذي تستغرقه أعمال الرعاية غير المدفوعة الأجر والأعمال المنزلية، واتخاذ القرار بشأن الصحة الجنسية والإنجابية، والميزَنَة المراعية للمنظور الجنساني. وواجهت الخدمات الصحية للمرأة، التي تعاني بالفعل من ضعف التمويل، الكثير من التعطل. وما يزال العنف ضد المرأة متفشياً. وعلى الرغم من اضطلاع النساء بأدوار قيادية في الاستجابة لجائحة كوفيد-19، إلا أنهن ما زلن يتخلفن عن الرجال في ضمان شَغْل ما يستحققن من مناصب صُنع القرار. وثمة حاجة إلى التزامٍ واتخاذ إجراءات جريئة للتعجيل بإحراز تقدُّم، بما في ذلك من خلال تعزيز القوانين، والسياسات، والميزانيات، والمؤسسات التي تنهض بالمساواة بين الجنسين. وزيادة الاستثمار في الإحصاءات الجنسانية مسألة حيوية، لأن أقل من نصف البيانات اللازمة لرصد الهدف 5 متاحة حالياً.

أرولراهيني منخرطة في الزراعة منذ أكثر من أربعة عقود. وفي هذه المقاطعة الشمالية من سريلانكا، تُعدُّ مالكات المزارع المستقلات مثل أرولراهيني هُنّ الاستثناء.

الوعي بالعنف ضد المسنات آخذ بالازدياد، لكن البيانات لم تزل محدودةً

العنف ضد النساء والفتيات موجود في جميع البلدان ويؤثر في النساء من جميع الأعمار. وعالمياً، تعرضت 26 في المائة من النساء المعاشرات من سن 15 عاماً وما فوق (641 مليون) للعنف الجسدي و/أو العنف الجنسي من قبل زوج أو شريك حميم مرةً واحدة على الأقل في حياتهن. وتشير الأدلة المحدودة إلى تصاعُد حدة العنف ضد المرأة أثناء الجائحة. ووجدت دراسة استقصائية عاجلة للتقييمات الجنسانية في عام 2021 في 13 بلداً، أجرتها هيئة الأمم المتحدة للمرأة، أن 45 في المائة من النساء أبلغن أنهن أو امرأة يعرفن قد تعرَضن لشكل من أشكال العنف منذ جائحة كوفيد-19.

ويتزايد الوعي العالمي بالعنف ضد المسنات على وجه التحديد، لكن البيانات عن هذا الموضوع محدودة، لذا من الممكن أن تُقدَر طبيعة مثل هذا العنف وحجمه وشدته وتعقيده بأقل مما هو عليه بالفعل. وأقل من 10 في المائة من البيانات المؤهلة عن عنف الشريك الحميم تعكس انتشار هذا العنف بين النساء في سن 50 وما فوق. ووجدت أدلة محدودة تعود للفترة بين عامَي 2000-2018 أن ما بين 4 في المائة و7 في المائة من النساء في هذه الفئة العمرية قد تعرَضن للعنف الجسدي و/أو العنف الجنسي من قبل شريك حميم في الأشهر الـ 12 الماضية. ومع ذلك، المسنات قد يكن عرضة لأشكال محددة من العنف لا تُقاس في العادة في الدراسات الاستقصائية عن العنف ضد المرأة، مثل استغلالهن اقتصادياً، أو نبذهن أو إهمالهن. ويمكن أن يشمل مرتكبو مثل هذا العنف، إلى جانب الشركاء الحميمين، الأبناء البالغين والأقارب الآخرين، والغرباء، ومقدمي الرعاية، والجيران.

الانتشار العالمي للعنف الجسدي و/أو العنف الجنسي من جانب الشريك الحميم ضد النساء المعاشرات، بحسب الفئة العمرية، 2018 (نسبة مئوية)

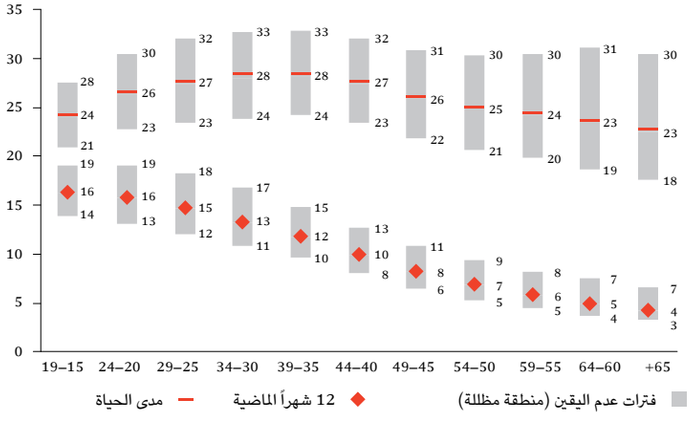

زواج الأطفال وتشويه الأعضاء التناسلية الأنثوية انتهاكان مستمران لحقوق الإنسان يعوقان تقدم الفتيات والنساء

في عام 2021، تزوجت واحدة من بين كل خمس شابات تقريباً قبل سن 18 عاماً. وتوجد أعلى معدلات زواج الأطفال في أفريقيا جنوب الصحراء الكبرى وجنوب آسيا، حيث تزوج 35 في المائة و28 في المائة من الشابات، على التوالي، في مرحلة الطفولة. وعالمياً، تراجع انتشار زواج الأطفال بنحو 10 في المائة في السنوات الخمس الماضية. ومع ذلك، عرَضت آثار جائحة كوفيد-19 المزيد من الفتيات للخطر، بسبب الصدمات الاقتصادية، وإغلاقات المدارس، وتعطُّل الخدمات الاجتماعية. وبحلول عام 2030، من المرجح أن يصبح ما يصل إلى 10 ملايين فتاة أخرى عرائس أطفال، بالإضافة إلى 100 مليون فتاة كان من المتوقع أن يتعرضن للخطر قبل الجائحة.

وثمة ممارسة ضارة مستمرة أخرى وانتهاك لحقوق الإنسان آخر يتمثلان في تشويه الأعضاء التناسلية الأنثوية (ختان الإناث). وما لا يقل عن 200 مليون فتاة وامرأة على قيد الحياة اليوم تعرضن لتشويه الأعضاء التناسلية الأنثوية، خصوصاً في 31 بلداً تتركز فيها هذه الممارسة. وفي العديد من البلدان، لم يزل شائعاً اليوم كما كان قبل ثلاثة عقود. وحتى في البلدان التي باتت فيها هذه الممارسة أقل انتشاراً، يجب أن يكون التقدم المحرَز أسرع بمعدل 10 أضعاف على الأقل لتحقيق الهدف العالمي المتمثل في القضاء على تشويه الأعضاء التناسلية الأنثوية بحلول عام 2030. والتعليم هو أحد مفاتيح القضاء عليه. وتبلغ معارضة تشويه الأعضاء التناسلية الأنثوية أعلى مستوياتها بين الفتيات والنساء المتعلمات. والفتيات اللواتي أمهاتهن حصلن على تعليم ابتدائي أقل عرضة بنسبة 40 في المائة للختان من الفتيات اللواتي أمهاتهن لم يتلقين أي تعليم.

التقدم المحرَز في بلوغ المرأة المناصب القيادية، في المجالين السياسي والاقتصادي، لم يزل بطيئاً

خلال الجائحة، تصرفت نساء قياديات بشكل حاسم وفعال لتنفيذ جهود الاستجابة والتعافي وإدارتها، مع إعطاء الأولوية للتدابير التي تتعامل مع الفئات الأكثر ضعفاً. وعلى الرغم من هذا النجاح المعترف به على نطاق واسع، نجد أن وتيرة التقدم في تمثيل المرأة في مناصب صنع القرار غير مشجعة. فحتى 1 كانون الثاني/يناير 2022، بلغت الحصة العالمية للنساء في مجالس النواب من البرلمانات الوطنية أو في البرلمانات الأحادية 26,2 في المائة، ارتفاعاً من 22,4 في المائة في عام 2015. وتزيد حصة النساء عن الثلث بقليل في الحكومات المحلية. وبهذه الوتيرة، سيستغرق الأمر 40 عاماً أخرى قبل أن يتحقق تمثيل النساء والرجال على قدم المساواة في البرلمانات الوطنية.

والنساء العاملات، بما في ذلك اللواتي يشغلن مناصب إدارية، تأثرن بشكل غير متناسب من جائحة كوفيد-19. فقد تقلصت ساعات عمل الكثير منهن أو خرجن من القوى العاملة كلياً بسبب زيادة أعمال الرعاية غير المدفوعة الأجر في المنزل. وفي عام 2019، قبل الجائحة، شكلت النساء 39,4 في المائة من مجموع العمالة. وفي عام 2020، شكلت النساء ما يقرب من 45 في المائة من خسائر العمالة العالمية. وشهدت حصة النساء في المناصب الإدارية في جميع أنحاء العالم تحسناً طفيفاً فقط في الفترة من عام 2015 إلى عام 2019، حيث ارتفعت من 27,2 في المائة إلى 28,3 في المائة. وظلت تلك الحصة دون تغيير في الفترة من عام 2019 إلى عام 2020، وهي السنة الأولى دون زيادة منذ 2013.

النساء في المناصب الإدارية، 2015 و2020 (نسبة مئوية)

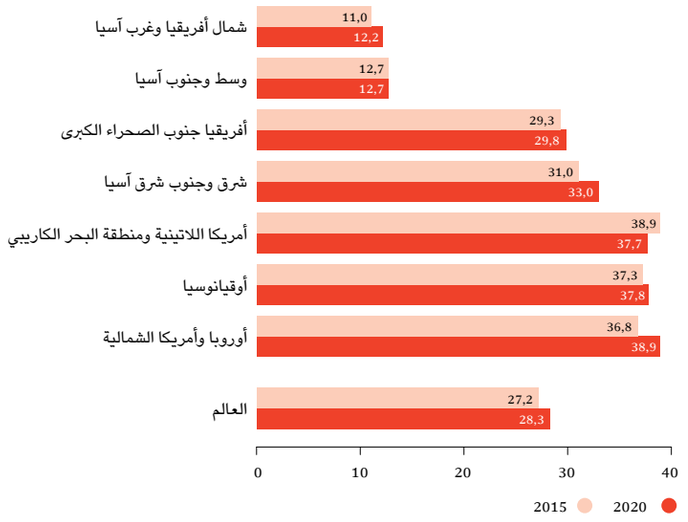

في العديد من البلدان، النساء يفتقرن إلى الحق القانوني في الاستقلالية الجسدية

تتخذ 57 في المائة فقط من النساء اللواتي تتراوح أعمارهن بين 15 و49 عاماً من المتزوجات أو المقترنات بشريك قراراتٍ مستنيرة خاصة بهن فيما يتعلق بالعلاقات الجنسية، واستخدام وسائل منع الحمل، والرعاية الصحية الإنجابية، وفقاً لبيانات من 64 بلداً للفترة 2007-2021. ومن المهم للغاية بالنسبة لهذه القدرة على اتخاذ القرار المدى الذي تمنع أو تمكن فيه القوانين من الوصول إلى الرعاية الصحية والمعلومات ذات الصلة. ومن بين 115 بلداً تتوافر عنها بيانات، يوجد لدى البلدان 76 في المائة في المتوسط من القوانين واللوائح اللازمة لضمان الوصول الكامل وعلى قدم المساواة إلى الصحة والحقوق الجنسية والإنجابية.

ومن المحتمل أن يكون لآثار جائحة كوفيد-19 تأثير كبير على قدرة المرأة على ممارسة استقلاليتها الجسدية. وفي السنة الأولى من الجائحة، حدث ما يُقدَر بنحو 1,4 مليون حالة حمل غير مقصود إضافية في البلدان المنخفضة والمتوسطة الدخل. وقد يكون ذلك بسبب عوامل عدة. فالنساء ربما عانين صعوباتٍ مالية منعتهن من اتخاذ قراراتهن بأنفسهن في الحصول على الرعاية الصحية ووسائل منع الحمل. وخلال فترات الإغلاق، ربما وجدت النساء صعوبة في رفض ممارسة الجنس بسبب التوترات المتزايدة في المنزل المتعلقة بالصحة والأمور المالية والعزلة الاجتماعية. وأخيراً، قد يؤدي تعطُّل أو تعليق الرعاية الصحية الجنسية والإنجابية إلى جعل هذه الخدمات الأساسية غير متاحة للنساء.

نسبة النساء اللواتي تتراوح أعمارهن بين 15 و49 سنة ويتخذن قراراتهن المستنيرة بأنفسهن فيما يتعلق بالعلاقات الجنسية، واستخدام وسائل منع الحمل، والرعاية الصحية الإنجابية، أحدث البيانات 2007-2021 (نسبة مئوية)

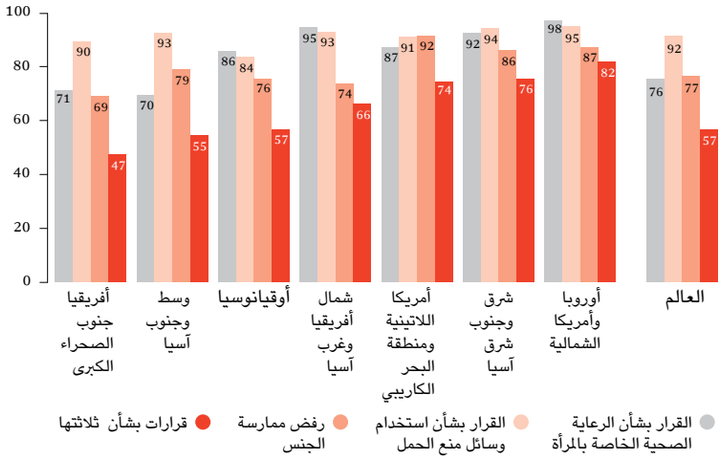

ما زال الطريق طويلاً أمام حماية حقوق المرأة في الأراضي والممتلكات

تقلل حقوق ملكية الأرضي، خصوصاً الأراضي الزراعية، من اعتماد المرأة على الشركاء الذكور والأقارب. ومع ذلك، في 30 بلداً، كان لأقل من نصف النساء حقوق ملكية و/أو حقوق حيازة مضمونة للأراضي الزراعية، وفقاً لبيانات 2009-2020 من 36 بلداً. وفي 18 من هذه البلدان، بلغت حصة الرجال الذين لديهم ملكية ضعف حصة النساء. وتُعدُ السياسات والأطر القانونية المراعية للمنظور الجنساني ضرورية للنهوض بحقوق المرأة في الأراضي. ومع ذلك، فقد أدرج 15 بلداً فقط من أصل 52 بلداً مُبلغاً أحكاماً كافية في أطرها القانونية لتوفير حماية جيدة للمرأة في هذا الصدد. وأبرز المجالات التي تحققت بها نتائج إيجابية هي حقوق الإرث والحماية من التصرف في صفقات الأراضي.

ثمة حاجة لإحراز تقدم معجَّل لمواءمة التمويل العام مع أهداف المساواة بين الجنسين

إعادة البناء بشكل أفضل بعد جائحة كوفيد-19 تعني القيام بذلك على نحو ينهض بالمساواة بين الجنسين وبتمكين المرأة. ومن الأمور الأساسية لتحقيق هذا الهدف ضمان أن يأخذ تخصيص وإنفاق التمويل العام في الحسبان المساواة بين الجنسين. ووفقاً للبيانات التي أبلغ عنها 105 بلدان ومناطق للفترة 2018-2021، فإن 26 في المائة فقط من البلدان لديها أنظمة شاملة معمول بها لتتبع المخصصات العامة للمساواة بين الجنسين، و59 في المائة لديها بعض سمات مثل هذا النظام، و15 في المائة لا تملك الحد الأدنى من عناصر هذا النظام. ثمة حاجة إلى عمل معجَل لتوسيع نطاق التنفيذ الشامل للميزنة المراعية للمنظور الجنساني وتعزيز رصدها وتقييمها.

6 المياه النظيفة والنظافة الصحية

المياه النظيفة والنظافة الصحية

مع استمرار جائحة كوفيد-19، أصبح من الواضح أكثر فأكثر أن خدمات مياه الشرب والصرف الصحي والنظافة الصحية المدارة بأمان حيويةٌ لصحة الإنسان. ولكن ما لم تتسارع وتيرة التقدم المحرَز – بقدر كبير – سيظل بلايين البشر يفتقرون إلى هذه الخدمات الأساسية في عام 2030. والمياه أساسية للعديد من جوانب التنمية المستدامة الأخرى وهي مهدَّدة. ويتزايد الطلب على المياه بسبب النمو السريع في عدد السكان، والتحضر، والضغط المتزايد من الزراعة والصناعة وقطاع الطاقة. وأدت عقود من إساءة الاستخدام، وسوء الإدارة، والإفراط في استخراج إمدادات المياه العذبة والمياه الجوفية وتلوثها إلى تفاقم الإجهاد المائي وتدهور النظم الإيكولوجية المرتبطة بالمياه. وهذا بدوره يؤثر في صحة الإنسان، والأنشطة الاقتصادية، وإمدادات الغذاء والطاقة. وثمة حاجة إلى اتخاذ إجراءات عاجلة لإحداث تحوُّل في الاتجاه السائد. ولضمان التوزيع المستدام والمنصِف للمياه لتلبية جميع الاحتياجات، يتعين أن يتضاعف متوسط معدل التنفيذ العالمي لتحسين إدارة الموارد المائية. ويلزم بذل جهود إضافية لزيادة الاستثمار في المياه والصرف الصحي ولتعزيز التعاون فيما بين البلدان التي تتقاسم مياه عابرة للحدود.

تشهد إثيوبيا واحدة من أشدّ حالات الجفاف الناجمة عن ظاهرة النينيا في العقود الماضية بعد احتجاب هطل الأمطار طوال ثلاثة مواسم متتالية منذ أواخر عام 2020. ويحتاج ملايين الأشخاص إلى مساعدات إنسانية عاجلة.

سيتطلب تحقيق أهداف مياه الشرب والصرف الصحي والنظافة الصحية بحلول عام 2030 زيادة قدرها أربعة أضعاف في وتيرة التقدم

زادت نسبة سكان العالم الذين يستخدمون خدمات مياه الشرب المدارة بأمان من 70 في المائة في عام 2015 إلى 74 في المائة في عام 2020. ومع ذلك، بليونا شخص تقريباً لم تتوافر لديهم مثل هذه الخدمات في ذلك العام، بما في ذلك 1,2 بليون شخص يفتقرون حتى إلى مستوى أساسي من الخدمة. وثمانية من أصل كل 10 أشخاص ممَن تنقصهم حتى خدمات مياه الشرب الأساسية يعيشون في المناطق الريفية، ويعيش نصفهم تقريباً في أقل البلدان نمواً. وبوتيرة التقدم الراهنة، سيصل العالم إلى تغطية 81 في المائة بحلول عام 2030، مخفقاً في تحقيق الهدف وتاركاً 1,6 بليون شخص بدون إمدادات مياه الشرب المدارة بأمان.

ومن عام 2015 إلى عام 2020، زاد عدد سكان العالم الذين يستخدمون خدمات الصرف الصحي المدارة بأمان من 47 في المائة إلى 54 في المائة. وإذا استمرت المعدلات التاريخية للتقدم المحرَز، سيبلغ العالم نسبة 67 في المائة من التغطية بحلول عام 2030، تاركاً 2,8 بليون شخص بدون الوصول إليها. وخلال الفترة نفسها، انخفض عدد السكان الذين يمارسون التغوط في العراء بمقدار الثلث، من 739 مليون إلى 494 مليون شخص. ويسير العالم على الطريق الصحيح نحو القضاء على التغوط في العراء بحلول عام 2030.

وتُعد النظافة الصحية لليدين على نحو متكرر وبشكل سليم أمراً ضرورياً لاحتواء كوفيد-19 والسيطرة على الأمراض المعدية الأخرى. ومع ذلك، ما يزال أكثر من 1 من بين كل 4 أشخاص يفتقرون إلى مرافق غسل اليدين بالماء والصابون في المنزل. وزادت التغطية من 67 في المائة إلى 71 في المائة من عام 2015 إلى عام 2020.

الوصول الشامل إلى مياه الشرب والصرف الصحي والنظافة الصحية أمر بالغ الأهمية للصحة العالمية. ولبلوغ التغطية الشاملة بحلول عام 2030، يتعين أن تزداد معدلات التقدم الحالية بمقدار أربعة أضعاف. وتحقيق هذه الأهداف من شأنه أن ينقذ حياة 829 000 شخص سنوياً. وهذا هو عدد الأشخاص الذين يموتون في الوقت الراهن كل عام بسبب أمراض تُعزى مباشرة إلى المياه غير المأمونة، وعدم كفاية الصرف الصحي، وتدني ممارسات النظافة الصحية.

التغطية العالمية لخدمات مياه الشرب والصرف الصحي والنظافة الصحية، 2015-2020 (نسبة مئوية)، والتسريع المطلوب لتحقيق التغطية الشاملة بحلول عام 2030

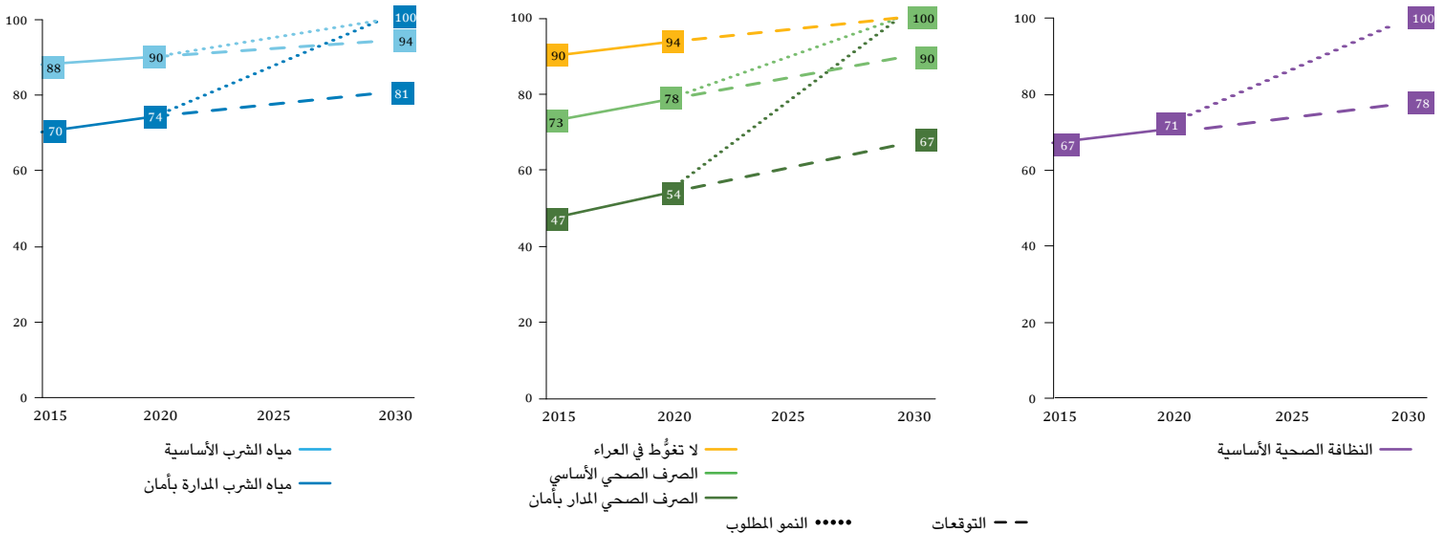

فقدان الأراضي الرطبة في العالم يحدث بمعدل ينذر بالخطر؛ وآن أوان حمايتها واستعادتها على نطاق واسع

تُعد الأراضي الرطبة الأكثر تنوعاً من الناحية البيولوجية من بين جميع النظم الإيكولوجية وهي أراض خصبة لـ 40 في المائة من الأنواع النباتية والحيوانية في العالم. والاستخدام غير المستدام والإدارة غير السليمة للأراضي الرطبة لا يؤديان إلى فقدان خدمات النظام البيئي فحسب، بل ربما يؤديان أيضاً إلى مخاطر مباشرة، بما في ذلك الأمراض. وعلاوةً على ذلك، يؤدي تدهور الأراضي الرطبة إلى إطلاق الكربون المخزّن، ما يؤجج تغير المناخ. وعلى مدى الـ 300 عام الماضية، فُقِدَ ما يربو على 85 في المائة من الأراضي الرطبة على كوكب الأرض، وحدث ذلك في المقام الأول بفعل الصَّرف وتحويل الأراضي، مع تدهور العديد من مناطق الأراضي الرطبة المتبقية. ومنذ عام 1970، نجد أن 81 في المائة من الأنواع التي تعتمد على الأراضي الرطبة الداخلية قد تناقصت بصورة أسرع من تلك التي تعتمد على المناطق الأحيائية الأخرى، وعدد متزايد منها مهدَد بالانقراض.

والنظم البيئية الأخرى المرتبطة بالمياه في جميع أنحاء الكوكب – مثل البحيرات والأنهار والخزانات – تشهد تغيُّراً سريعاً أيضاً. فقد شهد واحد من بين كل خمسة أحواض أنهار تقلباتٍ عالية (تفوق المستويات الطبيعية) في المياه السطحية على مدى السنوات الخمس الماضية. ويُعد نمو السكان، والتغيرات في الغطاء الأرضي واستخدام الأراضي، وتغير المناخ من المحركات الرئيسية لهذه التغيرات. وثمة حاجة إلى جهود عاجلة لحمايتها والحؤول دون المزيد من التدهور لهذه الموائل البيولوجية الثمينة.

المعالجة المبكرة لتلوث المياه ستستلزم رصداً نشطاً، الأمر الذي يُفتقر إليه بشدة في البلدان الأكثر فقراً

يُعَد تحسين جودة المياه أمراً ضرورياً لحماية صحة الإنسان والنظام الإيكولوجي. وأظهرت التقييمات التي أجريت في عام 2020 للأنهار والبحيرات وطبقات المياه الجوفية في 97 دولة أن 60 في المائة من المياه كانت ذات جودة محيطة جيدة. ومع ذلك، من بين 000 76 مسطَّح مائي تم تقييمها، كان 1 في المائة فقط منها في أشد البلدان فقراً. وبالنسبة لثلاثة بلايين شخص على الأقل، فإن جودة المياه التي يعتمدون عليها غير معروفة بسبب الافتقار إلى الرصد. ولا تتوافر أيضاً بيانات عن المياه الجوفية، التي غالباً ما تمثل الحصة الأكبر من المياه العذبة في أي بلد. ومن بين جميع البلدان المبلغة، قامت قرابة 60 في المائة فقط منها بتضمين معلومات عن المياه الجوفية.

وتمثل المياه العادمة الزراعية وغير المعالَجة اثنين من أخطر التهديدات لنوعية المياه البيئية على مستوى العالم لأنها تطلق المغذيات الفائضة في الأنهار والبحيرات وطبقات المياه الجوفية، ما يضر بوظائف النظام الإيكولوجي. وثمة حاجة إلى إحراز تقدُّم معجَّل لتعزيز ممارسات إدارة الزراعة وتحسين معدلات معالجة مياه المياه العادمة لحماية جودة المياه العذبة، لا سيما في المناطق التي تتسم بارتفاع النمو السكاني، مثل أفريقيا. وبالاستعانة بنظام رصد متطور، يمكن تحديد مشكلات جودة المياه في مرحلة مبكرة، ما يتيح الأخذ بتدابير التخفيف قبل حدوث تدهور شديد.

بلغ إجهاد الموارد المائية في شمال أفريقيا وغرب آسيا مستويات خطيرة بالفعل

يحدث الإجهاد المائي عندما تتجاوز نسبة المياه العذبة المسحوبة إلى إجمالي موارد المياه العذبة المتجددة عتبة 25 في المائة. والإجهاد المائي يمكن أن تترتب عليه عواقب وخيمة بالنسبة للبيئة. ويمكن أيضاً أن يحد من التنمية الاقتصادية والاجتماعية أو حتى يعكس مسارها، ما يقود إلى اشتداد المنافسة والصراع المحتمل فيما بين المستخدمين. وعالمياً، وصل الإجهاد المائي إلى مستوى 18,6 في المائة في عام 2019. وهذا المتوسط، على الرغم من بقائه عند مستوى آمن (أقل من 25 في المائة)، إلا أنه يحجب اختلافات إقليمية واسعة. فقد سجلت منطقة شمال أفريقيا وغرب آسيا مستوى حرجاً من الإجهاد المائي في ذلك العام، بلغ 84,1 في المائة، بزيادة قدرها 13 في المائة منذ عام 2015. ويعيش أكثر من 733 مليون شخص – 10 في المائة من سكان العالم – في بلدان ذات مستويات مرتفعة وحرجة من الإجهاد المائي (أكثر من 75 في المائة).

وتعزيز وتحسين كفاءة استخدام المياه يخففان وطأة الإجهاد المائي. وتحسَّنت كفاءة استخدام المياه بنسبة 12 في المائة من عام 2015 إلى 2019 – من 17,4 دولاراً أمريكياً إلى 19,4 دولاراً أمريكياً لكل متر مكعب. بيْدَ أنها بلغت في الزراعة، القطاع الأكبر في استخدام المياه، 0,63 دولاراً أمريكياً فقط للمتر المكعب في عام 2019. وزيادة إنتاجية المياه الزراعية مسألة أساسية لتحسين كفاءة استخدام المياه، لا سيما في البلدان القاحلة التي تعتمد على الزراعة.

مستوى الإجهاد المائي: سحب المياه العذبة كنسبة من إجمالي موارد المياه العذبة المتجددة، 2019 (نسبة مئوية)

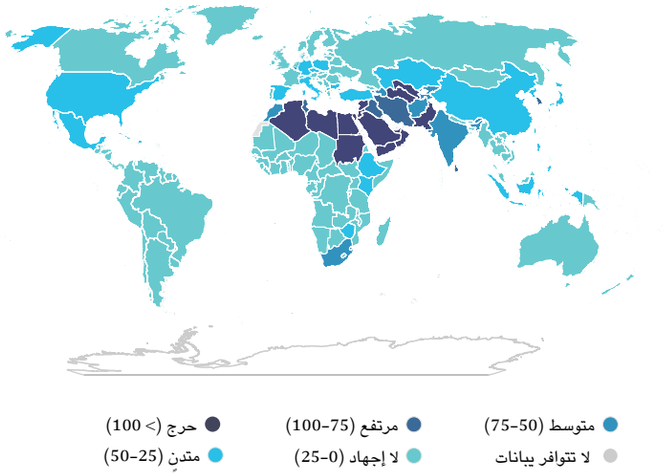

ما تزال معظم البلدان تفتقر إلى اتفاقات تعاون بشأن موارد المياه المشتركة، وهذا مصدر صراع محتمل

يتقاسم 153 بلداً حول العالم الأنهار والبحيرات وطبقات المياه الجوفية العابرة للحدود. وضمان إدارة هذه المياه بصورة منصِفة ومستدامة وسلمية، لا سيما في سياق تغير المناخ، إنما يتطلب من البلدان العمل بترتيبات تشغيلية للتعاون في مجال المياه. ووفقاً لبيانات جُمعت من 129 بلداً، أفاد 32 بلداً بأن 90 في المائة أو أكثر من مياهها العابرة للحدود غطتها ترتيبات تشغيلية في عام 2020، ارتفاعاً من 22 بلداً في عام 2017. وفي أوروبا وأمريكا الشمالية، يتمتع 24 بلداً من أصل 42 بلداً بمثل هذه المستويات من التغطية، مقارنةً بـ 5 بلدان من أصل 42 بلداً في أفريقيا جنوب الصحراء الكبرى وما مجموعه ثلاثة بلدان في بقية أنحاء العالم. وسيستلزم التعجيل بإحراز التقدم معالجة البلدان لفجوات البيانات (لا سيما فيما يتعلق بطبقات المياه الجوفية العابرة للحدود)، وزيادة تنمية القدرات والتمويل، والاستفادة من اتفاقيات المياه العالمية ومشاريع المواد المتعلقة بقانون طبقات المياه الجوفية العابرة للحدود، وتعبئة الإرادة السياسية.

7 طاقة نظيفة وبأسعار معقولة

طاقة نظيفة وبأسعار معقولة

يواصل العالم المضي قُدماً نحو تحقيق غايات الطاقة المستدامة. غير أن وتيرة التقدم الحالية غير كافية لتحقيق الهدف 7 من أهداف التنمية المستدامة بحلول عام 2030. فالتحسينات في كفاءة الطاقة، على سبيل المثال، سيتعين التعجيل بها لبلوغ الهدف المناخي المتمثل في الحد من انبعاثات غازات الدفيئة. ومئات ملايين البشر ما يزالون يفتقرون إلى الكهرباء، والتقدم البطيء نحو حلول الطهي النظيف يعني أن صحة 2,4 بليون شخص في خطر. وتظل التفاوتات الهائلة في الوصول إلى الطاقة المستدامة الحديثة قائمةً، ما يجعل الفئات الأكثر ضعفاً تتخلف عن الرَّكب بقدر أكبر. وفي بعض البلدان، أدت جائحة كوفيد-19 إلى إضعاف التقدم المحرَز بالفعل أو عكس مساره. وأدى ارتفاع أسعار السلع والطاقة والشحن إلى زيادة تكلفة إنتاج ونقل وحدات الطاقة الفولطية الضوئية الشمسية، وتوربينات الرياح، والوقود الحيوي في جميع أنحاء العالم، ما أضفى حالة من عدم التيقُّن على مسارٍ تنميةٍ هو بالفعل دون طموحات الهدف السابع من أهداف التنمية المستدامة بكثير. وسيتطلب تحقيق أهداف الطاقة والمناخ دعماً مستمراً للسياسات وتعبئة ضخمة لرأس المال العام والخاص من أجل الطاقة النظيفة والمتجددة، ولا سيما في البلدان النامية.

مارثا أليسيا بينافينتي، من توكورو، غواتيمالا، تدرَّبت لمدة ستة أشهر لتصبح مهندسة طاقة شمسية، وهو مجال يهيمن عليه الذكور تقليدياً. وهي تنتظر بشغف للبدء ببناء مصابيح الطاقة الشمسية لمجتمعها.

تباطأ التقدم في مجال الكَهْرَبَة، مع تحد يتمثل في الوصول إلى الذين هُم الأصعب في الوصول إليهم

ارتفع معدل الوصول إلى الكهرباء في العالم من 83 في المائة في عام 2010 إلى 91 في المائة في عام 2020. وخلال هذه الفترة، تقلص عدد الأشخاص المحرومين من الكهرباء من 1,2 بليون إلى 733 مليوناً. ومع ذلك، تباطأت وتيرة التقدم المحرَز في السنوات الأخيرة، بسبب جائحة كوفيد-19 والتعقيد المتزايد في الوصول إلى الذين هُم الأصعب في الوصول إليهم. وفي الفترة بين عامَي 2018-2020، ارتفع معدل الوصول إلى الكهرباء بمتوسط قدره 0,5 نقطة مئوية سنوياً مقارنة بـ 0,8 نقطة مئوية في الفترة بين عامَي 2010-2018.

وفي عام 2020، كان أكثر من ثلاثة أرباع (77 في المائة) سكان العالم المحرومين من الكهرباء يعيشون في أفريقيا جنوب الصحراء الكبرى، ولا سيما في المناطق الريفية. وبسبب الضغوط الاقتصادية التي فرضتها الجائحة، لم يكن بوسع ما يصل إلى 90 مليون شخص متصل بالكهرباء في أفريقيا والبلدان النامية في آسيا تحمُّل تكلفة حزمة ممتدة من الخدمات في ذلك العام. وإذا ما استمرت الاتجاهات الراهنة، فإن 92 في المائة فقط من سكان العالم سيصلون إلى الكهرباء في عام 2030، ما يجعل 670 مليون شخص محرومين من الخدمة. وثمة حاجة إلى دَفعة كبيرة للوصول إلى أولئك الذين يعيشون في أقل البلدان نمواً والبلدان الهشة والمتأثرة بالصراعات.

نسبة السكان الذين يحصلون على الكهرباء، 2010 و 2020 (نسبة مئوية)

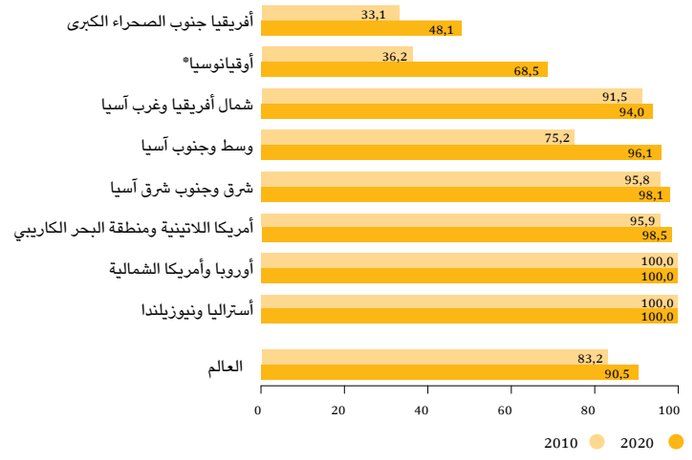

* باستثناء أستراليا ونيوزيلندا.

ثمة حاجة إلى بذل جهود مكثفة في أقل البلدان نمواً من أجل التعجيل بالحصول على الوقود النظيف والتقنيات النظيفة لأغراض الطهي

بين عامَي 2010 و2020، زادت نسبة الأشخاص الذين يمكنهم الحصول على الوقود النظيف والتقنيات النظيفة لأغراض الطهي بنسبة 12 نقطة مئوية، لتصل إلى 69 في المائة. وهذا يعني أن ما يُقدَر بنحو 2,4 بليون شخص ما زالوا يعتمدون على أنظمة طهي غير كفؤة وملوِّثة في عام 2020. وتركَز قدر كبير من التقدم المحرَز في خمسة بلدان: البرازيل والصين والهند وإندونيسيا وباكستان. وباستثناء تلك البلدان، ظلَّ معدل الوصول عالمياً دون تغيير خلال هذه الفترة. وبينما يعيش أكثر من نصف أولئك المحرومين من إمكانية الوصول في آسيا، فإن 19 من أصل 20 بلداً لديها النسبة الأقل من السكان الذين يمكنهم الوصول كانت من بين أقل البلدان نمواً في أفريقيا. وإذا ما استمرت الاتجاهات الراهنة، فلن يتمكن سوى 76 في المائة من سكان العالم من الوصول إلى الوقود النظيف والتقنيات النظيفة لأغراض الطهي بحلول عام 2030. واعتماد حلول الطهي النظيف يمكن أن يحد من المخاطر الصحية الناجمة عن تلوث الهواء داخل المنازل، وأن يدعم تعافياً أخضر وصحياً، وأن يعزز النمو الاقتصادي في البلدان المنخفضة والمتوسطة الدخل.

نسبة السكان الذين يمكنهم الوصول إلى أنظمة طهي نظيفة، 2020 (نسبة مئوية)

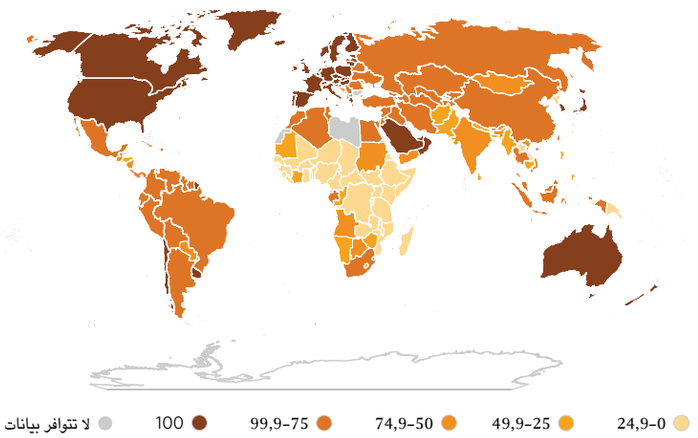

تحقيق أهداف الطاقة والمناخ العالمية سيتطلب دَفعة كبيرة في نشر مصادر الطاقة المتجددة، مع تعبئة تمويلية ضخمة

بلغت حصة مصادر الطاقة المتجددة من إجمالي الاستهلاك النهائي للطاقة 17,7 في المائة في عام 2019، بزيادة قدرها 1,6 نقطة مئوية عن عام 2010. ومع ذلك، ارتفع إجمالي استهلاك الطاقة المتجددة بمقدار الربع خلال هذه الفترة. وما زال قطاع الكهرباء يشهد التقدم الأسرع وتيرةً: وارتفعت حصة مصادر الطاقة المتجددة في هذا القطاع من 19,7 في المائة في عام 2010 إلى 26,2 في المائة في عام 2019. ومع ذلك، لم يمثل قطاع الكهرباء سوى خُمس الاستهلاك العالمي النهائي للطاقة في عام 2019. ويمثل قطاع التدفئة نصف هذا الاستهلاك العالمي، لكن التقدم المحرَز كان طفيفاً: فقد بلغ إجمالي حصة مصادر الطاقة المتجددة الحديثة 10,1 في المائة في عام 2019، بزيادة قدرها أقل من نقطتين مئويتين عن عام 2010. وبلغت الطاقة المتجددة المستخدَمة في النقل 3,6 في المائة في عام 2019، ارتفاعاً من 2,6 في المائة في عام 2010. وظلت الاستخدامات التقليدية للكتلة الحيوية – مثل حرق الأخشاب للتدفئة – مستقرةً، وبقيت تمثل أكثر من ثُلث إجمالي استخدامات الطاقة المتجددة في عام 2019. وسيتطلب العمل المناخي الفعال تعزيز دعم السياسات في جميع القطاعات وتنفيذ أدوات فعالة لزيادة تعبئة رأس المال الخاص، لا سيما للبلدان النامية.

حصة الطاقة المتجددة من إجمالي الاستهلاك النهائي للطاقة، وبحسب الاستخدام النهائي، 2010 و 2019 (نسبة مئوية)

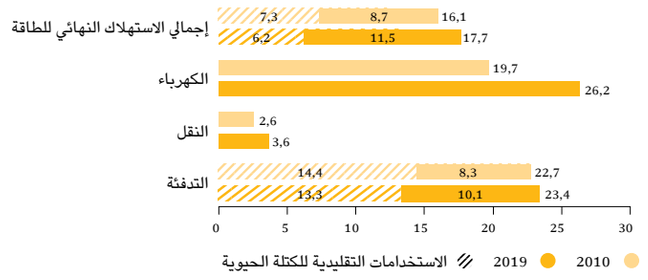

ما يزال تحقيق الغاية المستهدَفة لكفاءة الطاقة العالمية في متناول اليد، ولكن عند الاستثمار الكبير على نطاق منتظم فقط

يُعَدُّ تحسين كفاءة الطاقة أمراً أساسياً لتحقيق أهداف المناخ العالمية. وتدعو الغاية المستهدفة لعام 2030 إلى تحقيق تحسين سنوي في كثافة الطاقة بنسبة 2,6 في المائة، وهو ما يمثل ضِعف المعدل الذي لوحظ بين عامَي 1990 و2010. وتحسنت كثافة الطاقة الأولية على المستوى العالمي – التي تُعرف على أنها نسبة إجمالي إمدادات الطاقة من الناتج المحلي الإجمالي – من 5,6 ميغاجول لكل دولار (تعادل القدرة الشرائية لعام 2017) في عام 2010 إلى 4,7 في عام 2019، بمتوسط معدل تحسُّن سنوي قدره 1,9 في المائة. ولتحقيق غاية هذا الهدف من أهداف التنمية المستدامة، والتعويض عن الوقت الضائع، ستحتاج تحسينات كثافة الطاقة حتى عام 2030 إلى 3,2 في المائة في المتوسط سنوياً. وما يزال تحقيق هذه الغاية في متناول اليد، ولكن فقط مع الاستثمار الكبير في تحسينات كفاءة الطاقة الفعالة من حيث التكلفة على نطاق منتظم. ويتفاوت التقدم المحرَز على المستوى الإقليمي بسبب الاختلافات في الهياكل الاقتصادية، وإمدادات الطاقة، والكَهْرَبة. والمنطقة الوحيدة التي حققت هذه الغاية حتى الآن هي شرق وجنوب شرق آسيا، بمعدل متوسط سنوي قدره 2,7 في المائة بين عامَي 2010–2019، مدفوعاً بنمو اقتصادي قوي.

متوسط معدل النمو السنوي لكثافة الطاقة الأولية، 1990–2010 و 2010–2019 (نسبة مئوية)

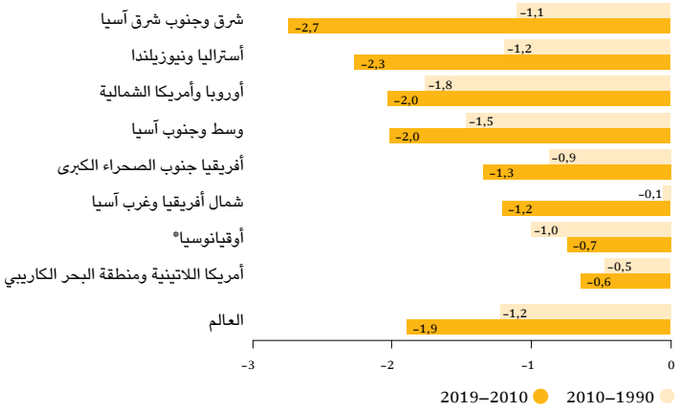

* باستثناء أستراليا ونيوزيلندا.

كان التمويل العام الدولي للطاقة المتجددة قد تباطأ بالفعل قبل الجائحة، على الرغم من الحاجة الملحّة المتنامية للتصدي لتغير المناخ

انخفضت التدفقات المالية العامة الدولية إلى البلدان النامية لدعم الطاقة النظيفة للعام الثاني على التوالي. وبلغت 10,9 بليون دولار في عام 2019، بانخفاض يقرب من 24 في المائة عن العام السابق. وانخفض أيضاً المتوسط المتحرك لخمس سنوات للمرة الأولى منذ عام 2008، من 17,5 بليون دولار في الفترة بين عامَي 2014–2018 إلى 16,6 بليون دولار في الفترة بين عامَي 2015–2019. وربما يعني تأثير جائحة كوفيد-19 تراجعاً آخر في عام 2020.

واستحوذت القروض على أكثر من 52 في المائة من الالتزامات في عام 2019. وتشكل المنح ما يقرب من 17 في المائة، ما يشير إلى ازدياد الأدوات الخالية من الديون لدعم البلدان النامية. وثمة أداة أخرى صاعدة تتمثل في أسهم في أدوات استثمارية جماعية، مثل صناديق الاستثمار، التي نمت إلى 191 مليون دولار في عام 2019، بزيادة قدرها 91 في المائة عن عام 2018. وتلقّت أقلُ البلدان نمواً 25,2 في المائة من الالتزامات في عام 2019 مقارنة بنسبة 21 في المائة في عام 2018، لكن المبلغ انخفض من 3,0 بليون دولار إلى 2,7 بليون دولار.

التدفقات المالية الدولية إلى البلدان النامية لدعم الطاقة النظيفة والمتجددة، بحسب نوع التكنولوجيا، 2000–2019 (بلايين الدولارات بالأسعار وأسعار الصرف لعام 2019)

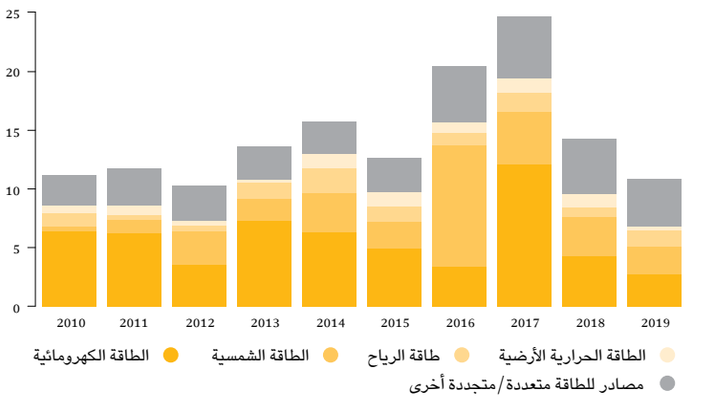

8 العمل اللائق ونمو الاقتصاد

العمل اللائق ونمو الاقتصاد

عجَّلت جائحة كوفيد-19 بحدوث أسوأ أزمة اقتصادية منذ عقود وعكست مسار التقدم المحرَز نحو تحقيق العمل اللائق للجميع. وعلى الرغم من أن اقتصاد العالم بدأ بالانتعاش في عام 2021، ما جلبَ بعض التحسن في معدلات البطالة، إلا أن التعافي لم يزل بعيد المنال وهشّاً. كذلك تتفاوت أنماط التعافي تفاوتاً واسعاً عبر المناطق والبلدان والقطاعات وفئات سوق العمل. وتشهد الاقتصادات المتقدمة تعافياً أكثر متانةً، في حين ما زالت أقل البلدان نمواً تعاني من ضعف النمو الاقتصادي وتداعيات سوق العمل بسبب إغلاقات أماكن العمل. ويواجه الكثير من الشركات الصغيرة، ولا سيما تلك الموجودة في البلدان المنخفضة الدخل والبلدان المنخفضة الدخل من الشريحة الدنيا، أوضاعاً غير مؤاتية بشكل خاص، مقترنة بقدرة محدودة على استمرار مقومات بقائها. وستكون فئات سوق العمل الأكثر تضرراً من الأزمة – النساء والشباب والأشخاص ذوو الإعاقة – آخر من يتعافى منها. وبحلول نهاية عام 2021، أعاقت التعافي الاقتصادي العالمي موجاتٌ

خلال جائحة كوفيد-19، واصلت لالا بيع الفاكهة في السوق في أنتاناناريفو، مدغشقر، لكنها ارتدت كمامة واقية.

جديدة من الإصابات بفيروس كوفيد-19، وتزايُد الضغوط التضخمية، والتعطل الشديد في سلاسل التوريد، وحالة عدم اليقين المحيطة بالسياسات، والتحديات المستمرة في سوق العمل. ومن المتوقع أن يتسبب الصراع في أوكرانيا بانتكاسة كبيرة للنمو الاقتصادي العالمي في عام 2022.

الصدمات المختلفة، بما في ذلك الحرب في أوكرانيا، ماضية في إعاقة التعافي الاقتصادي القوي

يشهد الاقتصاد العالمي تحسناً بطيئاً، على الرغم من أن التعافي لم يزل هشاً وغير متساوٍ. وعالمياً، ارتفع نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي بنسبة 1,4 في المائة في عام 2019، قبل أن ينخفض انخفاضاً حاداً في عام 2020، بنسبة 4,4 في المائة، وينتعش في عام 2021 بمعدل نمو يُقدر بنحو 4,4 في المائة. وقبل أزمة أوكرانيا، كان من المتوقع أن يرتفع نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي العالمي بنسبة 3,0 في المائة في عام 2022، وبنسبة 2,5 في المائة في عام 2023. ومن المرجح الآن أن تتسبب الحرب في ذلك البلد بخفض النمو إلى 2,1 في المائة في عام 2022.

وبالنسبة لأقل البلدان نمواً، نما الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي بنسبة 5,0 في المائة في عام 2019، وأظهر نمواً صفرياً في عام 2020 بسبب أوجه التعطل المرتبطة بالجائحة. وتشير التقديرات إلى أن الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي لأقل البلدان نمواً ارتفع بنسبة 1,4 في المائة في عام 2021. ومن المتوقع أن يرتفع بنسبة 4,0 في المائة في عام 2022، وبنسبة 5,7 في المائة في عام 2023 – لكنه لم يزل أقل بكثير من نسبة 7 في المائة المتوخاة في خطة التنمية المستدامة لعام 2030.

معدل النمو السنوي لنصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي العالمي، ومعدل النمو السنوي للناتج المحلي الإجمالي الحقيقي لأقل البلدان نمواً، 2005-2023 (نسبة مئوية)

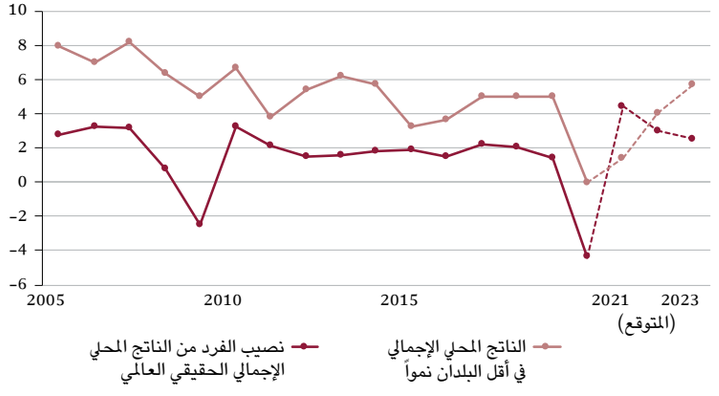

تسببت الجائحة بتحولات متقلبة في إنتاجية العمالة، ما أثر في الشركات الصغيرة وأشدّ البلدان فقراً أكثر من غيرها

نجمت عن أثر جائحة كوفيد-19 تحولات غير مسبوقة ومتقلبة في إنتاجية العمل العالمية. وفي عام 2020، شوهِدت انخفاضات حادة في كل من الناتج والعمالة، وانخفضت إنتاجية العامل الواحد في العالم بنسبة 0,6 في المائة – وهو أول انخفاض منذ عام 2009. ولكن مع انخفاض ساعات العمل بنسبة 8,9 في المائة، ارتفعت الإنتاجية المقاسة على أساس الساعة بنسبة 4,9 في المائة. وتأثرت الشركات والقطاعات ذات الإنتاجية المنخفضة والعمال ذوو الأجور المنخفضة بشكل غير متناسب بالجائحة، بينما تضررت الشركات ذات الإنتاجية العالية وأصحاب المداخيل المرتفعة بدرجة أقل بكثير. وتواجه شركات صغيرة كثيرة ظروفاً غير مؤاتية، مقترنة بقدرة محدودة على استمرار مقومات بقائها لفترة ممتدة. وفي عام 2021، حققت إنتاجية العامل الواحد قفزة كبيرة، فقد ارتفعت بنسبة 3,2 في المائة؛ ومع ذلك، انخفضت الإنتاجية في أقل البلدان نمواً بنسبة 1,6 في المائة. وبلغت إنتاجية العامل المتوسط في بلد مرتفع الدخل 13,6 ضِعْف إنتاجية العامل المتوسط في بلد منخفض الدخل في عام 2021.

النمو في إنتاجية العامل الواحد، 2015-2021 (نسبة مئوية)

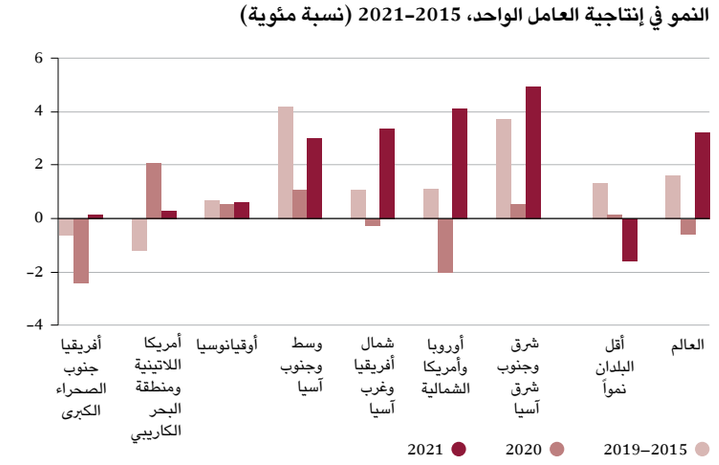

تعافي سوق العمل لم يزل مهتزاً

من المتوقع أن يظل معدل البطالة العالمي أعلى من مستواه لعام 2019 البالغ 5,4 في المائة، حتى عام 2023 على أقل تقدير. وفي عام 2021، انخفضت البطالة انخفاضاً طفيفاً إلى 6,2 في المائة، ومع ذلك جسّد ما سبق ازدياد عدد العاطلين عن العمل بمقدار 28 مليون في عام 2021 مقارنةً بعام 2019. وفضلاً عن ذلك، لا يُظهر مستوى البطالة المذكور الأثر الكامل لأزمة كوفيد-19 على العمالة الكاملة، لأن كثيرين من الذين تركوا القوى العاملة لم يعودوا إليها. كما أنه لا يعكس الانخفاض في ساعات العمل لأولئك الذين بقوا على رأس عملهم. وفي عام 2021، فُقدت نسبة 4,3 في المائة من ساعات العمل العالمية مقارنةً بالربع الأخير من عام 2019 – ما يعادل عجزاً قدره 125 مليون وظيفة بدوام كامل (على أساس أن مدة أسبوع العمل 48 ساعة). وكان تعافي سوق العمل غير كاف وغير متكافئ. وفي عام 2021، شهد معدل البطالة أكبر تحسُّن في البلدان المرتفعة الدخل، لكنه ساء أكثر في أقل البلدان نمواً والبلدان النامية غير الساحلية والدول الجزرية الصغيرة النامية. وتواجه المجموعات التي تأثرت بشكل غير متناسب منذ بداية الجائحة – النساء والشباب والأشخاص ذوي الإعاقة – أوقاتاً عصيبة في التعافي.

معدل البطالة، 2019-2021 (نسبة مئوية)

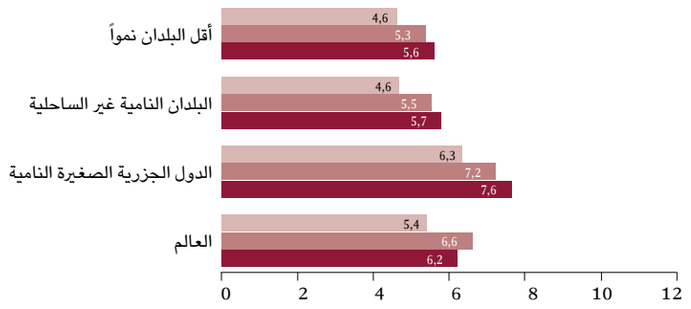

لم تكن العمالة غير الرسمية خياراً للكثيرين من العمال المسرَّحين في بداية الجائحة

في عام 2019، عمل بليونا شخص في جميع أنحاء العالم (60 في المائة من العمالة العالمية) في القطاع غير الرسمي. وعلى الرغم من أن مثل هذه الوظائف متدنية الجودة وتفتقر إلى الحماية الاجتماعية، إلا أنها كانت تقليدياً مصدر دخل للعمال المسرَّحين من القطاع الرسمي. ولم يكن هذا هو الحال في الأشهر الأولى من الجائحة بسبب تدابير احتواء كوفيد-19 وقيود التنقل. فالموظفون المسرَّحون والعمالة الذاتية تركوا القوى العاملة ولم يحدث ما كان في الأزمات السابقة عندما أصبحوا عاطلين عن العمل أو تحولوا إلى وظائف غير رسمية. وتظهر الأدلة الناشئة من 29 بلداً أن العمالة غير الرسمية تأثرت بشكل غير متناسب بفقدان الوظائف في معظم هذه البلدان في عام 2020. وفي أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي، كان احتمال فقدان العمال غير الرسميين لوظائفهم أكثر بمرتين من نظرائهم الرسميين. ومع استئناف الأنشطة الاقتصادية تدريجياً، انتعشت العمالة غير الرسمية، ولا سيما العمالة الذاتية، انتعاشاً قوياً في بعض المناطق، وعاد العديد من العمال غير الرسميين إلى العمل. فعلى سبيل المثال، شكلت الوظائف غير الرسمية أكثر من 70 في المائة من الوظائف الصافية المستحدَثة في العديد من بلدان أمريكا اللاتينية منذ منتصف عام 2020.

يجبر الفقر المتفاقم ومعه أوجُه التعطُّل الناجمة عن الجائحة ملايين الأطفال على العمل

عالمياً، انخرط 160 مليون طفل (63 مليون فتاة و97 مليون فتى) في عمالة الأطفال في بداية عام 2020. ويمثل ذلك زيادة قدرها 8,4 مليون طفل منذ عام 2016، ما يجسّد عمل ما يقرب من طفل واحد من بين كل 10 أطفال في جميع أنحاء العالم. ونصفهم تقريباً منخرطون في عمل خطر يعرض صحتهم أو سلامتهم أو أخلاقهم للخطر بشكل مباشر. والصدمات الاقتصادية الإضافية وإغلاقات المدارس جراء جائحة كوفيد-19 تعني أن الأطفال المنخرطين بالفعل في عمالة الأطفال ربما يعملون لساعات أطول أو في ظل ظروف أسوأ؛ وقد يُضطر كثيرون منهم إلى أسوأ أشكال عمالة الأطفال بسبب فقدان الوظائف والدخل في أوساط الأسر المستضعفة. وتحذر أحدث الأدلة من أن 9 ملايين طفل آخرين على مستوى العالم معرضون لخطر الزج بهم في عمالة الأطفال بحلول نهاية عام 2022، مقارنة بعام 2020، نتيجة لتفاقم الفقر الناجم عن الجائحة.

تعطَّل تدريب الشباب وتعليمهم وتوظيفهم بشكل هائل، وتواجه النساء أشدّ التحديات

ارتفعت نسبة شباب العالم غير المنخرطين في التعليم أو التوظيف أو التدريب من 21,8 في المائة في الفترة بين عامَي 2015-2019 إلى 23,3 في المائة في عام 2020، بسبب الجائحة. وهذا يمثل زيادة بنحو 20 مليوناً من نساء ورجال تتراوح أعمارهم بين 15 و24 سنة. وعلى الرغم من أن الشباب كانوا يمثلون 13 في المائة فقط من العمالة الإجمالية قبل الأزمة، إلا أنهم شكلوا 34,2 في المائة من انخفاض العمالة في عام 2020. وفي الوقت نفسه، تعطل بشكل هائل كل من التعليم التقني والمهني والتدريب أثناء العمل، ما أجبر الكثير من الشباب على ترك دراستهم. وعالمياً، من المرجح أن تجد الشابات أنفسهن عاطلات عن العمل وبدون تعليم أو أي شكل من أشكال البرامج التدريبية التي يمكن الاعتماد عليها بشكل يفوق الشبان بكثير. ففي عام 2020، بلغ معدل غير المنخرطين في التعليم أو التوظيف أو التدريب 31,5 في المائة للشابات، مقارنةً بـ 15,7 في المائة للشبان. ويتزايد إعداد وتنفيذ الاستراتيجيات الوطنية لتشغيل الشباب في معظم المناطق. وأكثر من نصف البلدان المبلغة البالغ عددها 81 بلداً في عام 2021 وضعت مثل هذه الاستراتيجيات موضع التنفيذ، بينما أعدَّ أقل من الثلث بقليل استراتيجية واحدةً، لكنها لم تقدم أدلة قاطعة على تنفيذها.

نسبة الشباب غير المنخرطين في التعليم أو العمل أو التدريب، بحسب الجنس، 2020 (نسبة مئوية)

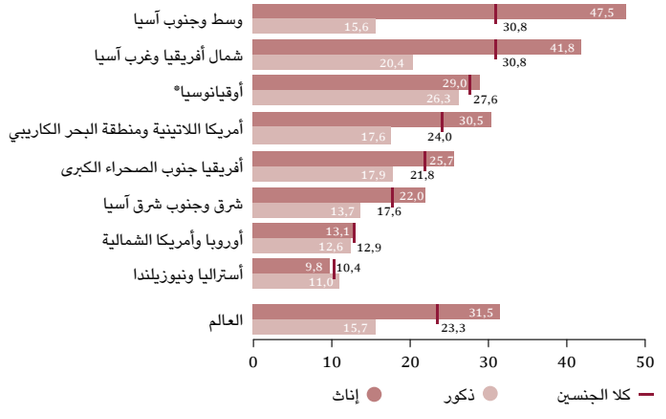

* باستثناء أستراليا ونيوزيلندا.

9 الصناعة والابتكار والهياكل الأساسية

الصناعة والابتكار والهياكل الأساسية

أظهرت جائحة كوفيد-19 أهمية التصنيع، والابتكار التكنولوجي، والبنية التحتية القادرة على الصمود في إعادة البناء على نحو أفضل وتحقيق أهداف التنمية المستدامة. فقد لحقت بالاقتصادات ذات القطاع الصناعي المتنوع والبنية التحتية القوية (مثل النقل، واتصالية الإنترنت، وخدمات المرافق) أضرار أقل وتشهد تعافياً أسرع. وفي عام 2021، انتعشت الصناعة التحويلية العالمية بعدَ الجائحة، على الرغم من أن التعافي لم يزل غير مكتمل وغير متساوٍ. ففي أقل البلدان نمواً، كان التعافي بطيئاً وما يزال غير مؤكد؛ وتأثرت وظيفة واحدة تقريباً من بين كل ثلاث من وظائف الصناعة التحويلية سلباً بالأزمة، وتكبدت النساء والشباب والعمال ذوو المهارات المنخفضة والمتوسطة أكبر الخسائر. وبشكل عام، كان أداء الصناعات ذات التكنولوجيا العالية أفضل وتعافت بشكل أسرع، ما يعطينا مثالاً قوياً على مدى أهمية الابتكار التكنولوجي في تحقيق الهدف 9.

يعمل هذا العامل في مصنع في بولاوايو، زيمبابوي، يقوم بتوريد الأسرّة لمستشفى إيكوسيليني، الذي يقوم بدور مركز عزل لمرضى كوفيد-19.

انتعشت الصناعة التحويلية في البلدان الأكثر تقدماً، فيما تخلَّفت أقل البلدان نمواً عن الرَّكب

سجل إنتاج الصناعة التحويلية العالمية، بعدَ انخفاضه بنسبة 1,3 في المائة في عام 2020، نمواً بنسبة 7,2 في المائة في عام 2021، متجاوزاً مستوى ما قبل الجائحة. ومع ذلك، لم يزل التعافي غير متساوٍ فيما بين البلدان. فقد استفادت البلدان المرتفعة الدخل من دعم السياسات الهائل للشركات والأسر المعيشية ومن النشر السريع للقاحات الفعالة. وعلى النقيض من ذلك، كان التعافي في أقل البلدان نمواً بطيئاً، وذلك بسبب ضعف وتقلب الطلب العالمي، وتعطل التجارة العالمية، والتشدد في السياسات الاقتصادية المحلية.

وارتفعت الحصة العالمية من القيمة المضافة للصناعات التحويلية في مجموع الناتج المحلي الإجمالي من 16,2 في المائة في عام 2015 إلى 16,9 في المائة في عام 2021. ووسعت منطقة شرق وجنوب شرق آسيا حصتها من 25,5 في المائة إلى 26,1 في المائة خلال الفترة نفسها، بفضل الطلب العالمي القوي على الصناعة التحويلية والصادرات في المنطقة. ومع ذلك، كانت الحصة في أقل البلدان نمواً 12,5 في المائة فقط في عام 2021. وتنعكس الفوارق نفسها في نصيب الفرد من القيمة المضافة للصناعات التحويلية. فبينما بلغت أوروبا وأمريكا الشمالية أعلى مستوياتها على الإطلاق عند 5 000 دولار في عام 2021، انخفض نصيب الفرد من القيمة المضافة للصناعات التحويلية في أقل البلدان نمواً إلى 135 دولاراً – مقارنة بعام 2018.

نمو الصناعة التحويلية، 2006-2021 (نسبة مئوية)

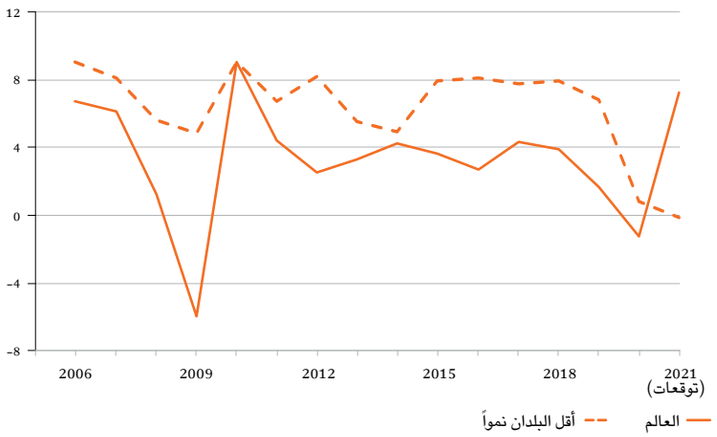

لم تسترد الوظائف في قطاع الصناعة التحويلية ما كانت قد خسرته خلال الجائحة

بسبب عمليات الإغلاق المطولة وحظر السفر، من المرجح أن ما يقرب من وظيفة واحدة من بين كل ثلاث وظائف في سلاسل توريد الصناعات التحويلية في جميع أنحاء العالم قد أُنهيت، أو شهدت خفضاً في ساعات العمل أو الأجور، أو كانت هدفاً لاستقطاعات أخرى. وعالمياً، انخفضت حصة وظائف الصناعات التحويلية من العمالة الإجمالية من 13,7 في المائة في عام 2019 إلى 13,1 في المائة في عام 2020. وظهر التأثير جلياً بشكل خاص في البلدان المتوسطة الدخل، التي طالما استفادت من المشاركة في السلاسل الإنتاجية كمصدر للعمالة والنمو. وانخفض التراجع في عمالة الصناعات التحويلية في البلدان المتوسطة الدخل إلى 8,9 في المائة في عام 2020، مقارنة بـ 3,4 في المائة في البلدان المنخفضة الدخل و3,9 في المائة في البلدان المرتفعة الدخل. وظهرت بعض أسوأ الآثار في سلاسل توريد الألبسة التي توظف نسبة كبيرة من النساء العاملات. وعلى الرغم من حدوث انتعاش في عام 2021، فإن الطبيعة الهشة وغير المتساوية للتعافي تعني أن عمالة الصناعات التحويلية العالمية لم تعُد بعدُ إلى مستويات ما قبل الجائحة. وكانت الحوافز المالية والتغطية التحصينية عامِلَيْن حاسمَيْن في تحديد متانة انتعاش سوق العمل في عام 2021.

نمو عمالة الصناعات التحويلية، 2019-2020، بحسب فئات دخل البلدان (نسبة مئوية)

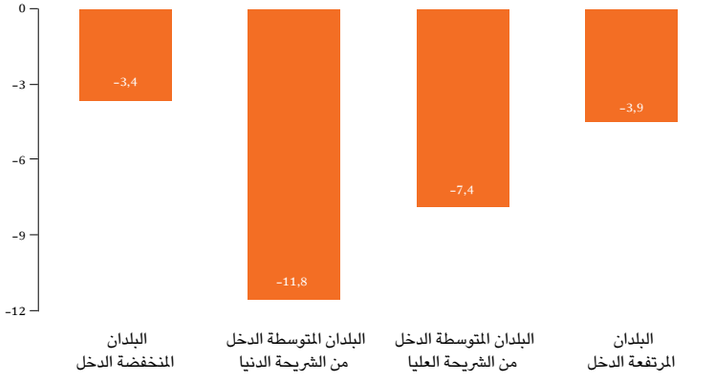

ما تزال صناعة طائرات الركاب تكابد لتعويض خسائر فادحة

بلغ إجمالي عدد ركاب الخطوط الجوية المسافرين دولياً 1,8 بليون في عام 2020، بانخفاض قدره 60 في المائة عن العام السابق. وانخفضت الطاقة الاستيعابية للمقاعد بمقدار النصف، ما أدى إلى انخفاض إجمالي الملاحة الجوية إلى مستويات لم نشهدها منذ عام 2003. وبلغ إجمالي الخسائر المالية لصناعة الطيران 370 بليون دولار في عام 2020، وخسرت المطارات ومقدمو خدمات الملاحة الجوية 115 بليون دولار و13 بليون دولار على التوالي. وتعافت حركة نقل الركاب جواً في العالم بدرجة متواضعة في عام 2021 مع نقل 2,3 بليون مسافر، مقارنة بـ 4,5 بليون في عام 2019، ما أدى إلى خسائر مالية قدرها 324 بليون دولار. وفي عام 2021، وصلت الحركة الجوية المحلية إلى 68 في المائة من مستويات عام 2019، بينما ظلت الحركة الدولية ضعيفة – عند 28 في المائة – في الغالب بسبب الفاشيات المتفرقة لطفرات كوفيد-19 وقيود السفر.

وعلى عكس حركة الركاب، تجاوزت حركة الشحن الجوي مستويات ما قبل الجائحة بحلول بداية عام 2021 ولم تزل تسجل نمواً قوياً. وكان هذا التحسن مدفوعاً بانبعاث الأنشطة الاقتصادية من جديد إلى جانب صناعة التجارة الإلكترونية المدوية خلال الجائحة.

تسبب الافتقار إلى الائتمان أو أي دعم آخر بضربة قاضية للعديد من الصناعات الصغيرة

تضررت المشاريع الصغيرة الحجم بشدة من الجائحة، وانهار العديد منها. وهذه الصناعات، نظراً لحجمها ومواردها المالية المحدودة واعتمادها الأكبر على سلاسل التوريد، أكثر عرضةً للتأثر بالانكماشات الاقتصادية من نظيراتها الكبيرة الحجم. بل وكان التأثير أكثر حدةً بالنسبة للمؤسسات الصغيرة غير الرسمية، ومرد ذلك جزئياً إلى عدم تمكنها من الوصول إلى خطوط الائتمان الرسمية أو الدعم المقدم من الحكومات المتعلق بجائحة كوفيد-19.

ويؤدي الدعم الحكومي دوراً رئيسياً في مساعدة الشركات الصغيرة على البقاء والازدهار خلال أزمة ما وبعد انقضائها. ومع ذلك، يستفيد قرابة واحد فقط من بين كل ثلاثة مُصنعين صغار من قرض أو خط ائتمان، وفق بيانات دراسة استقصائية محدودة جُمعت في الفترة بين عامَي 2020-2021. وقلما يتوافر مثل هذا التحفيز في البلدان المنخفضة الدخل. وحصلت 15,7 في المائة فقط من الصناعات الصغيرة الحجم في أفريقيا على تلك الأشكال الائتمانية، مقابل 44,2 في المائة في أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي.

تثبت صناعات التكنولوجيا العالية أنها أكثر قدرة على الصمود في الأزمات من نظيراتها المنخفضة التكنولوجيا

كان أداء الصناعات التحويلية ذات التكنولوجيا العالية أفضل من أداء الصناعات ذات التكنولوجيا المنخفضة خلال الجائحة، وبالتالي تعافت بشكل أسرع. وعادت معظم الصناعات التي تستخدم التكنولوجيا المتوسطة والعالية – مثل أجهزة الكمبيوتر والإلكترونيات والمستحضرات الصيدلانية – إلى مستويات إنتاج ما قبل الجائحة، باستثناء صناعة المركبات الآلية ومعدات النقل الأخرى. ويواجه إنتاج المركبات الآلية تحديات أكبر في جميع أنحاء العالم بسبب تعطل سلسلة التوريد في الموارد والسلع الوسيطة. وبالمقارنة، نجد أن الصناعات المنخفضة التقنية، مثل المنسوجات والألبسة، أو فحم الكوك والمنتجات البترولية المكررة، ما تزال دون مستويات ما قبل الجائحة. وشهد تصنيع السلع الاستهلاكية الأساسية، مثل المنتجات الغذائية، مسار نمو مستقراً منذ الجائحة، مع خسائر محدودة.

ووفق بيانات عام 2019، بلغت حصة الصناعات التحويلية ذات التقنية المتوسطة والعالية من إجمالي الصناعات التحويلية في أوروبا وأمريكا الشمالية 47,7 في المائة مقارنة بـ 21,4 في المائة في أفريقيا جنوب الصحراء الكبرى و10,5 في المائة في أقل البلدان نمواً.

إنتاج الصناعة التحويلية، من الربع الأول 2018 إلى الربع الأخير من 2021 (مؤشر 2015 = 100)

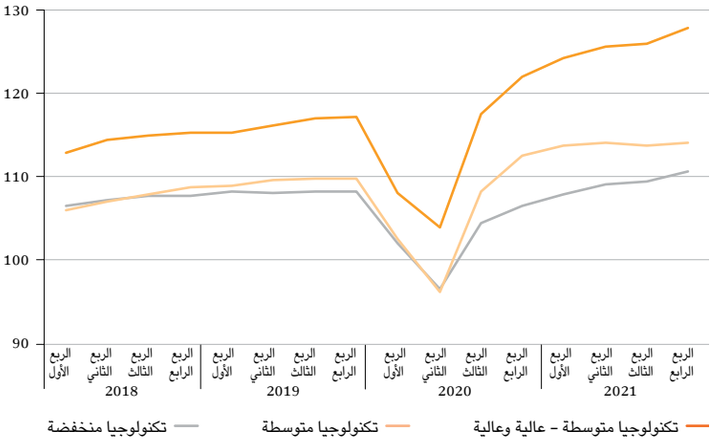

معظم سكان العالم تشملهم إشارة النطاق العريض المتنقل، ولكن تظل هناك نقاط عمياء

في معظم البلدان النامية، يُعد النطاق العريض المتنقل (الجيل الثالث (3G) أو أعلى منه) الطريقة الرئيسية، وفي كثير من الأحيان، الوحيدة للاتصال بالإنترنت. ولكن بالإضافة إلى الاتصالية، المستخدمون المحتملون يحتاجون إلى جهاز قادر على الاتصال بالإنترنت وإلى المهارات اللازمة لاستخدامه. وتظل التكلفة العالية نسبياً لمثل هذه الأجهزة، إلى جانب غياب الإلمام بالقراءة والكتابة والمهارات الرقمية، حواجز شديدة أمام اعتماد الإنترنت عبر الهاتف المحمول واستخدامه.

وبين عامي 2015 و2021، تضاعفت تغطية شبكة الجيل الرابع لتصل إلى 88 في المائة من سكان العالم. وعلى الرغم من أن تقديرات عام 2021 تُظهر أن 95 في المائة من سكان العالم مشمولون بشبكة النطاق العريض المتنقل، فإن الفجوة لم تزل واسعة بالنسبة لأقل البلدان نمواً والبلدان النامية غير الساحلية، حيث 17 في المائة من السكان بلا تغطية. وهذا يعني أن الغاية 9-ج من أهداف التنمية المستدامة – توفير فرص الوصول الشامل والميسور إلى شبكة الإنترنت في أقل البلدان نمواً، بحلول عام 2020 – لم تتحقق.

وفي حين أن جميع المناطق الحضرية في العالم تقريباً مغطاة بشبكة نطاق عريض متنقل، ما تزال ثمة ثغرات في المناطق الريفية. وفي أقل البلدان نمواً، لا يتمتع 14 في المائة من سكان المناطق الريفية بتغطية شبكة الهاتف المحمول على الإطلاق، في حين أن نسبة 12 في المائة أخرى لديها تغطية شبكة الجيل الثاني فقط.

تقدير عدد السكان الذين تغطيهم شبكة الهاتف المحمول، 2021 (نسبة مئوية)

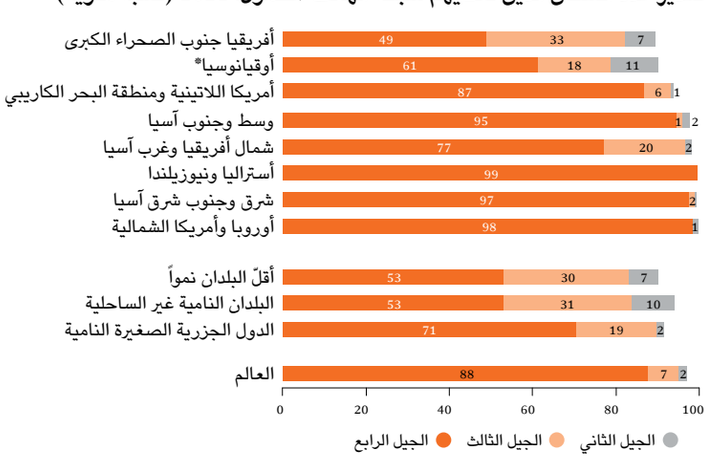

* باستثناء أستراليا ونيوزيلندا.

ملاحظة: تُظهر قِيَم شبكات الجيل الثاني والثالث النسبة المئوية المتزايدة من السكان الذين لا تغطيهم تقنية أكثر تقدماً.

10 الحد من أوجه عدم المساواة

الحدّ من أوجه عدم المساواة

ينتشر الجفاف في الصومال ويشتدّ منذ أواخر عام 2020. وقد نزح بالفعل قرابة 667 000 شخص بسبب الجفاف، ومنهم مريم، التي كانت تعمل في السابق مزارعة – راعية.

قبل أزمة كوفيد-19، أشارت دلائل مشجعة عبر عدد من المؤشرات إلى أن عدم المساواة في الدخل آخذ بالتقلص. ففي العديد من البلدان، على سبيل المثال، ارتفعت مداخيل أشد الناس فقراً بوتيرة أسرع من المتوسط الوطني، على الرغم من استمرار أوجُه عدم المساواة في مجالات أخرى. والآن، تعكس الجائحة كما يبدو مسارَ أي اتجاهات إيجابية. وأولئك الذين لديهم مداخيل منخفضة نسبياً معرضون لخطر التخلف عن الرَّكب. كما أدت الجائحة إلى تكثيف التمييز الهيكلي والمنهجي. فالأسواق الناشئة والاقتصادات النامية تشهد تعافياً بطيئاً، ما يوسع الفوارق في الدخل بين البلدان. ووصل عدد اللاجئين في شتى أنحاء العالم إلى أعلى عدد مطلق مسجَل على الإطلاق في عام 2021؛ وللأسف، شهد ذلك العام أيضاً عدداً قياسياً من الوفيات بين المهاجرين. وفي الوقت نفسه، تحتدم الحرب في أوكرانيا، ما أجبر المزيد من الناس على ترك منازلهم وتسبب بواحدة من أكبر أزمات اللاجئين في الذاكرة الحديثة.

تضيف الحرب في أوكرانيا إلى أعداد قياسية بالفعل من اللاجئين في جميع أنحاء العالم

بحلول منتصف عام 2021، ارتفع عدد الأشخاص الذين أُجبروا على الفرار من بلدانهم بسبب الحروب، والصراعات، والاضطهاد، وانتهاكات حقوق الإنسان، وأحداث أخلَّت بقدر كبير بالنظام العام إلى 24,5 مليون شخص، وهو أعلى عدد مطلق مسجل على الإطلاق. فمقابل كل 100 000 شخص في جميع أنحاء العالم، ثمة 311 لاجئاً خارج بلدانهم الأصلية. فقد ارتفع العدد بنسبة 44 في المائة من 216 لكل 100 000 شخص في عام 2015. وبالأرقام المطلقة، كانت بلدان شمال أفريقيا وغرب آسيا أكبر مَصدر إقليمي للاجئين (8,4 مليون)، تليها بلدان أفريقيا جنوب الصحراء الكبرى (6,7 مليون)، وأمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي (4,5 مليون).

وتسببت الحرب الجارية في أوكرانيا بأسوأ أزمة لاجئين في التاريخ الحديث. فحتى 23 أيار/مايو 2022، تم تسجيل حركة أكثر من 6 ملايين شخص من أوكرانيا إلى بلدان أخرى، أغلبهم من النساء والأطفال. وبالإضافة إلى ذلك، نزح ما لا يقل عن 8 ملايين شخص داخل البلاد هرباً من الصراع.

المهاجرون لقوا حتفهم بأعداد كبيرة العام المنصرم على طُرق هجرة كانت غادرة في بعض الأحيان

في السنة الماضية، تُوفي 5 895 شخصاً أثناء فرارهم من بلدانهم عبر طرق مختلفة كانت أحياناً محفوفة بالمخاطر. وهذا يفوق أرقام ما قبل الجائحة ويجعل من عام 2021 العام الأكثر حصاداً لأرواح المهاجرين على الإطلاق منذ عام 2017، وفقاً لمشروع المهاجرين المفقودين المنبثق عن المنظمة الدولية للهجرة. وأجبرت الآثار الواسعة النطاق للجائحة كثيرين من الباحثين عن الأمان، ولمّ شمل أسرهم، وعمل لائق، وفرص أفضل، على أن يسلكوا طرقَ هجرة محفوفة بالمخاطر.

ولقي ما لا يقل عن 3 411 شخصاً حتفهم على الطرق البحرية والبرية إلى أوروبا وعبرها في عام 2021 – وهو ما يمثل غالبية الوفيات المرتبطة بالهجرة المسجلة في جميع أنحاء العالم. وعلى طرق ما وراء البحار في المحيط الأطلسي باتجاه جزر الكناري الإسبانية، تم تسجيل ما يقرب من 1 180 حالة وفاة، وهو أكبر عدد من الوفيات على هذا الطريق منذ بدء عملية جمع البيانات في عام 2014. كما كان العام الأكثر حصداً للأرواح على الإطلاق بالنسبة للمهاجرين على طول الحدود بين الولايات المتحدة والمكسيك، حيث لقي 717 شخصاً على الأقل حتفهم، بزيادة قدرها 51 في المائة عن عام 2020.

زادت جائحة كوفيد-19 من الفقر النسبي في بلدان عدة، لكن البعض الآخر خالف هذا الاتجاه

تشكل نسبة السكان الذين يعيشون على أقل من نصف متوسط الدخل الوطني مقياساً مهماً للاستبعاد الاجتماعي، والفقر النسبي، وعدم المساواة في توزيع الدخل داخل بلد ما. وإذا ما نمَت هذه النسبة، فإنها تشير إلى أن أشد الناس فقراً يتخلفون عن الرَّكب من الناحية النسبية. وقبل جائحة كوفيد-19، كان 13 في المائة من الناس، في المتوسط، يعيشون على أقل من نصف متوسط الدخل الوطني. ومع ذلك، يحجب متوسط الحصة اختلافات واسعة، من أقل من 5 في المائة في كازاخستان وقيرغيزستان إلى ما يقرب من 25 في المائة في البرازيل وجنوب أفريقيا.

وحالياً، 18 بلداً فقط لديها بيانات لعام 2020، جُلها في أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي. ومن بينها، شهد ثلثاها ازدياد معدلات الدخل المنخفض نسبياً في عام 2020، ما يشير إلى أن تأثيرات الجائحة قد زادت من حدة الاستبعاد الاجتماعي. ومع ذلك، شهدت بلدان أخرى انخفاضات كبيرة. فقد خفضت البرازيل، على سبيل المثال، نسبة الأشخاص الذين يعيشون على أقل من نصف الدخل المتوسط من 24,1 في المائة إلى 18,3 في المائة، بفضل التحويلات الاجتماعية الكبيرة الموجهة إلى أشد الناس فقراً في ذلك المجتمع.

نسبة السكان الذين يعيشون دون 50 في المائة من متوسط الدخل الوطني، 2019 (نسبة مئوية)

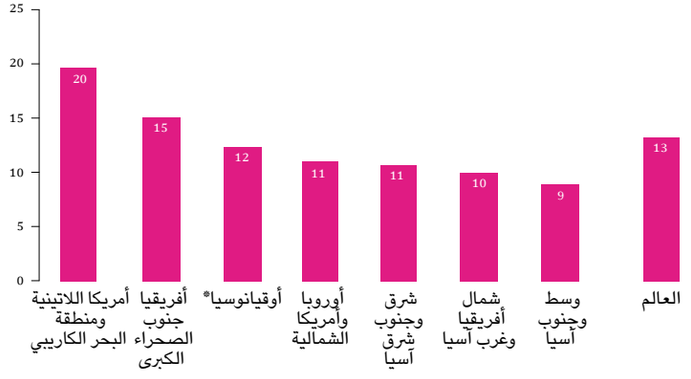

*باستثناء أستراليا ونيوزيلندا.

ملاحظة: المتوسط غير المرجح عبر البلدان مع البيانات المتاحة داخل كل منطقة. يجب تفسير الاختلافات في المستويات بتأنٍ، لوجود مزيج من الدراسات الاستقصائية المتعلقة بالدخل والاستهلاك المستخدَمة عبر البلدان. وفي حال عدم توافر بيانات على المستوى القُطري لعام 2019، تُستخدم أحدث نقطة بيانات مرجعية.

تسببت الجائحة في ارتفاع عدم المساواة في الدخل، ما عرّض عقدين من التقدم المطرد للخطر

تفاقم جائحة كوفيد-19 الراهنة عدم المساواة في الدخل في العالم. ونتيجةً لذلك، فإن التقدم المطرد المحرَز على مدى العقدين الماضيين بات الآن في خطر. وتشير التوقعات إلى أن عدم المساواة فيما بين البلدان ارتفع بنسبة 1,2 في المائة بين عامي 2017 و2021، وهي أول زيادة من نوعها منذ جيل. وقبل الجائحة، كان من المتوقع أن ينخفض عدم المساواة بنسبة 2,6 في المائة خلال الفترة نفسها.

وتشير التوقعات إلى أن عدم المساواة في الدخل داخل البلدان سيزداد أيضاً في الأسواق الناشئة والبلدان النامية. وعلى الرغم من أن هذه الزيادة ستكون ضئيلة نسبياً بحسب ما هو متوقع – قرابة 1 في المائة، في المتوسط – إلا أنها توقف الانخفاض المطرد في عدم المساواة في الدخل الذي تشهده هذه البلدان منذ بداية الألفية. والأسوأ من ذلك أن هذه الزيادة ربما تصبح راسخة، لأن أوجه التعطل الناجمة عن الجائحة في التعليم والتأثيرات السلبية غير المتناسبة على الأسر المعيشية المنخفضة الدخل ربما تجعل الحراك بين الأجيال أسوأ حالاً. وفي الوقت نفسه، قد يعوقُ التضخم المرتفع وتصاعُد مستويات الدين العام قدرةَ البلدان على دعم هذه الفئات المستضعفة.

التغير في عدم المساواة في الدخل فيما بين البلدان، 1988–2021 (النسبة المئوية للتغير)

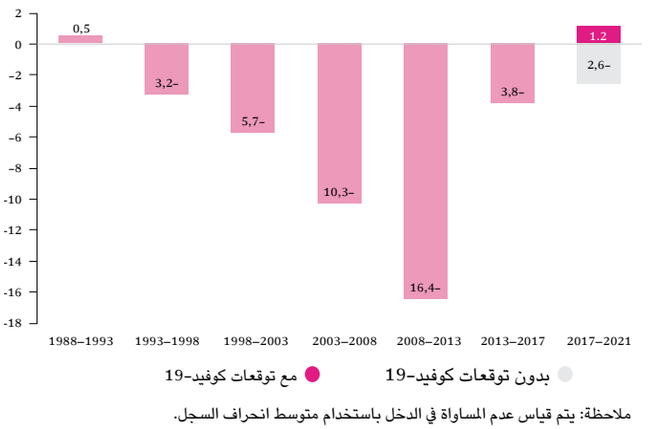

ملاحظة: يتم قياس عدم المساواة في الدخل باستخدام متوسط انحراف السجل.

ما يزال التمييز واسع الانتشار، مع تعرض النساء والأشخاص ذوي الإعاقة لخطر متزايد

أدى انتشار فيروس كوفيد-19 إلى تكثيف التمييز الهيكلي والمنهجي وأوجُه عدم المساواة المتفشية، ما يضر بملايين الناس ويعوق كل مجتمع. والتصدي للتمييز من خلال سياسات قائمة على الأدلة يسمح للمجتمعات بالتحول إلى منظومات أكثر شمولاً، ومساواةً، وقدرةً على الصمود، وعدلاً، واستدامةً، ومرتكزة على حقوق الإنسان.

فقد تعرض زهاء شخص من كل خمسة أشخاص للتمييز على أساس واحد على الأقل من الأسباب المحظورة بموجب القانون الدولي لحقوق الإنسان، وفقاً لبيانات من 49 بلداً وإقليماً جُمعت بين عامَي 2017 و2021. وفي البلدان التي تتوافر بها بيانات مصنفة، يزيد احتمال تعرض النساء للتمييز على أساس الجنس بمقدار الضعف مقارنة بالرجال. وعلاوة على ذلك، فإن النساء اللواتي يعشن في مناطق حضرية أكثر عرضة للتمييز من نظيراتهن الريفيات. وهو متفشٍ في أوساط الأشخاص ذوي الإعاقة، فقد أفاد ثلثُهم تقريباً عن تجارب شخصية مع التمييز.

النسبة من إجمالي السكان الذين يعانون من التمييز، بحسب الأسباب المختارة والجنس، 2017-2020 (نسبة مئوية)

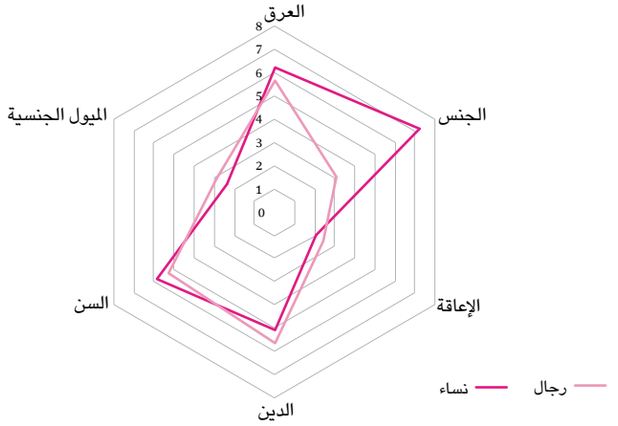

حصة العمال من الدخل القومي آخذة بالتناقص، ما يؤدي إلى تفاقم عدم المساواة في الدخل

بيانات الدخل المتأتي من العمل هي المفتاح لفهم عدم المساواة. وقياس مساهمة اليد العاملة في الناتج المحلي الإجمالي هو مؤشر على ما إذا كان ارتفاع الدخل الوطني سيؤدي إلى زيادة مستويات المعيشة المادية للعمال. وفي حين أن التوظيف هو المصدر الأول للدخل للعديد من العمال، فإن الدخل المستمد من رأس المال يفيد الأثرياء بشكل غير متناسب. ولذلك، فإن انخفاضاً في حصة العمالة من الدخل من عام 2014 إلى عام 2019 – من 54,1 في المائة إلى 52,6 في المائة – يمثل ضغطاً تصاعدياً على عدم المساواة. ويتوافق هذا الانخفاض مع الأدلة الأخرى ذات الصلة التي تعود إلى السبعينات، ما يشير إلى أن العمال يفقدون القدرة النسبية على الكسب على المدى الطويل.

وتقود أوروبا وأمريكا الشمالية كمنطقة الانخفاض في حصة العمال من الدخل، بالنظر إلى وزنها في الدخل العالمي الإجمالي. كما شهدت أوقيانوسيا (باستثناء أستراليا ونيوزيلندا) ووسط وجنوب آسيا انخفاضات كبيرة. ومن ناحية أكثر إيجابية، أظهرت البيانات الواردة من أفريقيا جنوب الصحراء الكبرى، وأمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي وشرق وجنوب شرق آسيا زياداتٍ في حصة العمال من الدخل، على الرغم من أن هذه الزيادات تحدث عادة من نقطة بداية متدنية.

الدخل المتأتي من العمل كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي، 2014 و2019 (نسبة مئوية)

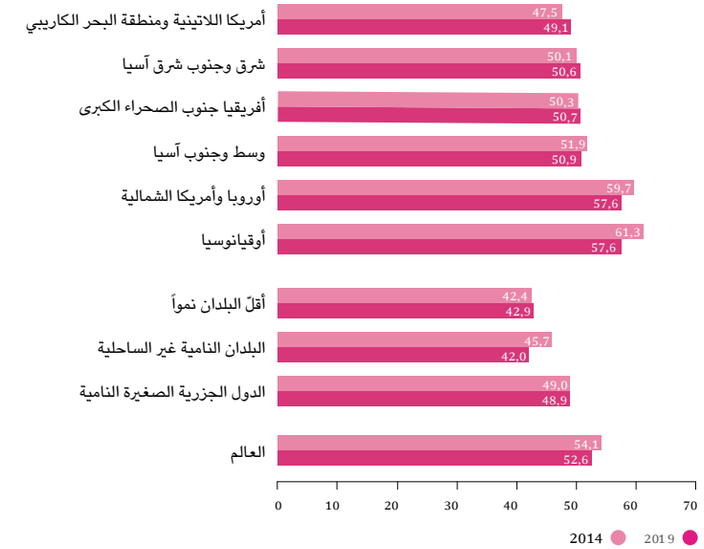

مدن ومجتمعات محلية مستدامة

اليوم، يعيش أكثر من نصف سكان العالم في المدن. وبحلول عام 2050، من المرجح أن يعيش 7 من بين كل 10 أشخاص بحسب التقديرات في مناطق حضرية. والمدن هي محركات نمو الاقتصاد وتسهم بأكثر من 80 في المائة من الناتج المحلي الإجمالي العالمي. وفي المقابل، هي مسؤولة أيضاً عن أكثر من 70 في المائة من الانبعاثات العالمية من غازات الدفيئة. ويمكن للتنمية الحضرية أن تكون مستدامة ويمكن أن تثمر عن رخاء شامل إذا ما خطط لها تخطيطاً سليماً وأديرت بشكل جيد. ومع ذلك، يتسبَّب التحضر السريع وسوء التخطيط له بتحديات عدة، بما في ذلك حدوث نقص في المسكن الميسور التكلفة، وعدم كفاية البنية التحتية (مثل النقل العام والخدمات الأساسية)، ومحدودية المساحات المفتوحة، ومستويات غير مأمونة من تلوث الهواء، وتفاقُم مخاطر المناخ والكوارث. والتفاوتات العميقة التي كشفت عنها جائحة كوفيد-19 وغيرها من الأزمات المتتالية تسلط الضوء على أهمية التنمية الحضرية المستدامة. وتعزيز تأهب المدن وقدرتها على الصمود، بما في ذلك من خلال البنية التحتية العالية الجودة والوصول الشامل إلى الخدمات الأساسية، مسألة بالغة الأهمية في مرحلة التعافي وفي قدرتنا على التصدي للأزمات المستقبلية.

ينتهي المطاف بنسبة كبيرة من المهاجرين من القرى في الأحياء الفقيرة الحضرية في دكا، إحدى أسرع المدن الكبرى نمواً في العالم.

عدم تخلُّف أحد عن الرَّكب سيتطلب تكثيف التركيز على الأحياء الفقيرة في المدن - فهي موطن بليون شخص

في عام 2020، كان يعيش قرابة واحد من بين كل أربعة من سكان المدن في أحياء فقيرة أو تجمعات عشوائية. وهو ما يُترجَم إلى ما يربو على بليون شخص، يعيش 85 في المائة منهم في ثلاث مناطق – وسط وجنوب آسيا (359 مليون)، وشرق وجنوب شرق آسيا (306 مليون)، وأفريقيا جنوب الصحراء الكبرى (230 مليون). وأفريقيا جنوب الصحراء الكبرى هي المنطقة التي بها أعلى نسبة من سكان الأحياء الفقيرة، فأكثر من نصف سكان المناطق الحضرية فيها يعيشون في أحياء فقيرة. ويُظهر التحليل التجريبي أن زيادة قدرها 1 في المائة في نمو سكان المناطق الحضرية من شأنها أن تزيد من انتشار الأحياء الفقيرة بنسبة 2,3 في المائة و 5,3 في المائة في أفريقيا وآسيا، على التوالي. والأسباب الكامنة وراء تكوُّن الأحياء الفقيرة في المناطق النامية كثيرة: التحضر السريع؛ والتخطيط غير الفعال؛ والافتقار إلى خيارات المسكن الميسور التكلفة للأسر المنخفضة الدخل؛ واختلال السياسات الحضرية وتلك المتعلقة بالأراضي والإسكان؛ وندرة تمويل الإسكان؛ والفقر. ولتحقيق أهداف التنمية المستدامة، يجب أن يحصل البليون شخص الذين يقطنون الأحياء الفقيرة في العالم على ما يحتاجون من دعم لانتشال أنفسهم من براثن الفقر والعيش في مأمن من الإقصاء وعدم المساواة. والمسكن اللائق والميسور التكلفة مسألة أساسية لتحسين أحوالهم المعيشة.

تُرصَد حالياً جودة الهواء في عدد غير مسبوق من المدن، لكنها تظل دون المستوى المطلوب في جميع أنحاء العالم

يشكل تلوث الهواء تهديداً جدياً لصحة الإنسان في جميع أنحاء العالم. ففي عام 2019، تسبب تلوث الهواء المحيط الناجم عن حركة المرور والصناعة وتوليد الطاقة وحرق النفايات واحتراق الوقود في المساكن بـ 4,2 مليون حالة وفاة. وتُعزى الوفيات إلى التعرض للجسيمات الدقيقة البالغ قطرها 2,5 ميكرون أو أقل ($PM_{2.5}$) وملوثات أخرى، ما يزيد من خطر الإصابة بالسكتة الدماغية، وأمراض القلب، ومرض الانسداد الرئوي المزمن، وسرطان الرئة، والتهابات الجهاز التنفسي السفلي. والأشخاص المصابون مسبقاً بأمراض مزمنة أشد تعرضاً من غيرهم لخطر الإصابة بأمراض وخيمة والوفاة من كوفيد-19. وتشير الدلائل العلمية الراهنة أيضاً إلى أن تلوث الهواء يُضعف جهاز المناعة ضد الأمراض المعدية.

وانخفضت على نحو مطرد التركُّزات العالمية من الجسيمات الدقيقة البالغ قطرها 2,5 ميكرون أو أقل، فقد تراجعت بنسبة 11 في المائة على مدى عقد من الزمن. وتدرك أعداد متزايدة من البلدان الآن التهديد الذي يشكله تلوث الهواء على صحة الإنسان وأهمية قياس مستويات جودة الهواء والإبلاغ عنها. ويرصد الآن عدد غير مسبوق من المدن (أكثر من 6 000 مدينة) في 117 بلداً جودة الهواء، أي أن العدد قد تضاعف منذ عام 2015. وعلى الرغم من هذا التقدم المحرَز، يعيش 99 في المائة من سكان المناطق الحضرية في العالم في مناطق تتجاوز متطلبات الصيغة الحديثة من المبادئ التوجيهية لمنظمة الصحة العالمية بشأن جودة الهواء، الصادرة في عام 2021، ومفادها ألا تزيد الجسيمات الدقيقة البالغ قطرها 2,5 ميكرون أو أقل عن 5 ميكروغرام لكل متر مكعب من الهواء (فقد خُفضت من 10 ميكروغرام المحدّد في عام 2005). ويتأثر سكان البلدان المنخفضة والمتوسطة الدخل بشكل غير متناسب بتلوث الهواء خارج المساكن، فهذه البلدان تسجل 91 في المائة من 4,2 مليون حالة وفاة مبكرة سنوياً ناجمة عن هذا التلوث. ووفقاً لبيانات الفترة بين عامَي 2017-2019، التي تقيس المتوسطات السنوية لثلاث سنوات، فإن المدن في وسط وجنوب آسيا كان لديها أسوأ تلوث للهواء في العالم، مسجّلةً أكثر من ضعف المتوسطات العالمية.

التعرض السنوي للجسيمات الدقيقة ($PM_{2.5}$) في المناطق الحضرية، متوسط ثلاث سنوات من عام 2017 إلى عام 2019 (ميكروغرام لكل متر مكعب)

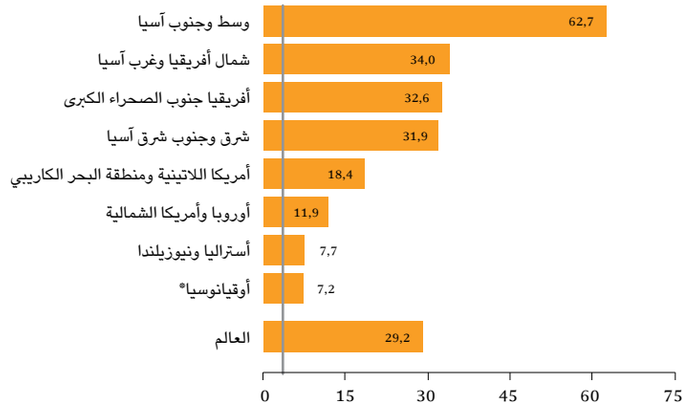

* باستثناء أستراليا ونيوزيلندا.

ملاحظة: يمثل الخط الرأسي قيمة المبادئ التوجيهية الجديدة لجودة الهواء الصادرة عن منظمة الصحة العالمية للجسيمات الدقيقة ($PM_{2.5}$) البالغة 5 ميكروجرام أو أقل لكل متر مكعب.

قرابة نصف سكان المدن في العالم فقط يتمتعون بوصول مريح إلى وسائل النقل العام

بين عامَي 2015 و2030، من المتوقع أن تزداد حركة الركاب السنوية عالمياً بنسبة 50 في المائة، ومن المرجح أن يتضاعف عدد السيارات على الطرقات. ويمكن لأنظمة النقل العام الجيدة التصميم والفعالة أن تعزز التنقل وأن تمكن الناس من الوصول إلى التعليم والرعاية الصحية والوظائف والأسواق، مع تقليل الاختناقات المرورية والتلوث. فهي تعمل على تحسين الكفاءة والشمولية والسلامة في المناطق الحضرية، بينما تساعد أيضاً على مكافحة الفقر وتغير المناخ.

ووفقاً لبيانات عام 2020 المستمدة من 1 510 مدينة حول العالم، فإن قرابة 37 في المائة فقط من المناطق الحضرية مخدومة بوسائل النقل العام. ونظراً للاختلافات في الكثافة السكانية داخل المدن، فإن هذا يُترجم إلى أن 52 في المائة من سكان المناطق الحضرية يتمتعون بسهولة الوصول إلى وسائل النقل العام (ويُقصد بذلك أنهم يقيمون على مسافة 500 متر سيراً على الأقدام من نظام نقل منخفض السعة – مثل محطات الحافلات أو الترام – أو في نطاق 1 000 متر من الأنظمة العالية السعة، مثل القطارات والعبَّارات). وحكومات المدن لم تزل بانتظارها مهمة جسيمة في سعيها إلى تعزيز توافر واستخدام أنظمة نقل عام يسهل الوصول إليها وشاملة وآمنة وموثوقة وفعالة.

تغطية النقل العام ونسبة السكان الذين يتمتعون بسهولة الوصول إليها في المناطق الحضرية، 2020 (نسبة مئوية)

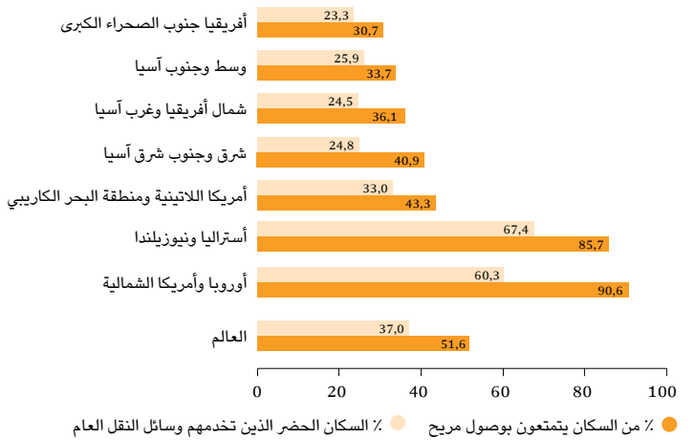

مع استمرار نمو المدن، تستمر المشكلة القائمة منذ أمد بعيد المتمثلة في النفايات الصلبة البلدية

مع زيادة التحضر، تكافح المدن والمدن الكبرى في العالم للتأقلم مع مشكلة النفايات الصلبة البلدية المتزايدة. وعندما لا تُجمَع هذه النفايات وتُدار بشكل مسؤول، يمكن أن تصبح حاضنة للعدوى ومصدراً للتلوث البلاستيكي وانبعاثات غازات الدفيئة. وفي عام 2022، جُمع ما متوسطه 82 في المائة من النفايات الصلبة البلدية على مستوى العالم وأُديرت 55 في المائة منها في مرافق خاضعة للرقابة. ويقل متوسط معدل جمع تلك النفايات في البلديات في أفريقيا جنوب الصحراء الكبرى وأوقيانوسيا عن 60 في المائة. وفي آسيا وأمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي، تتمتع المدن بمعدلات جمع أعلى نسبياً، تتراوح من 70 إلى 85 في المائة. وفي وسط وجنوب آسيا، نجد أن الفجوة بين معدل جمع تلك النفايات ومعدل إدارتها في مرافق خاضعة للرقابة أكبر مما هي عليه في المناطق الأخرى، ما يشير إلى أن العديد من المدن لا تزال تعتمد على مكبات النفايات المكشوفة. وثمة حاجة إلى استثمارات كبيرة في تطوير وصيانة البنية التحتية لإدارة النفايات، لا سيما في البلدان المنخفضة والمتوسطة الدخل. ويجب أن يكون ذلك مصحوباً بتحسين التدخلات السياسية وإنفاذ قوانين بيئية معزَّزة بشأن إدارة النفايات الصلبة البلدية في مرافق خاضعة للرقابة.

جمع النفايات الصلبة البلدية وإدارتها في مرافق خاضعة للرقابة، 2022 (نسبة مئوية)

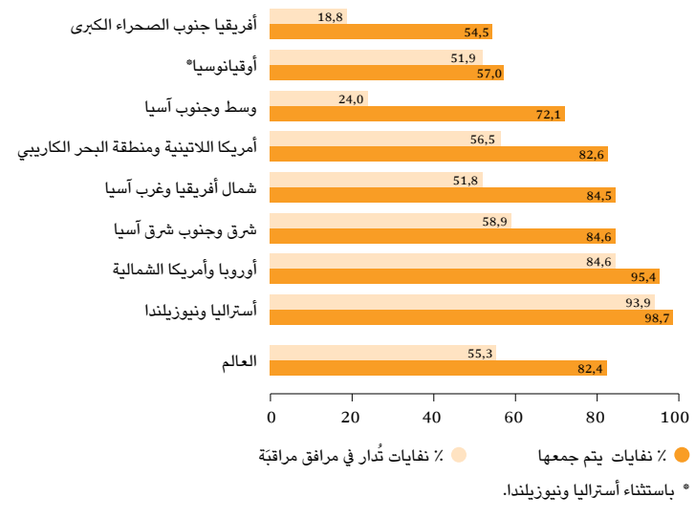

* باستثناء أستراليا ونيوزيلندا.

تؤدي المساحات العامة المفتوحة في المناطق الحضرية المكتظة دوراً حيوياً في الحياة الاجتماعية والاقتصادية، لكنها ليست متاحةً على نطاق واسع

استعداداً لعالم ما بعد جائحة كوفيد-19، يعيد المخططون الحضريون التفكير في الصلة بين التعافي الاقتصادي والتوزيع العادل للمساحات العامة المفتوحة. فالمتنزهات والشوارع المشجَّرة وساحات اللعب، على سبيل المثال، لا تحسن نوعية الحياة الحضرية فحسب، فهي أيضاً أماكن حيث يمكن للناس التفاعل مع بعضهم البعض، ما يجعلها تؤدي دوراً حيوياً في الحياة الاجتماعية والاقتصادية. وتشير بيانات عام 2020 المستمدة من 962 مدينة حول العالم إلى سوء توزيع هذه المساحات. وقرابة 37,8 في المائة فقط من الأحياء السكنية الحضرية في مواقع مناسبة على بعد 400 متر سيراً على الأقدام من مساحة عامة مفتوحة. وهو ما يُترجم إلى قرابة 45,2 في المائة من سكان المناطق الحضرية. وبينما يعمل واضعو السياسات وسلطات المدن على إعادة تصميم وتعديل التشكيلات المكانية للمناطق الحضرية، من المهم النظر في توزيع المساحات العامة المفتوحة وكذلك المناطق الخضراء في جميع أنحاء المدينة.

أعداد متزايدة من الحكومات المحلية تعتمد استراتيجيات الحد من مخاطر الكوارث، ولكن ثمة حاجة الآن إلى نهج أوسع لإدارة مخاطر الكوارث والمناخ

تأثير الكوارث يشعر به أولاً وأكثر من غيرهم أولئك الموجودون في الخطوط الأمامية. وعليه، فإن استراتيجيات الحد من مخاطر الكوارث المحلية مسألة بالغة الأهمية. وفي الفترة بين عامي 2015 و2021، تضاعف تقريباً عدد البلدان التي أفادت عن وجود مثل هذه الاستراتيجيات، من 51 إلى 98 بلداً. وإذا ما أخذنا في الحسبان جميع البلدان التي قدمت تقارير، ارتفع متوسط حصة الحكومات المحلية التي اعتمدت مثل هذه الاستراتيجيات من 51 في المائة في عام 2015 إلى 66 في المائة في عام 2021. وقد بذلت البلدان جهوداً لمواءمة خطط الحد من مخاطر الكوارث والتكيف مع تغير المناخ والتنمية على المستوى المحلي. ومع ذلك، فإن اتباع نهج متعدد المخاطر إزاء بناء القدرة على الصمود على المستوى المحلي أمر ضروري نظراً للطبيعة النظمية والمتتالية للمخاطر، التي غالباً ما يؤججها تغير المناخ، ومؤخراً، جائحة كوفيد-19.

12 الاستهلاك والإنتاج المسؤولان

الاستهلاك والإنتاج المسؤولان

الأنماط الاستهلاكية والإنتاجية غير المستدامة هي أسباب جذرية للأزمات الكوكبية الثلاث المتمثلة في تغير المناخ، وفقدان التنوع البيولوجي، والتلوث. وتهدد هذه الأزمات، والتدهور البيئي المرتبط بها، رفاهَ الإنسان وتحقيق أهداف التنمية المستدامة. وإذا ما استمرَرنا بالسير على مسار التنمية السائد، لن تتمكن قدرة الأرض المحدودة من استدامة أسباب المعيشة للأجيال الحالية والمقبلة. وإحداث تحول في علاقتنا مع الطبيعة هو مفتاح المستقبل المستدام. وبينما يضع العالم استراتيجيات لتعافٍ مستدام من الجائحة، ينبغي أن تغتنم الحكومات والمواطنون جميعاً الفرصة للعمل معاً لتحسين كفاءة الموارد، والحد من النفايات والتلوث، وتشكيل اقتصاد دائري جديد.

جزء كبير من النفايات في مدفن النفايات داندورا، وهو مدفن النفايات الأكبر في نيروبي، هي مواد بلاستيكية. ويُضاف ما يعادل 30 شاحنة من العبوات البلاستيكية كل يوم، ما يسهم في تفاقم مشكلة بيئية عالمية.

أدى الاعتماد المتزايد على الموارد الطبيعية إلى وضع الأرض على مسار غير مستدام

يقيس الاستهلاك المحلي للمواد الكمية الإجمالية من المواد المستخدَمة مباشرةً من قبل اقتصاد ما لتلبية الطلب على السلع والخدمات من داخل بلد ما وخارجه. وفي الفترة من عام 2000 إلى عام 2019، ارتفع إجمالي الاستهلاك المحلي للمواد بأكثر من 65 في المائة على مستوى العالم، ليصل إلى 95,1 بليون طن متري في عام 2019. وهذا يترجَم إلى 12,3 طن للشخص الواحد. واستأثرت منطقتان بما يقرب من 70 في المائة من الاستهلاك المحلي للمواد على المستوى العالمي: هُما شرق وجنوب شرق آسيا وأوروبا وأمريكا الشمالية. وخلال هذه الفترة، سجلت شرق وجنوب شرق آسيا ارتفاعاً هو الأكثر حدة في الاستهلاك المحلي للمواد، من 31 في المائة في عام 2000 إلى 43 في المائة في عام 2019. وتتمثل المحركات الرئيسية لهذا النمو في زيادة الكثافة السكانية، والتصنيع، وتعهيد العمليات الإنتاجية الكثيفة الاستخدام للمواد من البلدان المتقدمة النمو إلى البلدان النامية. والاعتماد المتزايد على الموارد الطبيعية يفاقم الضغط على النظم الإيكولوجية الحساسة ويؤثر في نهاية المطاف في صحة الإنسان والاقتصاد على حد سواء. ويتطلب الحد من هذا الضغط زيادة كفاءة الموارد، وتدابير تدوير الموارد، والجهود الشاملة الرامية لنزع الطابع المادي عن النمو الاقتصادي.

الاستهلاك المحلي للمواد، 2000–2019 (بلايين الأطنان المترية)

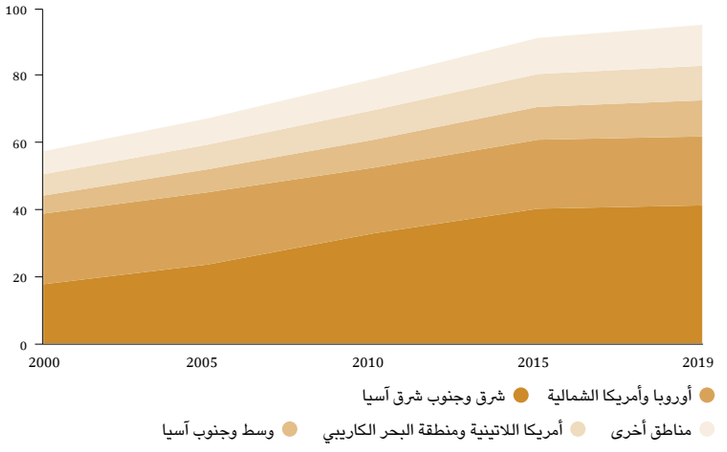

يُفقَد أو يُهدر الكثير من الغذاء – في كل بلد كل يوم

في الوقت الذي يواجه فيه العالم تزايُد انعدام الأمن الغذائي، يستمر فقْد أو هدر الكثير من الغذاء. ففي عام 2020، فُقِدَ ما يُقدر بنحو 13,3 في المائة من الغذاء في العالم بعد الحصاد وقبل الوصول إلى أسواق التجزئة. وتحدث هذه الفواقد أثناء الأنشطة ضمن المزرعة، والنقل، والتخزين، والمعالجة، والبيع بالجملة. وبقيت هذه الحصة ثابتة نسبياً منذ عام 2016، ما يشير إلى عدم حدوث تغييرات في الأنماط الهيكلية لفقدان الغذاء. وبالإضافة إلى ذلك، يُهدر ما يُقدر بنسبة 17 في المائة من مجموع الأغذية المتاحة للمستهلكين (931 مليون طن متري) على مستوى الأسر المعيشية والخدمات الغذائية وتجارة التجزئة، ما يُترجم إلى 121 كيلوغراماً للفرد سنوياً، وقرابة 60 في المائة من هذه النفايات تحدث في الأسر المعيشية. ويُعد فَقْد الغذاء وهدره مشكلتان عالميتان؛ فهما تحدثان في جميع البلدان، على الرغم من أن الفواقد الغذائية تحدث في المقام الأول في البلدان النامية بينما يحدث هدر الطعام في الغالب في البلدان المتقدمة النمو. وأفريقيا جنوب الصحراء الكبرى لديها أعلى مستوى من انعدام الأمن الغذائي، ولكن لديها أيضاً أعلى معدل لفَقْد الغذاء.

ولفَقْد الغذاء وهدره كليهما عواقب بيئية واجتماعية واقتصادية كبيرة. فعلى سبيل المثال، تولد الأغذية التي ينتهي بها المطاف في مدافن النفايات 8 إلى 10 في المائة من الانبعاثات العالمية من غازات الدفيئة. ويُعد الحد من هدر الطعام إحدى الوسائل التي يمكن للبلدان من خلالها الوفاء بتعهدها العالمي بشأن الميثان. وعندما يُفقَد الغذاء أو يُهدر، تُفْقَد أو تُبدد بالمثل فرص تحسين الأمن الغذائي وتقليل البصمة البيئية لإنتاج الغذاء واستهلاكه.

نسبة فاقد الغذاء (بعد الحصاد وقبل الوصول إلى أسواق التجزئة)، 2020 (نسبة مئوية)

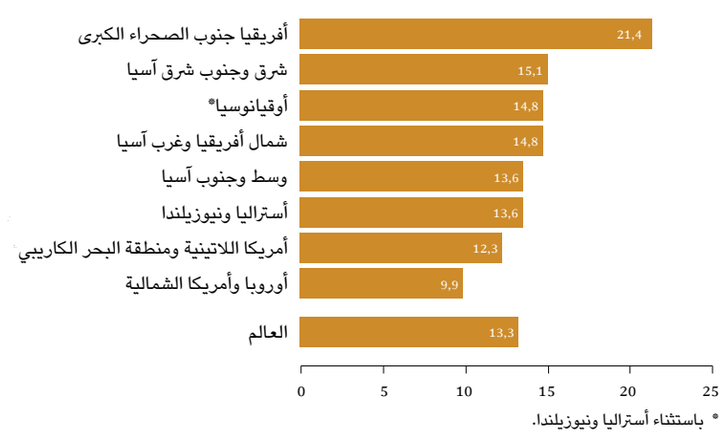

* باستثناء أستراليا ونيوزيلندا.

الغالبية العظمى من النفايات الإلكترونية في العالم لا تُدار بأمان

عندما يجري التخلص من معدات كهربائية وإلكترونية، فإنها تصبح جزءاً من مجرى نفايات سريع النمو يحتوي على مواد قيمة وخطرة على حد سواء. ويعود الارتفاع السريع في هذه النفايات الإلكترونية إلى الاستهلاك المتزايد، ودورات حياة المنتَج القصيرة، والإصلاحات الطفيفة. وفي عام 2019، بلغت كمية النفايات الإلكترونية المتولدة عالمياً 7,3 كيلوغرام للفرد، منها 1,7 كيلوغرام فقط أُديرت بطريقة سليمة بيئياً (ويُقصد بذلك تفكيك جميع المواد الخطرة ومعالجتها بطريقة ملائمة، واسترداد المواد القابلة لإعادة التدوير). ومعدلات جمع النفايات الإلكترونية مرتفعة نسبياً في البلدان المرتفعة الدخل، ولكنها أقل بكثير في البلدان المنخفضة والمتوسطة الدخل – فقط 1,6 في المائة في أفريقيا جنوب الصحراء الكبرى و1,2 في المائة في أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي. وفي البلدان المنخفضة والمتوسطة الدخل، لم يتم بعدُ تطوير البنية التحتية اللازمة أو أنها غير كافية لإدارة النفايات الإلكترونية المولَدة محلياً والمستوردة بطريقة غير قانونية. وعلاوةً على ذلك، بسبب عدم وجود لوائح في هذه البلدان، تُدار النفايات الإلكترونية في المقام الأول من قبل القطاع غير الرسمي، وفي العادة بطريقة غير آمنة. وعلى سبيل المثال، تنبعث المبردات المستخدَمة في الهواء الطلق وتُختار المكونات القيمة لتفكيكها أو استخراجها عن طريق الحرق في الهواء الطلق والمغاطس الحمضية، ما يلوث البيئة ويؤثر سلباً في صحة الإنسان.

معدل جمع النفايات الإلكترونية (النفايات الإلكترونية التي يتم جمعها وإدارتها بطريقة سليمة بيئياً/النفايات الإلكترونية المتولدة)، 2019 (نسبة مئوية)

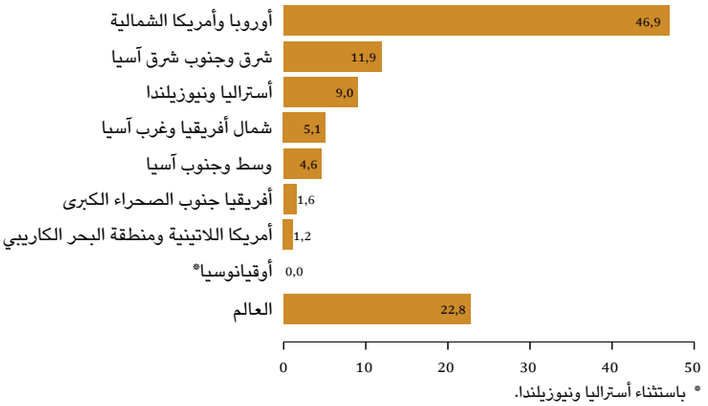

الطاقة المتجددة آخذة بالانطلاق في البلدان النامية بشكل عام، لكن أفقر البلدان وأكثرها حرماناً لم تزل متخلفة عن الرَّكب

ارتفعت قدرة البلدان النامية على توليد الكهرباء من مصادر متجددة خلال العقد المنصرم، من 109,7 واط للفرد في عام 2011 إلى 245,7 واط للفرد في عام 2020، متعديةً بذلك سرعة نمو السكان. وتمثل مصادر الطاقة المتجددة أكثر من ثُلث (36,1 في المائة) إجمالي قدرة هذه البلدان على توليد الكهرباء. وعلى الرغم من التقدم المحرَز في البلدان النامية بوجه عام، ما تزال أقل البلدان نمواً والبلدان النامية غير الساحلية متخلفة عن الرَّكب كثيراً. وفي الفترة من عام 2015 إلى عام 2020، بلغ معدل النمو السنوي المركب للطاقة المتجددة في البلدان النامية 9,5 في المائة مقابل 5,2 في المائة و2,4 في المائة، على التوالي، لأقل البلدان نمواً والبلدان النامية غير الساحلية. وبمتوسط معدلات النمو السنوي الحالية، ستستغرق هذه البلدان ما يقرب من 40 عاماً قبل أن تبلغ مستوى التقدم الذي حققته البلدان النامية في عام 2020. ويلزم اتخاذ إجراءات مستهدفة لنشر مصادر الطاقة المتجددة في البلدان التي هي في أمسّ الحاجة لذلك.

القدرة المركَّبة على توليد الطاقة المتجددة، 2011–2020 (واط للفرد)

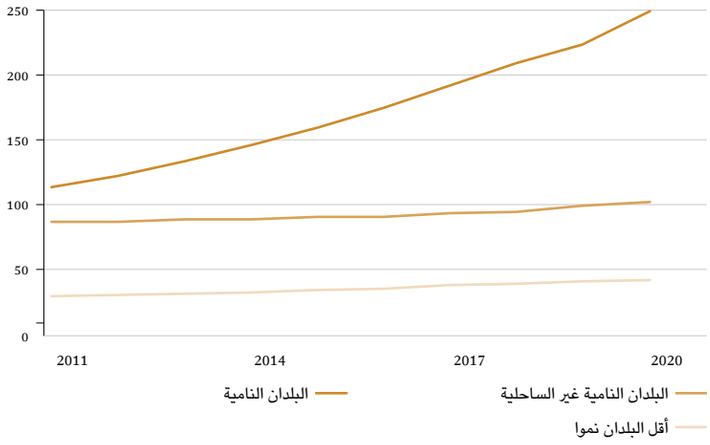

ما تزال إعانات دعم الوقود الأحفوري مرتفعة بشكل مثير للقلق، على الرغم من الانخفاض المؤقت في عام 2020

وتتسبب الإعانات التي تعزز إنتاج واستخدام الفحم، والنفط، والغاز، وأنواع الوقود الأحفوري الأخرى في مجموعة من الآثار البيئية والصحية الضارة – من تلوث الهواء والماء إلى تغير المناخ. وتُعَدُّ هذه الإعانات من بين أبرز الحواجز المالية التي تعوق انتقال العالم إلى مصادر الطاقة المتجددة. وفي عام 2020، أنفقت الحكومات 375 بليون دولار على الإعانات وغيرها من أشكال دعم الوقود الأحفوري، بانخفاض عن 526 بليون دولار في عام 2019. ومع ذلك، هذا الانخفاض كان مرده أساساً إلى انخفاض أسعار النفط وانخفاض الطلب خلال الجائحة ولم يكن مرده إلى إصلاحات هيكلية. وفي عام 2021، انتعشت أسعار السلع والطاقة انتعاشاً حاداً، ومن المرجح أن نشهد قفزة في كل من الإعانات الاستهلاكية والإنتاجية الخاصة بالوقود الأحفوري. واليوم، البلدان التي ترددت باغتنام الفرصة التي أتاحها انخفاض الأسعار الدولية للوقود لإصلاح خطط الدعم ربما تُضطر إلى الإبقاء على الإعانات أو زيادتها لتعويض أسعار الوقود المتزايدة التي يواجهها المستهلكون في جميع أنحاء العالم. ومع ذلك، سيكون لهذه الاستراتيجيات عواقب مالية. كما أنها ستقلل من الموارد اللازمة للاستثمار في تعافٍ أكثر مراعاة للبيئة وفي النمو المستدام. ويتمثل حل ارتفاع أسعار الوقود الأحفوري في انتقال أسرع وموسع إلى مصادر الطاقة المتجددة.

ثمة حاجة إلى بذل المزيد من الجهود لتعميم التنمية المستدامة والمواطنة العالمية بشكل كامل في نظم التعليم الوطنية

المعرفة عن التنمية المستدامة والمواطنة العالمية والسلام تمكن الأفراد من اتخاذ الإجراءات المناسبة والإسهام إسهاماً إيجابياً في رفاه مجتمعاتهم. وقد أفاد نحو 90 في المائة من البلدان بأن التعليم من أجل التنمية المستدامة وتعليم المواطنة العالمية قد أُدمجا جزئياً على الأقل في قوانين وسياسات التعليم الوطنية، أو المناهج الدراسية، أو تعليم المعلمين، أو تقييمات الطلاب في المدارس الابتدائية والثانوية. بيْدَ أن 15 في المائة فقط من البلدان أبلغت عن مستويات عالية من التكامل في المجالات الأربعة كافة. وأُفيد عن معدلات تعميم أقل بكثير في التعليم التقني والمهني (57 في المائة) وفي تعليم الكبار (51 في المائة). ووجدت دراسة استقصائية عالمية حديثة لمعلمي المرحلتين الابتدائية والثانوية أن واحداً من بين كل أربعة معلمين لا يشعر بأنه مستعد لتدريس المواضيع المتعلقة بهذه المسائل. ويلزم بذل المزيد من الجهود لضمان أن تكون هذه القضايا مكوناتٍ أساسية لنظم التعليم الوطنية.

العمل المناخي

أدت درجات الحرارة القياسية المسجَّلة في عام 2021 إلى زيادة تواتر وشدة حرائق الغابات والمخاطر المرتبطة بها على صحة الإنسان والبيئة.

العالم على شفير كارثة مناخية، والنافذة المفتوحة لتجنُّب الكارثة تنغلق أمامنا بسرعة. فموجات الحر وحالات الجفاف والفيضانات المتزايدة الناجمة عن تغيُّر المناخ تؤثر بالفعل في بلايين البشر في جميع أنحاء العالم وتتسبب في تغييرات من المحتمل ألا رجعة فيها في النظم الإيكولوجية العالمية. وللحدّ من الاحترار إلى 1,5 درجة مئوية فوق مستويات ما قبل الصناعة، على النحو المنصوص عليه في اتفاقية باريس، يتعين أن تبلغ الانبعاثات العالمية من غازات الدفيئة ذروتها قبل عام 2025. ثم يجب أن تنخفض بنسبة 43 في المائة بحلول عام 2030، انخفاضاً إلى مستوى الصفر بحلول عام 2050، وفقاً للهيئة الحكومية الدولية المعنية بتغير المناخ، الهيئة التابعة للأمم المتحدة والمسؤولة عن تقييم العلوم المتعلقة بتغيّر المناخ. واستجابةً لذلك، تقوم البلدان بصَوْغ خطط عمل مناخية لخفض الانبعاثات والتكيف مع تأثيرات المناخ من خلال مساهمات محددة وطنياً. ومع ذلك، فإن الالتزامات الوطنية الحالية ليست كافية لتحقيق هدف 1,5 درجة مئوية. وفي ظل هذه الالتزامات، من المتوقع أن تزيد انبعاثات غازات الدفيئة بنحو 14 في المائة خلال العقد المقبل. وثمة حاجة إلى انخفاضات فورية وعميقة في الانبعاثات في جميع القطاعات للابتعاد عن نقطة فاصلة تقودنا نحو كارثة مناخية والسير نحو نقطة تحوُّل لمستقبل مستدام.

يؤدي ارتفاع انبعاثات غازات الدفيئة العالمية إلى درجات حرارة قياسية وطقس أشدّ وطأة

في عام 2020، بلغت تركُّزات غازات الاحتباس الحراري مستويات عالية جديدة، وتشير البيانات الآنية إلى استمرار الارتفاعات. ومع ارتفاع هذه التركزات، ترتفع درجة حرارة الأرض. وفي عام 2021، كان متوسط درجة الحرارة العالمية نحو 1,11 ± 0,13 درجة مئوية فوق مستويات ما قبل الصناعة (من 1850 إلى 1900)، ما يجعله واحداً من أحرّ سبعة أعوام مسجَّلة على الإطلاق (2015 إلى 2021).

وفي حين أنه من المتوقع حدوث تغيرات في درجات الحرارة العالمية من سنة إلى أخرى، إلا أن الاتجاه الطويل الأجل هو نحو احترار المناخ. ومع ارتفاع درجات الحرارة، يشهد العالم المزيد والمزيد من ظواهر الطقس المتطرفة. وهو ما يُترجَم إلى ذوبان القمم الثلجية والأنهار الجليدية، والحرارة الشديدة وهطول الأمطار وكذلك ارتفاع مستوى سطح البحر وغيرها من الأحداث الكارثية المحتملة، مع ما يترتب عليها من عواقب اجتماعية واقتصادية وخيمة. وقد شاهدنا مثل هذه الظواهر المتطرفة في كلّ قارة في عام 2021: درجات حرارة محطمة للأرقام القياسية في كندا، وفيضانات قاتلة في أوروبا وآسيا، وجفاف في أجزاء من أفريقيا وأمريكا الجنوبية. ومن المتوقع أن يرتفع متوسط درجة الحرارة السنوية العالمية بما يتجاوز 1,5 درجة مئوية فوق مستويات ما قبل الصناعة في إحدى السنوات الخمس المقبلة على أقلّ تقدير، ليدنو بسرعة من الهدف الأدنى لاتفاق باريس.

متوسط درجة الحرارة السنوية العالمية بالنسبة لمستويات ما قبل الصناعة (متوسط 1850-1900)، 1850-2021 (درجة مئوية)

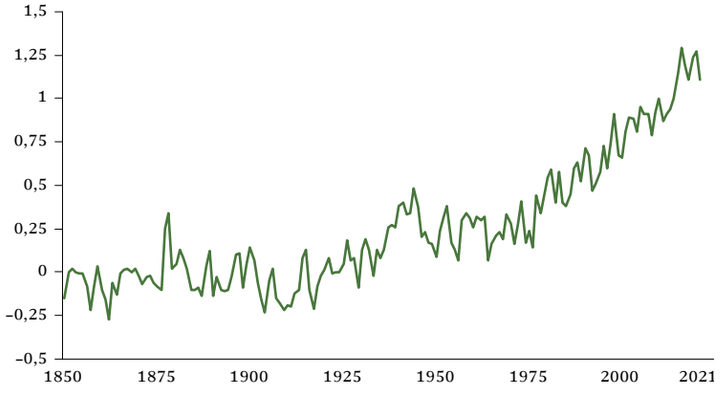

المصدر: هذا الرقم مأخوذ من تقرير حالة المناخ العالمي لعام 2021 الصادر عن المنظمة العالمية للأرصاد الجوية، والذي يجمع بين ست مجموعات بيانات دولية لدرجات الحرارة: HadCRUT.5.0.1.0 (مكتب الأرصاد الجوية بالمملكة المتحدة)، NOAAGlobalTemp v5 (الولايات المتحدة الأمريكية)، NASA GISTEMP v4 (الولايات المتحدة الأمريكية)، Berkeley Earth (الولايات المتحدة الأمريكية)، ERA5 (المركز الأوروبي للتنبؤات الجوية المتوسطة المدى)، JRA-55 (اليابان).

انتعشت انبعاثات الوقود الأحفوري وبلغت مستوى قياسياً في عام 2021، لتمحوَ الانخفاضات الناجمة عن الجائحة

في عام 2020، تسبّبت الاضطرابات الاجتماعية والاقتصادية الناجمة عن كوفيد-19 بانخفاض الطلب على الطاقة في جميع أنحاء العالم. ونتيجةً لذلك، انخفضت انبعاثات ثاني أكسيد الكربون العالمية بنسبة 5,2 في المائة في عام 2020 أي ما يعادل بليونَي طن متري تقريباً، وهو أكبر انخفاض على الإطلاق وقرابة خمسة أضعاف انخفاض عام 2009 في أعقاب الأزمة المالية العالمية. لكنها كانت مجرد استراحة مؤقتة. فمع إلغاء القيود المتعلقة بكوفيد-19 تدريجياً، زاد الطلب على الفحم والنفط والغاز. ونتيجةً لذلك، ارتفعت انبعاثات ثاني أكسيد الكربون الناجمة عن الطاقة لعام 2021 بنسبة 6 في المائة، وبلغت أعلى مستوياتها على الإطلاق، وأزالت تماماً التراجع الناجم عن الجائحة في عام 2020.

انبعاثات ثاني أكسيد الكربون الناجمة عن احتراق الطاقة والعمليات الصناعية، 1900-2021 (غيغاطن من ثاني أكسيد الكربون)

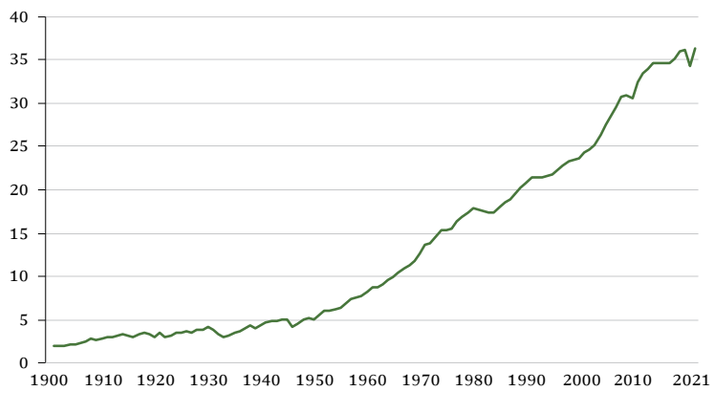

التمويل المناخي ليس إلا جزءاً يسيراً مما تراه الأمم المتحدة لازماً لتجنب أسوأ السيناريوهات

قد التزمت البلدان المتقدمة النمو بصورة مشتركة بتعبئة 100 بليون دولار سنوياً بحلول عام 2020، مع التمديد حتى عام 2025، من أجل العمل المناخي في البلدان النامية. ووفقاً لبيانات منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي، من المرجّح أن تكون البلدان المتقدمة النمو لم ترقَ إلى مستوى ذلك الوعد. فقد بلغ إجمالي التمويل المتعلق بالمناخ الذي قامت البلدان المتقدمة النمو بتقديمه وتعبئته 79,6 بليون دولار في عام 2019، ارتفاعاً من 78,3 بليون دولار في عام 2018. وتقدّر السيناريوهات الاستشرافية لمنظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي أن هدف الـ 100 بليون دولار لن يتحقق حتى عام 2023.

وفي حين أن الالتزام السنوي البالغ 100 بليون دولار يُعدُّ الركيزة الأساسية للتمويل الدولي للمناخ، إلا أنه أقلّ بكثير من التقديرات التي وضعتها الهيئة الحكومية الدولية المعنية بتغير المناخ. فقد قدّرت الهيئة المذكورة الحاجة إلى 1,6 تريليون دولار إلى 3,8 تريليون دولار كل عام حتى عام 2050 لينتقل العالم إلى مستقبل منخفض الكربون ولتجنب أن يتجاوز الاحترار 1,5 درجة مئوية.

تقديم التمويل المناخي وتعبئته للبلدان النامية، 2016-2019 (بلايين الدولارات)

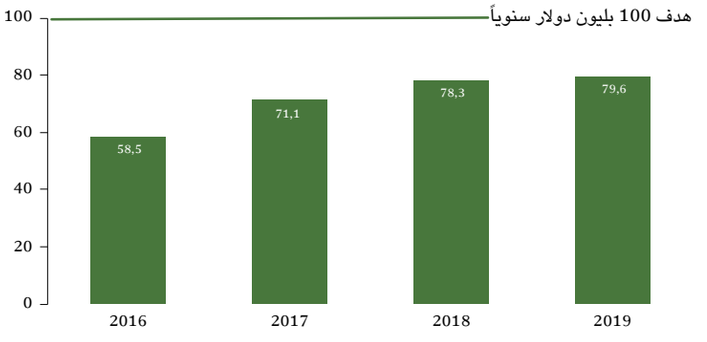

المصدر: منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي، 2021 التمويل المناخي الذي قامت بتقديمه وتعبئته البلدان المتقدمة النمو: تم تحديث الاتجاهات المجمّعة ببيانات 2019. باريس: منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي.

تغيُّر المناخ هو تحذير "الرمز الأحمر" للبشرية، ما يؤثر على أهداف التنمية المستدامة

تسبّبت الأنشطة البشرية على نحو لا يقبل الدحض باحترار المناخ، بمعدل لم يسبق له مثيل طوال 000 2 عام الماضية، وفقاً للهيئة الحكومية الدولية المعنية بتغير المناخ. ويشير تقرير التقييم السادس إلى تحذير "الرمز الأحمر" العاجل للبشرية ويحدد ما يمكن أن يتوقعه العالم إذا ما ارتفعت درجات الحرارة العالمية بمقدار 1,5 درجة مئوية أو أعلى.

الكوارث وظواهر الطقس المتطرفة

كل منطقة من مناطق العالم تشهد بالفعل ظواهر متطرفة في الطقس والمناخ. ومع احترار الكوكب، يتوقع العلماء زيادات في تواتر وشدة موجات الحر، والفيضانات، وهطول الأمطار، وحالات الجفاف، والأعاصير. وإذا ما استمرت الاتجاهات الحالية، فإن مكتب الأمم المتحدة للحد من مخاطر الكوارث يتوقع أن يبلغ عدد أحداث الكوارث المتوسطة إلى الواسعة النطاق 560 حادثة في السنة – بمعدل 1,5 في اليوم الواحد – بحلول عام 2030، أي بزيادة قدرها 40 في المائة عن عام 2015. وتتوقع الهيئة الحكومية الدولية المعنية بتغير المناخ أن ما يقرب من ثلث مساحات اليابسة في العالم ستعاني من جفاف معتدل على أقل تقدير بحلول عام 2100. ومع كل زيادة إضافية في الاحترار العالمي، سيتسع نطاق التغيرات المتوقعة في الظواهر المتطرفة. وعلى سبيل المثال، من المتوقع أن يشهد الأطفال الذين هم دون سن العاشرة اليوم قرابة أربعة أضعاف الأحداث المتطرفة بحلول عام 2100 في ظل سيناريو 1,5 درجة مئوية وخمسة أضعاف في ظل سيناريو 3 درجات مئوية.

المحيطات

ارتفعت مستويات سطح البحر بالفعل بوتيرة سريعة تفوق ما كانت عليه في أي قرن سابق. وتُظهر التوقعات أن مستوى سطح البحر يمكن أن يرتفع من 30 إلى 60 سنتيمتراً بحلول عام 2100، حتى لو انخفضت انبعاثات غازات الدفيئة انخفاضاً حاداً واقتصر الاحترار العالمي على أقل درجتين مئويتين بكثير. ومن شأن ارتفاع مستوى سطح البحر أن يجعل الفيضانات الساحلية وتآكل السواحل أكثر تواتراً وشدةً. وسيستمر احترار المحيطات أيضاً مع تزايد موجات الحر البحرية الشديدة والمتكررة، وتحمض المحيطات وانخفاض الأكسجين. وستختفي قرابة 70 إلى 90 في المائة من الشعاب المرجانية في المياه الدافئة حتى مع بلوغ عتبة 1,5 درجة مئوية؛ وسوف تموت تماماً عند مستوى درجتين مئويتين. ومن المتوقع أن تحدث هذه الآثار على الأقل طوال بقية هذا القرن، وتهدد النظم الإيكولوجية البحرية وأكثر من 3 بلايين شخص يعتمدون على المحيطات في كسب رزقهم.

التنوع البيولوجي

حتى قبل أن يصب تغير المناخ جامَ غضبه، نجد أن فقدان التنوع البيولوجي آخذ بالتسارع. ومن المتوقع حدوث مزيد من الفواقد في النظم الأرضية والمحيطية والساحلية، بدرجات متفاوتة من الشدة تبعاً لعتبة درجة الحرارة التي يتم بلوغها. فعلى سبيل المثال، الأنواع المتوطنة في بؤر التنوع البيولوجي معرضة بشدة لخطر الانقراض، وسيتضاعف هذا الخطر إذا ما ارتفع متوسط درجة الحرارة العالمية من 1,5 درجة مئوية إلى درجتين مئويتين، ولكنه سيزداد عشرة أضعاف عند 1,5 درجة مئوية إلى 3 درجات مئوية. وسيؤثر تدهور النظم الإيكولوجية وفقدان التنوع البيولوجي في الخدمات القائمة على الطبيعة، ما يهدد صحة الإنسان وبقاء البشرية بحدّ ذاته. وتزيد هذه الحالات أيضاً من فرص ظهور أمراض حيوانية المنشأ، على غرار كوفيد-19، والأوبئة المحتملة في المستقبل.

الزراعة والنظم الغذائية

حالات الجفاف والفيضانات وموجات الحر الناجمة عن تغيُّر المناخ تضع ضغطاً إضافياً على إنتاج الغذاء في العديد من مناطق العالم. وتشهد أجزاء من أفريقيا وأمريكا الوسطى والجنوبية بالفعل ازدياد، وأحياناً اشتداد حدة، انعدام الأمن الغذائي وسوء التغذية بسبب الفيضانات والجفاف. وتشمل الآثار المتوقعة الأخرى التربة المنهكة، وزيادة انتشار تفشّي الآفات والأمراض، فضلاً عن ضعف خدمات النظم الإيكولوجية، مثل التلقيح.

الفئات السكانية المستضعفة

ويؤثر تغير المناخ على الجميع، لكن الأكثر ضعفاً هم الأشد تضرراً. ويقدر تقرير الهيئة الحكومية الدولية المعنية بتغير المناخ أن 3,3 بليون إلى 3,6 بليون شخص يعيشون في سياقات شديدة التأثر بتغير المناخ. وتتركز بؤر مواطن الضعف البشرية الشديدة في الدول الجزرية الصغيرة النامية، والقطب الشمالي، وجنوب آسيا، وأمريكا الوسطى والجنوبية، وجزء كبير من أفريقيا جنوب الصحراء الكبرى. فالفقر، ومحدودية فرص الحصول على الخدمات الأساسية، والصراعات، وضعف الحوكمة كلها تحد من القدرة على التكيف مع تغير المناخ، ما يؤدي إلى أزمات إنسانية يمكن أن تشرد الملايين من ديارهم. وبحلول عام 2030، سيتعرض ما يُقدَّر بنحو 700 مليون شخص لخطر النزوح بسبب الجفاف وحده.

العمل المناخي الآن

وفقاً لأحدث تقرير صادر عن الهيئة الحكومية الدولية المعنية بتغير المناخ فإن "الأدلة العلمية قاطعة: تغير المناخ يشكل تهديداً لرفاه البشر وصحة الكوكب. وأي تأخير آخر في الإجراءات العالمية المتضافرة سيجعلنا نفوت النافذة الوجيزة المنغلقة بسرعة لتأمين مستقبل صالح للعيش". ويدعو التقرير إلى اتخاذ إجراءات عاجلة بشأن تغير المناخ الآن.

الحياة تحت الماء

تهدّد الأنشطة البشرية أكبر النُّظم الإيكولوجية على كوكب الأرض – أي محيطاته وبحاره – وتؤثر في سُبل عيش بلايين البشر. واستمرار تحمُّض المحيطات وارتفاع درجات حرارتها يهددان الأنواع البحرية ويؤثران سلباً في خدمات النُّظم الإيكولوجية البحرية. وبين عامَي 2009 و2018، على سبيل المثال، فقدَ العالم قرابة 14 في المائة من الشعاب المرجانية، التي كثيراً ما توصَف بـ ''غابات مطيرة في البحر'' لأنها تدعم تنوعاً بيولوجياً استثنائياً. وتتعرض المحيطات أيضاً لإجهاد متزايد من مصادر متعددة للتلوث، وهو يضرّ بالحياة البحرية ويشقُّ طريقه في نهاية المطاف نحو السلسلة الغذائية. وتسبَّب استهلاك الأسماك المتزايد بوتيرة متسارعة (زيادة بنسبة 122 في المائة بين عامَي 1990 و2018)، فضلاً عن عدم كفاية السياسات العامة لإدارة هذا القطاع، باستنزاف الأرصدة السمكية. وتتطلب مكافحة التدهور في صحة المحيطات جهودَ حمايةٍ مكثفة واعتماد حلول لاقتصاد أزرق مستدام. ويشمل ذلك نَهْجَ ''من المصدر إلى البحر'' الذي يتناول مباشرةً الصّلات بين النُّظم الإيكولوجية للأراضي، والمياه، والدلتا، ومصبات الأنهار، والسواحل، والمناطق القريبة من الشواطئ، والمحيطات دعماً للإدارة الشاملة للموارد الطبيعية والتنمية الاقتصادية.

صغار الصيادين في ناميبيا هم جزء من مبادرة تهدف إلى النهوض بالعمل اللائق من أجل تعافٍ عادل ومرن ومستدام من أزمة جائحة كوفيد-19.

التحمُّض المتزايد يحدُّ من قدرة المحيطات على التخفيف من وطأة تغير المناخ

تمتص المحيطات قرابة رُبع انبعاثات ثاني أكسيد الكربون السنوية في العالم، وبالتالي تحدُّ من تأثير تغير المناخ وتخفف من آثاره. غير أن هذه الخدمة البالغة الأهمية لم تأتِ إلا بثمن: فهي تغيّر نظام الكربونات وتزيد من حموضة المحيطات. ويهدد تحمُّض المحيطات الكائنات الحية وخدمات النُّظم الإيكولوجية، ويعرّض مصائد الأسماك وتربية الأحياء المائية للخطر، ويؤثر في حماية السواحل بإضعاف الشعاب المرجانية. ومن المتوقع أن يتسارع التزايد المتصاعد في التحمُّض على مدى العقود المقبلة. ومع تفاقم التحمُّض، ستتضاءل قدرة المحيطات على امتصاص ثاني أكسيد الكربون من الغلاف الجوي، ما يحدُّ من دورها في التخفيف من تغير المناخ.

وعلى مدار العامين الماضيين، تضاعَف تقريباً عدد محطات المراقبة التي تبلغ عن تحمُّض المحيطات، من 178 في عام 2021 إلى 308 في عام 2022. ولم تزل ثمة ثغرات في الإبلاغ والبيانات. وقد أشارت مواقع المراقبة في عُرض المحيطات إلى انخفاض مستمر في الأسّ الهيدروجيني على مدى السنوات العشرين إلى الثلاثين الماضية. ومن ناحية أخرى، تقدّم الملاحظات الساحلية صورةً أكثر تنوعاً بسبب تعدُّد عوامل الإجهاد.

المتوسط السنوي لقِيَم الأسّ الهيدروجيني من المحطات التمثيلية لأخذ العينات في المياه المفتوحة، 2008-2021

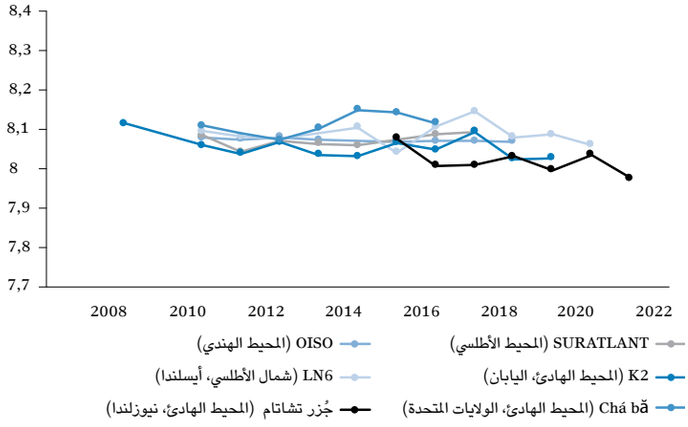

انتشار المواد البلاستيكية وجريان المغذّيات وأشكال النفايات الأخرى تؤدي إلى قتل الحياة البحرية

ينشأ تلوث البحار بصفة أساسية عن مصادر برية، وهي تتسبَّب بتدفُّق يستحيل إيقافه على ما يبدو من القمامة والنفايات والجريان إلى المحيطات. وفي عام 2021، قدَّرت دراسة أن كمية تزيد على 17 مليون طن متري من البلاستيك قد دخلت محيطات العالم، وهي تشكل جُلَّ (85 في المائة) القمامة البحرية. ومن المتوقع أن يزداد حجم التلوث البلاستيكي الذي يجد طريقه إلى المحيطات كلّ عام بمقدار الضِّعفين أو ثلاثة أضعاف بحلول عام 2040، ما يهدد الحياة البحرية برمتها.

وبالنسبة للمناطق الساحلية، يُظهر الإغناء بالمغذّيات الناجم عن التلوث بالمغذّيات اتجاهاً تصاعدياً منذ عام 2016 وحتى وقتنا الحاضر. وقد أدى ذلك إلى تزايُد عدد ''المناطق الميتة'' في جميع أنحاء العالم – من 400 في عام 2008 إلى حوالي 700 في عام 2019. وفي حين أن جائحة كوفيد-19 ربما تكون قد قلّصت التلوث الساحلي في بعض المناطق بسبب انخفاض السياحة والأنشطة الأخرى، لم تخفّف الجائحة كما يبدو من الإغناء بالمغذّيات في المناطق الساحلية على مستوى العالم.

مناطق شاسعة من المحيطات خاضعة للحماية، لكن لم تزل ثمة حاجة إلى مزيد من الجهود المكثفة

شهدت المناطق البحرية المحميّة وغيرها من التدابير الفعالة القائمة على المناطق والرامية للحفاظ على التنوع البيولوجي – بما في ذلك الملاذات والمتنزهات والمحميات البحرية – نمواً كبيراً على مدار العقد المنصرم. وبلغت التغطية العالمية للمناطق البحرية المحميّة 8 في المائة من المياه الساحلية والمحيطات العالمية في عام 2021. وسترفع التعيينات الأخيرة للمناطق البحرية المحميّة هذه الحصة، لتقترب أكثر فأكثر من نسبة 10 في المائة التي دعا إليها أحد أهداف التنمية المستدامة وأحد أهداف آيتشي للتنوع البيولوجي. فعلى سبيل المثال، تم مؤخراً تعيين منطقة بحرية محميّة في أعالي البحار تتسم بأهمية حيوية للطيور البحرية في شمال المحيط الأطلسي، وتغطي ما يقرب من 600 000 كيلومتر مربع.

ومن المهم أن تكون المناطق المحميّة ذات مواقع استراتيجية – في المواقع الأكثر أهمية لحفظ الطبيعة، مثل مناطق التنوع البيولوجي الرئيسية. ومع ذلك، فإن أكثر من نصف (55 في المائة) من مناطق التنوع البيولوجي الرئيسية البحرية، في المتوسط، ما تزال غير محميّة.

ما تزال الأرصدة السمكية العالمية مهدَّدةً، على الرغم من أن الطريق إلى الاستدامة واضحة وسالكة

تتعرض الأرصدة السمكية العالمية لتهديد متزايد من الصيد الجائر وصيد الأسماك غير المشروع وغير المبلَّغ عنه وغير المنظم. فقد تعرَّض أكثر من ثُلث (35,4 في المائة) من الأرصدة العالمية للصيد الجائر في عام 2019، ارتفاعاً من 34,2 في المائة في عام 2017 و10 في المائة في عام 1974. غير أن معدّل الانخفاض تباطأ مؤخراً. ويوجد في جنوب شرق المحيط الهادئ حالياً أعلى نسبة من الأرصدة السمكية ذات المستويات غير المستدامة بيولوجياً عند 66,7 في المائة، يليها البحر الأبيض المتوسط والبحر الأسود (63,3 في المائة) وشمال غرب المحيط الهادئ (45 في المائة). وعلى النقيض من ذلك، سجلت المنطقة الشرقية الوسطى من المحيط الهادئ، وجنوب غرب المحيط الهادئ، وشمال شرق المحيط الهادئ، والمنطقة الغربية الوسطى من المحيط الهادئ (13 إلى 21 في المائة) من الأرصدة ذات المستويات غير المستدامة. وقد نجحت اللوائح المحسَّنة، إلى جانب الرصد والمراقبة الفعّالَيْن، في إعادة الأرصدة السمكية المعرّضة للصيد الجائر إلى مستويات مستدامة بيولوجياً. غير أن اعتماد هذه التدابير كان بطيئاً بوجه عام، لا سيما في العديد من البلدان النامية، استناداً إلى بيانات أولية محدودة جُمعت في عام 2020.

نسبة الأرصدة السمكية عند مستويات غير مستدامة بيولوجياً، بحسب مناطق الصيد الرئيسية على النحو المحدد من قبل الفاو، 2019 (نسبة مئوية)

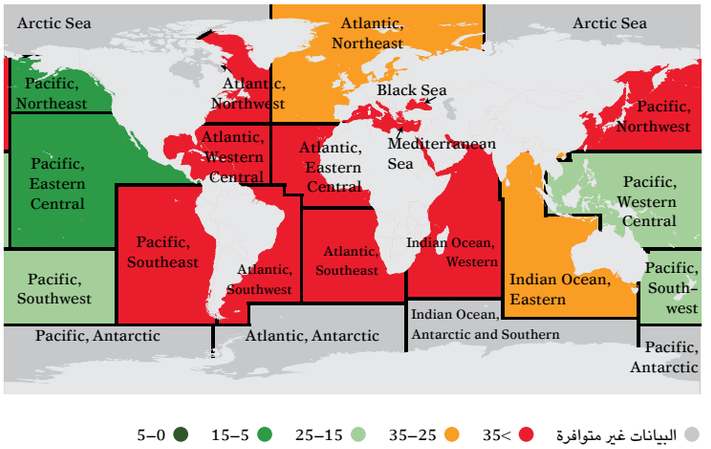

الضغط على الأرصدة السمكية يخفض إسهام مصائد الأسماك المستدامة في النمو الاقتصادي في بعض المناطق

تؤدي مصائد الأسماك المستدامة دوراً مهماً في الاقتصادات المحلية وفي الأمن الغذائي. وشكّلت قرابة 0,10 في المائة من الناتج المحلي الإجمالي العالمي في عام 2019، وهذه الحصة لم تتغير تغيراً كبيراً منذ عام 2011. وفي الدول الجزرية الصغيرة النامية في أوقيانوسيا وفي أقلّ البلدان نمواً، ترتفع هذه النسبة إلى 1,5 في المائة و0,90 في المائة من الناتج المحلي الإجمالي، على التوالي، ما يعكس زيادة اعتماد فقراء العالم على صيد الأسماك. وفي حين شهدت بعض المناطق ارتفاع إسهام مصائد الأسماك في الناتج المحلي الإجمالي، فإن مناطق أخرى تواجه ضغوطاً خارجية ناجمة عن أنشطة بشرية تؤثر في الأرصدة السمكية غير المستزرَعة. فعلى سبيل المثال، أدّت الاستدامة المتراجعة للعديد من الأرصدة السمكية في المحيط الهادئ إلى تردّي الاتجاه بشكل عام في شرق وجنوب شرق آسيا، فقد انخفضت مصائد الأسماك المستدامة من 1,06 في المائة من الناتج المحلي الإجمالي في عام 2011 إلى 0,80 في المائة في عام 2019. وما تزال الإدارة المستدامة للأرصدة السمكية بالغة الأهمية لضمان استمرار مصائد الأسماك في توليد النمو الاقتصادي ودعم التنمية العادلة في المستقبل.

مصائد الأسماك المستدامة كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي، 2011–2019 (نسبة مئوية)

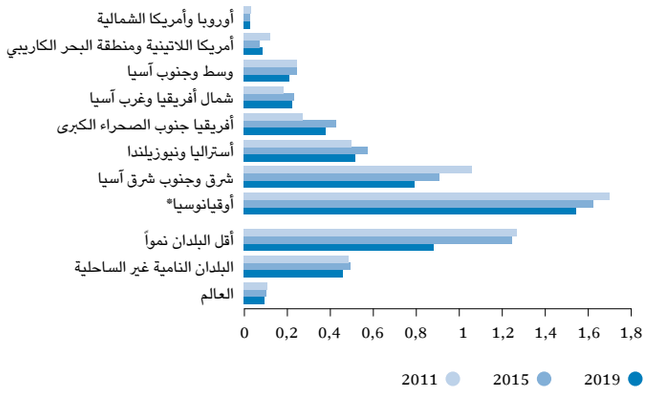

* باستثناء أستراليا ونيوزيلندا.

ثمة حاجة إلى اتخاذ إجراءات سريعة لدعم صغار الصيادين، بعد أن انهارت سُبل عيش الكثيرين منهم في ظل الجائحة

يعتمد ما يقرب من نصف بليون شخص، جزئياً على الأقلّ، على مصائد الأسماك الصغيرة النطاق، التي تستحوذ على 90 في المائة من العمالة في مصائد الأسماك في جميع أنحاء العالم. ويعيش جميع صغار الصيادين تقريباً (97 في المائة) في البلدان النامية ويواجه كثيرون منهم مستويات مرتفعة من الفقر مثلما يفتقرون إلى فرص أوسع نطاقاً للتنمية الاجتماعية والاقتصادية. ومنذ عام 2015، توسَّعت الجهود المبذولة لتزويد صغار الصيادين بإمكانية الوصول إلى الموارد البحرية والأسواق في معظم المناطق. وارتفع متوسط الدرجة العالمية المركّبة – التي تقيس الأطر التمكينية والإجراءات الملموسة لدعم صغار الصيادين ومشاركتهم في صُنع القرار – إلى مستوى تنفيذ متوسط قدره 5 من 5 في عام 2022، فقد تحسَّن من مستوى 3 من 5 في عام 2018. وتشمل التحديات الراهنة تحسين معدلات الإبلاغ وتسريع التقدم المحرَز في ضوء الآثار غير المتناسبة لجائحة كوفيد-19 على مجتمعات صغار الصيادين. وفي العديد من المواقع، لم يتمكن الصيادون من صيد الأسماك أو معالجتها أو بيعها لفترات طويلة بسبب القيود المترتبة على الجائحة وانهيار الأسواق.

استعادة الأرصدة السمكية – والدخل – من خلال المعارف التقليدية

في قرية ميناربو، في إندونيسيا، يعتمد الناس بشكل كامل على البحر لكسب رزقهم لأنهم غير قادرين على زرع الخضروات لأغراض بيعها خارج مجتمعهم. ويوهانيس أياميسيباهي، وهو أحد الصيادين المحليين، لديه قارب مجهَّز بمحرك في مؤخر القارب ينقل عليه ما لديه من صنانير الصيد وأنبوبة التنفس والكالاواي (الرمح). وفي عام 2018، بعدَ أن لاحظ تدهوُر الظروف في البحر والأرصدة السمكية، أدخلت قريته نظاماً لإدارة الموارد الساحلية المجتمعية للسكان الأصليين يُسمّى sasi. ومنذ تطبيقه، يقول السيد أياميسيباهي إن الأرصدة السمكية في ازدهار والدخل في ارتفاع. وهذا النظام التقليدي، الذي يعود إلى أجيال سابقة، يقوم على تحقيق التوازن بين الناس وبيئتهم. وهو يسعى إلى حماية النظام الإيكولوجي البحري الساحلي من خلال مجموعة محددة من القواعد، بما في ذلك متى يمكن صيد أنواع مختلفة من الأسماك. وثمة تحدٍّ يواجهه المجتمع الآن يكمن في العثور على منافذ قريبة لمنتجاتهم، نظراً لأن السوق بعيدة جداً والبنزين باهظ الثمن.

الحياة في البر

تشكل النُّظم الإيكولوجية الصحية والتنوع البيولوجي الذي تدعمه مصدراً للغذاء والماء والدواء والمأوى والسلع المادية الأخرى. وهي توفر أيضاً خدمات النُّظم الإيكولوجية – تنظيف الهواء والماء، على سبيل المثال – التي تدعم الحياة وتزيد القدرة على الصمود في مواجهة الضغوط المتزايدة. بيْدَ أنَّ الأنشطة البشرية قد غيَّرت على نحو عميق معظم النُّظم الإيكولوجية الأرضية: فقد تم توثيق قرابة 000 40 نوع عرضة لخطر الانقراض على مدى العقود المقبلة، ويتم تدمير 10 ملايين هكتار من الغابات (مساحة بحجم آيسلندا) كلّ عام، وما يزال أكثر من نصف مناطق التنوع البيولوجي الرئيسية يفتقر للحماية.

وفي محاولة للحؤول دون تدهور هذه النُّظم الإيكولوجية ووقف تدهورها، تقوم بلدان عدة بإدارة غاباتها على نحو مستدام، وحماية المواقع بالغة الأهمية بالنسبة للتنوع البيولوجي، وسنّ تشريعات وسياسات وطنية لحفظ الطبيعة. ومع ذلك، تُبدَّد فرص أخرى. وكان ظهور فيروس كوفيد-19 بمثابة فرصة لإدماج اعتبارات التنوع البيولوجي في تدابير التعافي الاقتصادي وبناء مستقبل أكثر قابلية للاستمرار. لكن التنوع البيولوجي أُهْمِل إلى حد بعيد في الإنفاق على التعافي.

الزراعة في منطقة الساحل بأفريقيا ليست سهلة، لكن التقنيات الجديدة، مثل تقنية حراثة التربة على شكل نصف القمر، تعزز المحاصيل البعلية وتجعل التربة أكثر نفاذية للزراعة.

مساحة الغابات في العالم ماضية بالانكماش، ومردُّ ذلك أساساً إلى التوسُّع الزراعي

مساحة الغابات في العالم في انخفاض مستمر، ولكن بمعدل أبطأ قليلاً مما كان عليه في العقود السابقة. وتراجعت نسبة الغابات من 31,9 في المائة من إجمالي مساحة الأراضي في عام 2000 إلى 31,2 في المائة في عام 2020، ما يمثل خسارة صافية بلغت قرابة 100 مليون هكتار. ويقود التوسع الزراعي قرابة 90 في المائة من عمليات إزالة الغابات في العالم، بما في ذلك 49,6 في المائة من التوسع لأراضٍ مخصصة للزراعة المحصولية و38,5 في المائة لرعي الماشية.

وتتفاوت التغيرات في مساحة الغابات تفاوتاً واسعاً من منطقة إلى أخرى. فقد أظهرت آسيا وأوروبا وأمريكا الشمالية زيادة إجمالية في مساحة الغابات من عام 2000 إلى عام 2020 بسبب التحريج، واستعادة المناظر الطبيعية، والتوسع الطبيعي للغابات. وفي المقابل، لوحظت خسائر كبيرة في أمريكا اللاتينية وأفريقيا جنوب الصحراء الكبرى، ومردّ ذلك في معظمه إلى تحويل الغابات إلى أراضٍ زراعية.

ويتواصل قطع الغابات، على الرغم من المكاسب الكبيرة المتحققة في مناطق عدة. فبين عامَي 2010 و2021، زادت مساحة الأراضي الحرجيّة الخاضعة لخطط إصدار الشهادات بنسبة 35 في المائة. وارتفعت نسبة الغابات المنضوية تحت خطة إدارة طويلة الأجل من 54 في المائة في عام 2010 إلى 58 في المائة في عام 2020. وفي عام 2020، كان ما يربو على 700 مليون هكتار من الغابات (18 في المائة) في مناطق محمية منشأة قانوناً. وفي حين أن جميع الغابات تقريباً الواقعة في آسيا الوسطى وأوروبا وغرب آسيا منضوية تحت خطة لإدارتها، فإن النسبة المدارة لم تزل منخفضة في أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي، وأوقيانوسيا، وأفريقيا جنوب الصحراء الكبرى.

التغير في تغطية مساحة الغابات، 2000-2020 (نسبة مئوية)

تزايد زخم الجهود العالمية الرامية لتعزيز الحصول على الموارد الوراثية وتقاسُم منافعها

العالم ماضٍ في إحراز تقدّم في تنفيذ أطر الاستخدام المستدام للموارد الوراثية والمعارف التقليدية المرتبطة بها. ويوفر بروتوكول ناغويا الملحق باتفاقية التنوع البيولوجي إطاراً قانونياً شفافاً لتنفيذ التقاسم العادل والمنصِف للمنافع الناشئة عن استخدام الموارد الوراثية. وحتى شباط/فبراير 2022، صدّق 132 بلداً والاتحاد الأوروبي على البروتوكول، واستحدث 68 بلداً تدبيراً تشريعياً أو إدارياً أو سياساتياً واحداً على أقلّ تقدير لضمان تنفيذه.

وبحلول ذلك التاريخ أيضاً، ارتفع عدد الأطراف المتعاقدة في المعاهدة الدولية بشأن الموارد الوراثية النباتية للأغذية والزراعة إلى 148 من 135 في عام 2015. وقدَّم تسعة وسبعون بلداً تقريراً وطنياً عن تنفيذ أحكام المعاهدة، بزيادة كبيرة عن 12 بلداً في عام 2016. وبالإضافة إلى ذلك، ارتفع عدد الاتفاقات الموحَّدة لنقل المواد، من 352 55 في عام 2015 إلى 556 81 في عام 2022، ما يشير إلى أن المزيد من المستخدمين يستفيدون من النظام المتعدد الأطراف للمعاهدة في مجال البحوث والتربية والتدريب.

يستمر خطر انقراض الأنواع في الارتفاع وهو الأعلى في آسيا والدول الجزرية الصغيرة النامية

يتزايد خطر انقراض الأنواع بمعدل لم يسبق له مثيل في تاريخ البشرية. ويكشف مؤشر القائمة الحمراء، الذي يقيس خطر الانقراض الإجمالي للأنواع في مجموعات تصنيفية مختارة، عن تدهور بنسبة 9,2 في المائة بين عامَي 2000 و2022. وتوجد تفاوتات واسعة بين المناطق من حيث كلٍّ من الانتشار العام لخطر الانقراض ومعدل التدهور. وتعاني منطقتا وسط وجنوب آسيا، وشرق وجنوب شرق آسيا، وكذلك الدول الجزرية الصغيرة النامية من مخاطر أشدّ ومن تدهور أسرع وتيرةً من المتوسط العالمي. وتتمثل المحرّكات الرئيسية لهذه الانخفاضات في عدم استدامة الزراعة والإفراط في حصاد الأنواع البرية. فالأنشطة البشرية، مثل قطع الأشجار والزراعة، تتعدّى على الموائل، ما يعرّض نحو 20 في المائة من أنواع الزواحف، على سبيل المثال، للخطر. ولصَوْن التنوع البيولوجي واستخدامه استخداماً مستداماً، ثمة حاجة ملحّة لاتخاذ إجراءات رئيسية، بما في ذلك عكس مسار الخسارة الصافية للموائل، وتحقيق تحوّل في إدارة الأراضي، والانتقال إلى الزراعة المستدامة.

مؤشر القائمة الحمراء لبقاء الأنواع، لعامَي 2000 و2022

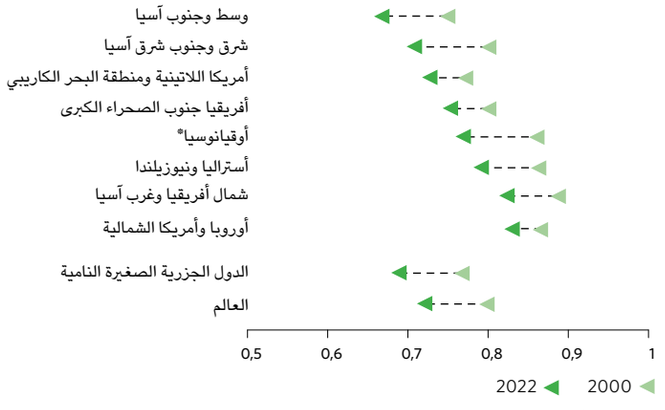

* باستثناء أستراليا ونيوزيلندا.

قرابة نصف المناطق التي تم تحديدها على أنها أساسية للتنوع البيولوجي العالمي خاضعة للحماية، على الرغم من تأخر التقدم المحرز في أربع مناطق

بالنظر إلى التباين الواسع في توزُّع التنوع البيولوجي والتهديدات التي يتعرض لها في كل بقاع الأرض، من المهم أن تكون المناطق المحميّة ذات مواقع استراتيجية. وصَوْن مناطق التنوع البيولوجي الرئيسية من خلال إنشاء مناطق محميّة أو غيرها من تدابير الحفظ الفعّالة القائمة على أساس المناطق من شأنه أن يساعد على منع الفقدان السريع للتنوع البيولوجي. وعالمياً، ارتفعت النسبة المئوية المتوسطة لتغطية مناطق التنوع البيولوجي الرئيسية بحسب المناطق المحميّة من أكثر من رُبع في عام 2000 إلى ما يقرب من النصف في عام 2021. وعلى الرغم من هذا الاتجاه المشجع، تباطأ نمو التغطية في السنوات الأخيرة. وعلاوةً على ذلك، فإن التغطية غير متساوية. وما تزال أربع مناطق – غرب آسيا وشمال أفريقيا، ووسط وجنوب آسيا، وشرق وجنوب شرق آسيا، وأوقيانوسيا – تتمتع بتغطية متوسطة تقلّ عن 35 في المائة عبر مناطق التنوع البيولوجي الرئيسية في البحر والبر والمياه العذبة والجبال.

متوسط نسبة مناطق التنوع البيولوجي الرئيسية في المياه العذبة والمناطق البرية والجبال المشمولة بالمناطق المحمية، 2000–2021 (النسبة المئوية)

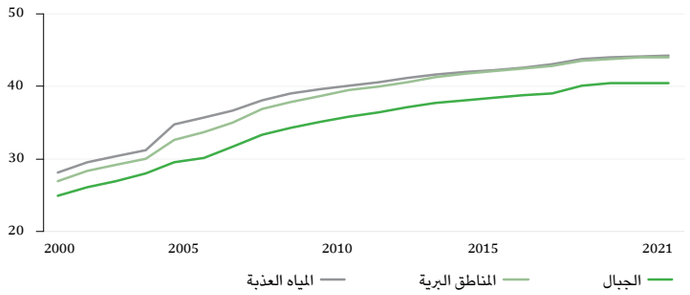

عمليات التخطيط على الصعيد الوطني الوطنية تعكس بشكل متزايد قيمة التنوع البيولوجي، ولكن لم يزل التقدم بطيئاً للغاية

يسهم التنوع البيولوجي بشكل مباشر أو غير مباشر في تحقيق معظم أهداف التنمية المستدامة. ويتخذ عدد البلدان التي تدمج قيم النُّظم الإيكولوجية والتنوع البيولوجي في النُّظم الوطنية للمحاسبة والإبلاغ اتجاهاً صعودياً ثابتاً. وقد وضعت غالبية البلدان أهدافاً وطنية في هذا الصدد، وفقاً للهدف 2[2] من أهداف آيتشي للتنوع البيولوجي من الخطة الاستراتيجية للتنوع البيولوجي 2011–2020. وبحلول كانون الثاني/يناير 2022، كانت نسبة 37 في المائة من البلدان الخاضعة للتقييم في طريقها نحو تحقيق أهدافها الوطنية أو تجاوزها؛ وأحرزت 58 في المائة منها تقدّماً نحو تحقيق أهدافها ولكن بمعدل غير كافٍ؛ وأفادت 5 في المائة منها بأنها لم تحرز أيَّ تقدم أو أنها ابتعدت عن أهدافها الوطنية. وعلى الرغم من المكاسب المهمة، لم يتحقق الهدف 2 من أهداف آيتشي للتنوع البيولوجي بحلول عام 2020. وإنّ إعادة البناء بشكل أفضل بعد جائحة كوفيد19– هي فرصة لدمج اعتبارات التنوع البيولوجي في تدابير التعافي الاقتصادي لبناء مستقبل أكثر استدامةً – مع تقليل مخاطر الأوبئة المستقبلية. ومع ذلك، لم تُغتنم هذه الفرصة. وحتى الآن، كان التنوع البيولوجي مجالاً مهملاً إلى حد بعيد في الإنفاق على التعافي.

عدد البلدان التي أبلغت عن مستويات مختلفة من التقدم المحرَز نحو تحقيق الأهداف الوطنية المحددة وفقاً للهدف 2 من أهداف آيتشي للتنوع البيولوجي، بحلول يناير/كانون الثاني 2022

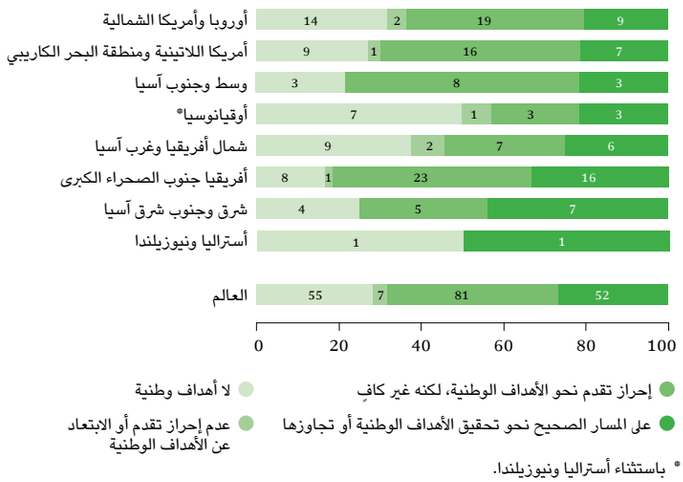

* باستثناء أستراليا ونيوزيلندا.

[2] الهدف 2 من أهداف آيتشي للتنوع البيولوجي: بحلول عام 2020، كحد أقصى، كانت قيم التنوع البيولوجي قد أُدمجت في استراتيجيات التنمية والحد من الفقر الوطنية والمحلية وعمليات التخطيط، وجارٍ إدماجها في نُظم المحاسبة الوطنية، بحسب الاقتضاء، وفي نُظم الإبلاغ.

16 السلام والعدل والمؤسسات القوية

السلام والعدل والمؤسسات القوية

في مدينة لفيف بأوكرانيا، يودّع نيكولاي ابنته إلينا، 4 أعوام، وزوجته لوليتا، اللتين تفرّان من الحرب في قطار متجه نحو بولندا.

يعلو صوتُ النداءات من أجل إحلال السلام في العالم بينما يشهد العالم أكبر عدد من الصراعات العنيفة منذ عام 1946، حيث كان رُبع سكان العالم يعيش ببلدان متأثرة بالصراعات في نهاية عام 2020. وفي خضمّ هذه الأزمات، وعلى الرغم من تدابير تقييد الحركة التي فرضتها جائحة كوفيد-19، استمر النزوح قسراً بل وازدادت وتيرته. وحتى أيار/مايو 2022، كان قد نزحَ 100 مليون شخص قسراً في جميع أنحاء العالم، ما يُعدُّ رقماً قياسياً. وسيزداد هذا العدد المهول جنباً إلى جنب مع التداعيات الآخذة بالاتساع للحرب في أوكرانيا. وتكلفة الحرب والصراع مرتفعة، ما يؤثر في الفقراء والمستضعفين أكثر من غيرهم ويتسبّب بآثار عالمية النطاق وتصاعُد انتهاكات حقوق الإنسان وتزايُد الاحتياجات الإنسانية. وما تزال ممارسة الحريات الأساسية دفاعاً عن الآخرين مميتة، فقد سُجّل 320 هجوماً مميتاً ضد المدافعين عن حقوق الإنسان والصحفيين والنقابيين في 35 بلداً في عام 2021. وإنهاء الصراعات المسلحة، وتقوية المؤسسات، وسنّ تشريعات شاملة ومُنصفة لحماية حقوق الإنسان لجميع الأشخاص هي شروط مسبقة ضرورية لتحقيق التنمية المستدامة.

ما يزال المدنيون يتحملون وطأة الصراعات العنيفة، مع تسجيل أعداد قياسية من النازحين قسراً

سجلت الأمم المتحدة ما لا يقلُّ عن 842 13 حالة وفاة مرتبطة بـ 12 من أكثر الصراعات المسلحة دمويةً في العالم في عام 2021. وكان من بين هؤلاء 075 11 مدنياً، و1 من بين كلّ 8 منهم كانوا من النساء أو الأطفال. وهذا العدد المرتفع من الوفيات بين المدنيين جرّاء الصراعات غير مقبول، إلا أنه تراجع بنسبة 17 في المائة مقارنة بعام 2020، وبنسبة 69 في المائة مقارنة بعام 2015. والعديد من أوضاع الصراع هشة، ما يزيد من خطر التصعيد وما يترتب عليه من انتهاكات للقانون الدولي لحقوق الإنسان والقانون الإنساني الدولي.

وفي أيار/مايو 2022، تجاوز عدد الأشخاص الذين أُجبروا على الفرار من الصراعات والعنف وانتهاكات حقوق الإنسان والاضطهاد حاجز 100 مليون شخص. وتشير التقديرات إلى أن 41 في المائة من الأشخاص النازحين قسراً في جميع أنحاء العالم كانوا من الأطفال، وذلك وفقاً لبيانات عام 2021. وقد عانى الأطفال على وجه الخصوص من أضرار لا حصر لها واختلال في حياتهم ونموهم جرّاء الصراعات، وتحمّلوا عنفاً بدنياً وجنسياً، واحتياجاتٍ أساسية غير ملبّاة، وعدم الحصول على التعليم، ومشكلات الصحة العقلية الواسعة النطاق الناجمة عن الصدمة. ويُقدَّر عدد حادثات العنف بجميع أشكاله ضدّ الأطفال في أوكرانيا وحدها بعشرات الآلاف، ما يؤثر بشكل غير متناسب على الأطفال المودَعين بمؤسسات الرعاية والأطفال ذوي الإعاقة. وتزايدت انتهاكات حقوق الإنسان في البلدان المتأثرة بالصراعات، بما في ذلك الاتجار بالبشر والعمل القسري، ولم يُكترَث بالقانون الإنساني الدولي، ما قوَّض الاتفاق العالمي بشأن الإنسانية.

وبالإضافة إلى هذه العواقب الأكثر وضوحاً للحرب، ثمة آثار أخرى دائمة وواسعة النطاق. وتسبب اندلاع الحرب في أوكرانيا في ارتفاع حادّ في أسعار الغذاء والوقود والأسمدة، وتعطيل سلاسل التوريد والتجارة العالمية، واضطراب الأسواق المالية، الأمر الذي يمكن أن يتسبَّب بحدوث أزمة غذائية عالمية. وفي حين أن حالة الطوارئ الإنسانية في ذلك البلد في دائرة الضوء العالمية في الوقت الراهن، فإن العديد من الصراعات الأخرى تتطلب اهتماماً وتعاطفاً متساويَيْن ومستدامَيْن. وخلال العقد الأخير، أنفق العالم 349 بليون دولار على حفظ السلام والإغاثة الإنسانية ودعم اللاجئين.

وما لم يوضَع حدٌّ للصراعات المسلحة، وإلى أن يتمَّ ذلك، فإنها ستظل تؤثر في جميع شرائح المجتمع وسيكون تأثيرها الأشدّ بين أكثر الفئات ضعفاً. وللحؤول دون زعزعةٍ أكبر للاستقرار في جميع أنحاء العالم، دعا الأمين العام جميع أطراف الصراعات المسلحة إلى إيجاد حلول بديلة للقتال والسير في طريق الدبلوماسية والسلام.

التعقّب هو مفتاح كبح الاتجار غير المشروع بالأسلحة الصغيرة، ولكن يتعيّن تعزيزه من خلال تحسين التعاون العالمي

التعقُّب هو مفتاح التحقيق بنجاح في مصادر الأسلحة النارية غير المشروعة والكشف عنها – وهي خطوة حاسمة في مكافحة الاتجار غير المشروع بالأسلحة الصغيرة. ومع ذلك، ما يزال تنفيذ التعقب بطريقة منهجية يشكل تحدياً على الصعيد العالمي. وبين عامَي 2016 و2020، أُبلِغَ عن تعقّب 28 في المائة، في المتوسط، من الأسلحة المضبوطة بنجاح، وذلك وفقاً لبيانات مستمدة من 20 بلداً. وتم تحديد ما يقرب من 60 في المائة من الأسلحة النارية التي تم تعقبُها بنجاح من خلال سجلات وطنية، وتم تعقُّب نسبة 40 في المائة المتبقية دولياً من خلال سجلات أجنبية. وهو ما يدل على أهمية الممارسات التعاونية على الصعيد الدولي، وإن لم تكن كافيةً بعدُ. وتدمير الأسلحة هو تدبير مهم آخر للحد من تدفقات الأسلحة غير المشروعة. وفي الفترة من عام 2018 إلى عام 2019، دمرت السلطات الوطنية ما معدله 48 في المائة من الأسلحة المضبوطة أو التي عثر عليها أو تم تسليمها.

يقول ما يقرب من ثُلث سكان العالم - معظمهم من النساء - إنهم لا يشعرون بالأمان أثناء مشيهم بمفردهم في أحيائهم المحلية ليلاً

الشعور بعدم الأمان في الأماكن العامة يمكن أن يقوّض بطريقة جوهرية شعور المرء بالرفاه وأن يقلّل الثقة والمشاركة المجتمعية، ما يجعله عقبة أمام التنمية. وفي المتوسط، أفادَ قرابة 69 في المائة من سكان العالم أنهم يشعرون بالأمان وهم يمشون بمفردهم ليلاً في المنطقة التي يعيشون فيها – وهذه النسبة ظلت مستقرة من عام 2016 إلى عام 2021. ومع ذلك، توجد اختلافات صارخة فيما بين المناطق، فقد أبلغت أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي عن أدنى مستوى من السلامة العامة المتوخاة، وأبلغت شرق وجنوب شرق آسيا عن أعلى مستوى منها. ونسبة النساء اللواتي يشعرن بالأمان أثناء مشيهن بمفردهن في أحيائهن المحلية ليلاً، في المتوسط، أقلّ بـ 10 نقاط مئوية من نسبة الرجال (61 في المائة مقابل 71 في المائة)، وذلك وفقاً لبيانات الفترة 2019–2021 المستمدة من 106 بلدان. وهذه الفجوة بين الجنسين قائمة في جميع المناطق، لكنها تبرز بصفة خاصة في أستراليا ونيوزيلندا (بفارق 27 نقطة مئوية) وشمال أفريقيا وغرب آسيا (بفارق 17 نقطة مئوية).

نسبة السكان الذين يشعرون بالأمان أشياء مشيهم بمفردهم ليلاً في المنطقة التي يعيشون فيها، بحسب الجنس، في المتوسط للفترة 2019–2021 (نسبة مئوية)

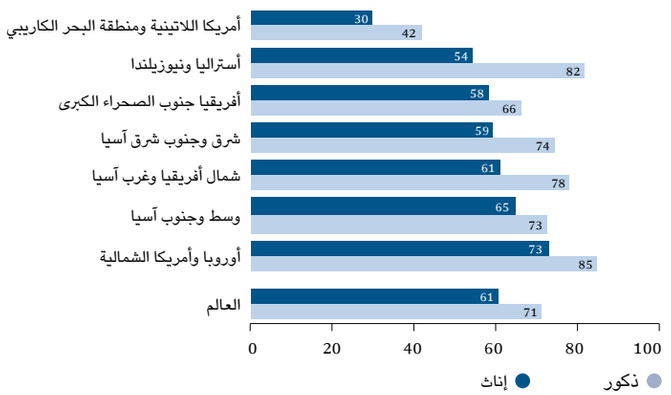

ما تزال معدلات جرائم القتل المتراجعة تعكس فروقاً قوية بين الجنسين

في الفترة بين عامَي 2015 و2020، انخفض المعدل العالمي لجرائم القتل بنسبة 5,2 في المائة – من 5,9 إلى 5,6 جرائم قتل لكلّ 000 100 شخص. وعالمياً، نجد أن 8 من أصل كلّ 10 ضحايا جرائم قتل مسجَّلين هُم من الذكور، على الرغم من أن النساء والفتيات يشكّلن قرابة 60 في المائة من جميع ضحايا جرائم القتل الذين يلقون حتفهم على يد شركاء حميمين أو على يد أفراد الأسرة. وتوجد أيضاً تفاوتات بين الجنسين على الصعيد الإقليمي. ففي أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي، انخفض معدل جرائم القتل بنسبة 6,9 في المائة بين الذكور، لكنه ارتفع بنسبة 2,7 في المائة للإناث بين عامَي 2015 و2020. وفي شرق وجنوب شرق آسيا، انخفض معدل جرائم القتل بنسبة 35 في المائة بالنسبة للذكور مقابل نسبة 20 في المائة بالنسبة للإناث.

وبحلول عام 2030، من المتوقع أن ينخفض المعدل العالمي لجرائم القتل بنسبة 19 في المائة عن مستوى عام 2015، ليصل إلى حوالي 4,8 لكلّ 000 100 شخص. وهذا لا يرقى إلى مستوى "الانخفاض الكبير" بحلول عام 2030 المستهدَف في أهداف التنمية المستدامة. ولإحراز تقدُّم متسارع لا بدّ من تدخلات إضافية في السياسات العامة تهدف إلى كبح العنف المميت في الساحة العامة، إلى جانب سياسات محددة تهدف إلى منع جرائم القتل القائمة على نوع الجنس داخل المنزل.

اتجاهات وتوقعات المعدل العالمي لجرائم القتل، بحسب الجنس، 2000–2030 (جرائم القتل لكلّ 000 100 شخص)

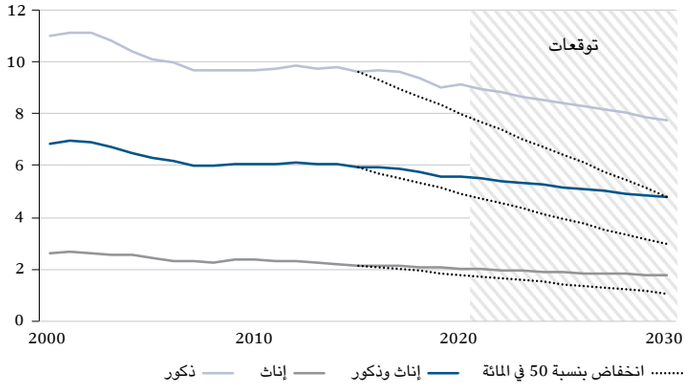

ملاحظة: تمثّل التوقعات للسنوات 2021–2030 استقراءات خطية للاتجاهات التي لوحظت للسنوات 2015–2020.

العمليات التجارية المبسَّطة والشفافة يمكن أن تساعد على الحد من الفساد الموجود في كل منطقة

تواجه الشركات في جميع أنحاء العالم عقبات ومنافسة غير عادلة بسبب الفساد، ما يؤثر سلباً في التنمية المستدامة للاقتصادات الوطنية. وعالمياً، تتلقى ما يقرب من 1 من بين كلّ 6 شركات طلبات للحصول على رشاوى من قبل مسؤولين حكوميين، ويكون ذلك أكثر شيوعاً في المعاملات التي تنطوي على توصيل خدمات الكهرباء والمياه، والتصاريح المتعلقة بالبناء، وتراخيص الاستيراد، وتراخيص التشغيل، والاجتماعات مع مسؤولي الضرائب. وتتفاوت حالات الرشوة من منطقة إلى أخرى. وتشهد منطقة شرق وجنوب شرق آسيا وأقلّ البلدان نمواً أعلى حالات الرشوة – فهي تؤثر في قرابة 30 في المائة من الأعمال التجارية، في حين تسجل مناطق أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي وأوروبا وأمريكا الشمالية أدنى حالات للرشوة – 9 في المائة و8 في المائة؛ على التوالي. وواضعو السياسات يمكنهم الحدّ من انتشار الرشاوى باشتراط إجراء العمليات التجارية، مثل الطلبات والمدفوعات للحصول على التصاريح والتراخيص، عبر الإنترنت وإتمامها بطريقة شفافة تماماً.

نسبة الشركات التي طُلب منها دفع رشوة، أحدث البيانات 2006–2021 (نسبة مئوية)

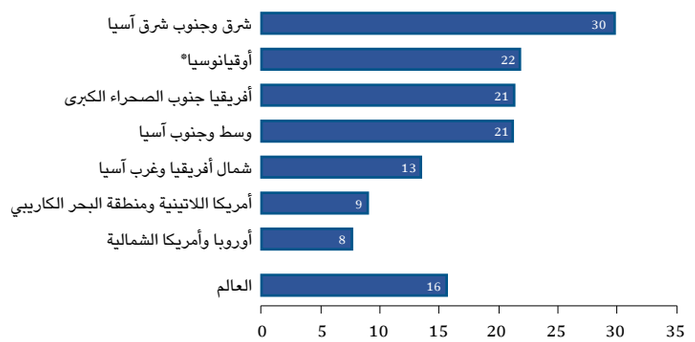

17 عقد الشراكات لتحقيق الأهداف

عقد الشراكات لتحقيق الأهداف

يكافح العديد من البلدان النامية للتعافي من الجائحة على الرغم من مستويات مرتفعة قياسية من المساعدة الإنمائية الرسمية وانتعاشة قوية في الاستثمارات الأجنبية المباشرة العالمية وتدفقات التحويلات المالية. ومن بين تحديات أخرى، تخوض البلدان النامية معركة مع التضخم بمستوياته القياسية، وأسعار الفائدة المتصاعدة، وأعباء ديون تلوح في الأفق. وفي ظل أولويات متنافسة وفسحة مالية محدودة، تجد بلدان عدّة صعوبة أكبر من أي وقت مضى في التعافي الاقتصادي. ولأن الجائحة أبعدُ ما تكون عن نهايتها ولوجود تفاوتات صارخة في توزيع اللقاحات بين البلدان، ثمة تهديد يتمثل بأن يكون التعافي من جائحة كوفيد-19 "ذا مستويَيْن". ولإعادة البناء بشكل أفضل من الجائحة وإنقاذ أهداف التنمية المستدامة، لا بدّ من تحول شامل في الهيكل المالي الدولي وهيكل الديون. ويواجه العالم أزمات متعددة على النطاقات الاجتماعية والصحية والبيئية ونطاق السلم والأمن. ولإيجاد حلول دائمة، يجب توسيع نطاق التعاون الدولي – بشكل عاجل. ولاستباق الأزمات، سيكون ضرورياً الاستثمار بقدر أكبر بكثير في البيانات والإحصاءات.

في آذار/مارس 2022، شارك هؤلاء الشباب في ملتقى حوار الشباب من أجل أهداف التنمية المستدامة المنبثق عن الأمم المتحدة والمنعقد في بانكوك.

بلغت المساعدة الإنمائية الرسمية مستوى مرتفعاً جديداً، ومردُّ ذلك إلى حد بعيد إلى المساعدات المتعلقة بجائحة كوفيد-19، لكنها لم تزل دون الهدف المنشود

في عام 2021، بلغ صافي تدفقات المساعدة الإنمائية الرسمية من قبل البلدان الأعضاء في لجنة المساعدة الإنمائية المنبثقة عن منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي 177,6 بليون دولار، بزيادة قدرها 3,3 في المائة بالقيمة الحقيقية من عام 2020. ويمثل هذا المستوى من المساعدة الإنمائية الرسمية 0,33 في المائة من الدخل القومي الإجمالي للمانحين مجتمعين في عام 2020، ليبلغ ذروةً جديدة. ومع ذلك، ما يزال أقل من هدف 0,7 في المائة، وهو ما لا يكفي لتمكين البلدان النامية من العودة إلى المسار الصحيح نحو تحقيق غايات أهداف التنمية المستدامة. ومردُّ الزيادة في الغالب إلى دعم أعضاء لجنة المساعدة الإنمائية للأنشطة المتعلقة بجائحة كوفيد-19 (بما في ذلك الوقاية والعلاج والرعاية)، بتقدير أولي قدره 18,7 بليون دولار. وضمن هذا المجموع، بلغت المساعدة الإنمائية الرسمية للتبرع بلقاح فيروس كوفيد 6,3 بليون دولار (أو 3,5 في المائة من إجمالي صافي المساعدة الإنمائية الرسمية)، أي ما يقرب من 857 مليون جرعة للبلدان النامية.

ومنذ عام 2015، زاد صافي المساعدة الإنمائية الرسمية بنسبة 20 في المائة. وعلى الرغم من الضغوط المالية في جميع البلدان، بلغت المساعدة الإنمائية الرسمية ذروتها في عام 2020 ثم مرةً أخرى في عام 2021. وتؤثر الحرب الدائرة في أوكرانيا تأثيراً مباشراً في المساعدة الإنمائية الرسمية في عام 2022، وذلك بسبب زيادة الإنفاق على اللاجئين. والمساعدة العسكرية المقدمة لأوكرانيا والإنفاق العسكري المتزايد من قِبل البلدان الأوروبية لا يُعدَّان مساعدةً إنمائيةً رسميةً. ومع ذلك، يمكن أن يؤديا إلى تعديل مفاجئ للميزانيات وأن يهدّدا مساعدات التنمية للبلدان الأكثر فقراً في العالم في وقت تشتد فيه الحاجة إليها.

مكونات صافي تدفقات المساعدة الإنمائية الرسمية، 2015-2021
(بلايين بالقيمة الثابتة للدولار 2020)

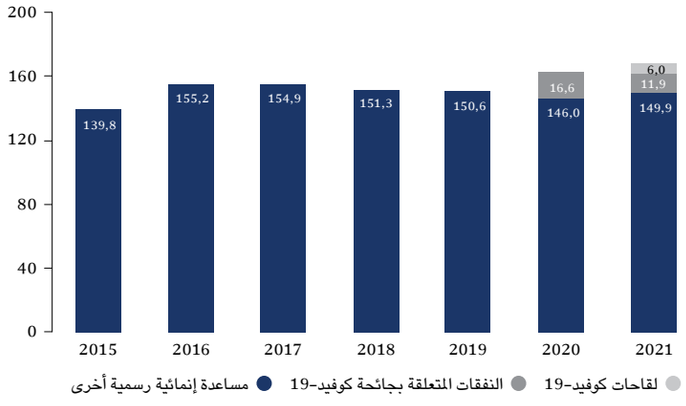

لم تكن أهمية البيانات والإحصاءات في اتخاذ قرارات سليمة أكثر وضوحاً من قبل، لكن تمويل هذا القطاع ظل راكداً

لقد أثبتت البيانات العالية الجودة والمتاحة في الوقت المناسب أهميتها البالغة في توجيه عملية صُنع القرار من أجل التنمية، لا سيما أثناء الجائحة. وفي عام 2021، أفاد 150 بلداً وإقليماً بتنفيذ خطة إحصائية وطنية، ارتفاعاً من 132 بلداً في عام 2020، وتم تمويل 84 منها بالكامل. وأدت الجائحة إلى تأخير وضع خطط جديدة في جميع أنحاء العالم، ما يعني أن العديد من المكاتب الإحصائية الوطنية تقوم بتنفيذ خطط منتهية الصلاحية قد لا تغطي بشكل كامل أهدافها الإنمائية الناشئة.

ووجدت دراسة استقصائية حديثة أن غالبية المكاتب الإحصائية الوطنية بالبلدان المنخفضة الدخل شهدت تأخيرات معتدلة أو شديدة في صرف الميزانية في عام 2021. واعتمد العديد منها على مساعدات إنمائية من مصادر خارجية، والتي انخفضت أثناء الجائحة، لتنفيذ برامج عملها. وعلى مدى السنوات الثلاث المقبلة، هي تتوقع أن تواجه أكبر نقص في التمويل في تعدادات الأعمال التجارية والزراعية، فضلاً عن تعدادات السكان والمساكن.

ويشير التحليل المبكر إلى أن المساعدة الإنمائية الرسمية للبيانات والإحصاءات بلغت 650 مليون دولار في عام 2020، بانخفاض طفيف عن 662 مليون دولار في عام 2019. وظل الاتجاه العام لتمويل هذا القطاع في حالة ركود عند 0,3 في المائة من إجمالي المساعدة الإنمائية الرسمية. وعلاوة على ذلك، وباستثناء زيادة كبيرة في تمويل البيانات الصحية، انخفض التمويل الوارد للأنشطة الإحصائية الأخرى التي تُعد أساسيةً بنسبة 18 في المائة. وانخفض تمويل البيانات الخاصة بأهداف التنمية المستدامة، مثل البيانات الجنسانية والبيانات المناخية، أكثر من ذلك في عام 2020. ويشير ذلك إلى أنه حتى أنشطة البيانات الأساسية سرعان ما رُفعت عنها صفة الأولوية في بداية الجائحة، ما أدى إلى ثغرات وتراكمات خطيرة في البيانات في بلدان في أمسّ الحاجة لذلك.

الجائحة ألقت بثقل جديد يُضاف إلى أعباء ديون البلدان المنخفضة والمتوسطة الدخل

ارتفع إجمالي أرصدة الديون الخارجية للبلدان المنخفضة والمتوسطة الدخل بنسبة 5,3 في المائة في عام 2020 إلى 8,7 تريليون دولار. وكان ذلك مدفوعاً بزيادة الديون الطويلة الأجل، التي ارتفعت بنسبة 6 في المائة إلى 6,3 تريليون دولار. وجرّاء الجائحة العالمية، تدهورت نِسب الديون الخارجية أكثر فأكثر لتتجاوز وتيرة تراكم الديون الخارجية نمو عائدات الصادرات في معظم البلدان المنخفضة والمتوسطة الدخل. وفي البلدان المنخفضة الدخل، ارتفع إجمالي نسبة خدمة الدين العام والدين المكفول من الحكومة إلى الصادرات من متوسط 3,1 في المائة في عام 2011 إلى 8,8 في المائة في عام 2020. وانتشر تدهور مؤشرات الدين على نطاق واسع وأثر في البلدان في جميع المناطق الجغرافية. وشهدت بلدان أفريقيا جنوب الصحراء الكبرى أكبر تدهور في مؤشرات الدين: فقد ارتفعت نسبة الدين إلى الدخل القومي الإجمالي من متوسط 23,4 في المائة في عام 2011 إلى 43,7 في المائة في عام 2020، وتضاعَف متوسط نسبة الدين إلى الصادرات ثلاث مرات خلال الفترة نفسها.

نسبة خدمة الدين إلى الصادرات بحسب فئة الدخل، 2011–2020 (نسبة مئوية)

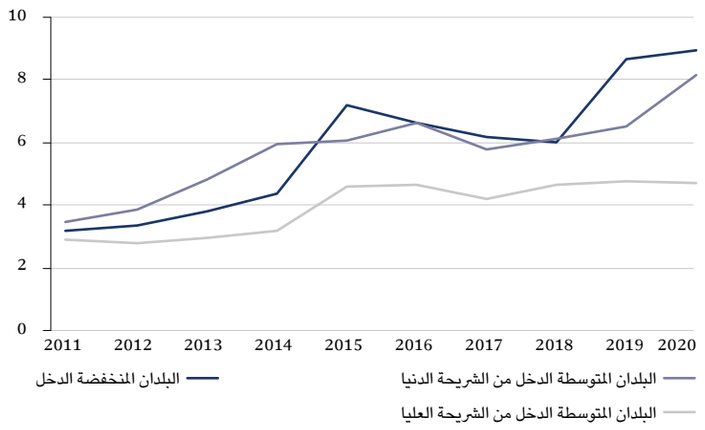

تزايد استخدام الإنترنت تزايداً حاداً بسبب الجائحة، على الرغم من أن المناطق الفقيرة ما تزال متخلفة عن الرَّكب

منذ ظهور فيروس كوفيد–19، أصبحت الإنترنت حيوية للعمل والتعلم والوصول إلى الخدمات الأساسية والبقاء على اتصال مع الآخرين. وتُظهر أحدث البيانات أن الإقبال على الإنترنت قد تسارع خلال الجائحة. ففي عام 2019، كان 4,1 بليون شخص (أو 54 في المائة من سكان العالم) يستخدمون الإنترنت. وارتفع عدد مستخدمي الإنترنت بمقدار 782 مليون شخص ليبلغ 4,9 بليون شخص في عام 2021، أو 63 في المائة من سكان العالم. وفي عام 2020، العام الأول للجائحة، ارتفع عدد مستخدمي الإنترنت بنسبة 10,2 في المائة. وكانت تلك أكبر زيادة خلال عشر سنوات، مدفوعة بالبلدان النامية، حيث ارتفع استخدام الإنترنت بنسبة 13,3 في المائة. وفي عام 2021، ارتدّ النمو إلى مستوى أكثر تواضعاً ليسجل نسبة 5,8 في المائة، متمشياً مع معدلات ما قبل الأزمة. وزاد عدد مستخدمي الإنترنت في أقل البلدان نمواً بنسبة 20 في المائة وشكّل هؤلاء 27 في المائة من مستخدمي الإنترنت بين عامَي 2019 و2021.

وتستمر اشتراكات النطاق العريض الثابت في نموها المطّرد، لتبلغ متوسطاً عالمياً مقداره 17 اشتراكاً لكل 100 نسمة في عام 2021. وفي أقل البلدان نمواً، وعلى الرغم من نمو من خانتين، يظل النطاق العريض الثابت امتيازاً لدى القلة، مع وجود 1,4 اشتراك فقط لكل 100 نسمة.

نسبة الأفراد الذين يستخدمون الإنترنت، 2021 (نسبة مئوية)

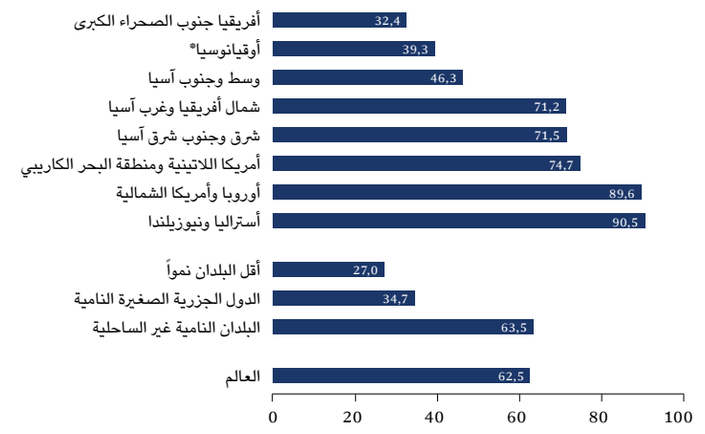

* باستثناء أستراليا ونيوزيلندا.

انتعشت الاستثمارات الأجنبية المباشرة العالمية بقوة في عام 2021، لكن التدفقات إلى البلدان الأشد فقراً أظهرت نمواً متواضعاً فقط

انتعشت تدفقات الاستثمارات الأجنبية المباشرة العالمية بقوة في عام 2021، لتبلغ 1,58 تريليون دولار، بزيادة قدرها 64 في المائة مقارنةً بعام 2020. إلا أن التعافي كان غير متساوٍ للغاية فيما بين المناطق. فقد شهدت الاقتصادات المتقدمة الارتفاع الأكبر، ووصلت الاستثمارات الأجنبية المباشرة إلى ما يُقدَّر بـ 746 بليون دولار في عام 2021 – أي ما يفوق ضِعف مستوياتها في عام 2020. وزادت تدفقات الاستثمارات الأجنبية المباشرة في الاقتصادات النامية بنسبة 30 في المائة لتصل إلى قرابة 837 بليون دولار. وأما التدفقات في أقلّ البلدان نمواً فقد شهدت نمواً أكثر تواضعاً بلغت نسبته 13 في المائة. وشكلت التدفقات الوافدة إلى أقلّ البلدان نمواً والبلدان النامية غير الساحلية والدول الجزرية الصغيرة النامية مجتمعةً 2,5 في المائة فقط من الإجمالي العالمي في عام 2021، متراجعةً عن 3,5 في المائة في عام 2020.

وزاد الاستثمار الدولي في القطاعات المرتبطة بأهداف التنمية المستدامة في البلدان النامية بنسبة 70 في المائة في عام 2021. وجاء معظم النمو من مشاريع الطاقة المتجددة ومشاريع كفاءة الطاقة. ومع ذلك، تراجعت حصة إجمالي الاستثمارات في أهداف التنمية المستدامة بالبلدان النامية المخصصة لأقل البلدان نمواً من 19 في المائة في عام 2020 إلى 15 في المائة في عام 2021.

ما تزال تدفقات التحويلات إلى البلدان الفقيرة قوية، مدعومة بالأنشطة الاقتصادية ومستويات التوظيف القوية في العديد من البلدان المضيفة

في عام 2021، بلغت تدفقات التحويلات المالية إلى البلدان المنخفضة والمتوسطة الدخل 605 بلايين دولار، مسجلةً نمواً قوياً بنسبة 8,6 في المائة مقارنة بعام 2020. وللعام الثاني على التوالي، تجاوزت تدفقات التحويلات المالية إلى هذه البلدان (باستثناء الصين) مجموع الاستثمارات الأجنبية المباشرة والمساعدة الإنمائية الرسمية. وكان هذا الارتفاع الكبير مدفوعاً في المقام الأول بالمهاجرين الذين قاموا بتحويل الأموال إلى أوطانهم للأُسر التي واجهت صعوبات اقتصادية خلال الجائحة. وكان من شأن الأنشطة الاقتصادية ومستويات التوظيف القوية في العديد من البلدان الكبيرة المضيفة التي نفذت برامج التحفيز المالي أن ساندت هذا النمو. وبقيت تكلفة إرسال الأموال عبر الحدود الدولية مرتفعةً، فقد بلغت 6,0 في المائة في المتوسط، أي ضعف النسبة المستهدفة البالغة 3 في المائة.

ومن المتوقع أن تزداد تدفقات التحويلات المالية بنسبة 4,2 في المائة لتصل إلى 630 بليون دولار في عام 2022، أي أقلّ من نصف النمو الذي شهدناه في عام 2021. وجاء هذا التراجع كتأثير مباشر للأزمة في أوكرانيا. ومن المتوقع أن ترتفع التحويلات المالية إلى هذا البلد بأكثر من 20 في المائة في عام 2022. بيد أنه من المرجح أن تشهد العديد من بلدان آسيا الوسطى التي تعتمد على الاتحاد الروسي تراجعاً في تدفقات التحويلات المالية.

ملاحظة للقارئ

إطار المؤشرات العالمي لمتابعة أهداف التنمية المستدامة واستعراضها

تستند المعلومات الواردة في هذا التقرير إلى أحدث البيانات المتاحة (حتى حزيران/يونيه 2022) عن مؤشرات تم اختيارها من إطار المؤشرات العالمية[1] لأهداف التنمية المستدامة. ويُستخدم إطار المؤشرات العالمية لاستعراض التقدم المحرز على المستوى العالمي وقد وضعه فريق الخبراء المشترك بين الوكالات والمعني بمؤشرات أهداف التنمية المستدامة واعتمدته الجمعية العامة في 6 تموز/يوليه 2017 (انظر القرار 313/71، المرفق).

ولا يمثل اختيار المؤشرات لاستخدامها في التقرير تحديداً لأولويات الغايات، إذ أن لجميع الغايات والأهداف نفس القدر من الأهمية. وعلى الشاكلة نفسها، يستند تكوين المناطق والمناطق دون الإقليمية المذكورة في التقرير إلى التقسيمات الجغرافية المعتمدة لدى الأمم المتحدة، مع بعض التعديلات اللازمة للتوصل، قدر الإمكان، إلى إنشاء مجموعات من البلدان يمكن إجراء تحليل مفيد لها[2].

مصادر البيانات وأسس التحليل

تمثل قيم معظم المؤشرات الواردة في التقرير مجاميع إقليمية و/أو دون إقليمية. وبشكل عام، تمثل الأرقام متوسطات مرجحة لبيانات البلدان، باستخدام السكان المرجعيين كعامل للترجيح، وهي تحسب من البيانات الوطنية التي جمعتها الوكالات الدولية من الأنظمة الإحصائية الوطنية، وفقاً لما لدى كل من هذه الوكالات من ولاية وخبرات متخصصة. وكثيراً ما يتم تعديل البيانات الوطنية التي تجمعها الوكالات الدولية لأغراض المقارنة، كما يجري تقديرها إذا لم تكن موجودة. ووفقا لما قررته اللجنة الإحصائية وعملاً بقرار المجلس الاقتصادي والاجتماعي 6/2006، يجري إعداد التقديرات المستخدمة لتجميع المؤشرات العالمية بالتشاور الكامل مع السلطات الإحصائية الوطنية. وقد حُددت معايير وآليات التحقق الذي تجريه السلطات الإحصائية الوطنية في تقرير فريق الخبراء المشترك بين الوكالات والمعني بمؤشرات أهداف التنمية المستدامة[3]، وقد أقرت اللجنة الإحصائية هذه المعايير والآليات في دورتها الخمسين[4].

ويعد التعاون بين النظم الإحصائية الوطنية والمنظمات الإقليمية والدولية ضرورياً للتدفق الفعال للبيانات القابلة للمقارنة دولياً. ويمكن تحسين هذه الآليات من خلال تعزيز وظيفة التنسيق لدى المكاتب الإحصائية الوطنية في النظم الإحصائية الوطنية.

وتحتفظ شعبة الإحصاءات في الأمم المتحدة بقاعدة للبيانات تضم البيانات والبيانات الوصفية العالمية والإقليمية والقطرية المتاحة لمؤشرات أهداف التنمية المستدامة المصاحبة لهذا التقرير. وقاعدة البيانات هذه متاحة على https://unstats.un.org/sdgs. ونظراً لظهور منهجيات جديدة ومنقحة تتعلق بالبيانات، فإن سلاسل البيانات الواردة في هذا التقرير قد لا تكون صالحة للمقارنة بسلاسل البيانات السابقة.

ومع أن الأرقام الإجمالية المعروضة هنا توفر طريقة ملائمة لتتبع التقدم، إلا أن حالة فرادى البلدان الفردية ضمن كل منطقة وعبر المجموعات السكانية والمناطق الجغرافية داخل بلد ما، يمكن أن قد تختلف اختلافًا كبيراً عن المتوسطات الإقليمية. كما أن تقديم أرقام إجمالية لجميع المناطق يحجب حقيقة أخرى تتمثل في الافتقار، في أجزاء كثيرة من العالم، إلى بيانات كافية لتقييم الاتجاهات الوطنية ولإرشاد تنفيذ سياسات التنمية ورصده.

1 القائمة الكاملة للمؤشرات متاحة على الموقع https://unstats.un.org/sdgs/indicators/indicators-list/.

2 يرد تكوين المناطق دون الإقليمية في القسم الخاص بالمجموعات الإقليمية.

3 انظر ”تقرير فريق الخبراء المشترك بين الوكالات والمعني بمؤشرات أهداف التنمية المستدامة“ (E/CN.3/2019/2)، المرفق الأول.

4 انظر تقرير اللجنة الإحصائية عن دورتها الخمسين (E/2019/24-E/CN.3/ 2019/34).

المجموعات الإقليمية

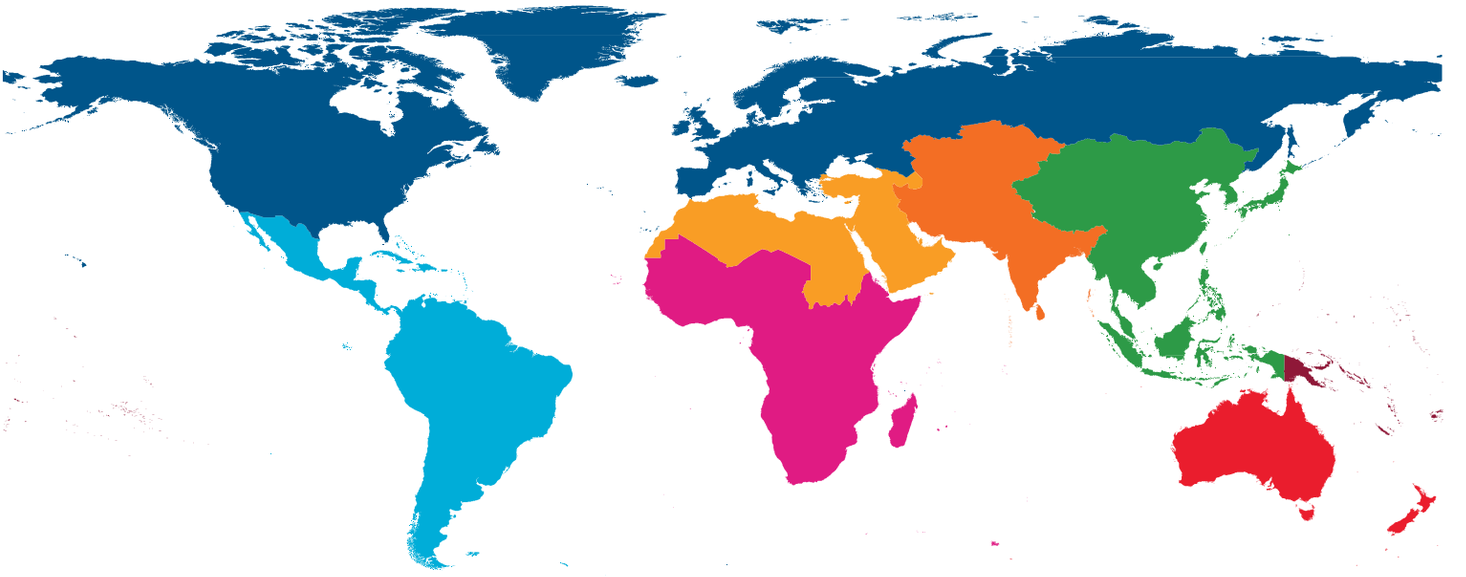

ملاحظات: • أوقيانوسيا * تشير إلى أوقيانوسيا باستثناء أستراليا ونيوزيلندا في المنشور بكامله.
• إن الحدود والأسماء المبينة في الخريطة أعلاه والعلامات المستخدمة لا تعني أن الأمم المتحدة تقرّها أو تقبلها رسمياً.

يقدم هذا التقرير بيانات عن التقدم المحرز نحو تحقيق أهداف التنمية المستدامة للعالم بأسره وللمجموعات المختلفة. وتستند مجموعات البلدان إلى المناطق الجغرافية المحددة بموجب رموز البلدان أو المناطق القياسية للاستخدام الإحصائي (المعروفة باسم M49)[5] مما يشكل تصنيفاً موحداً وضعته شعبة الإحصاءات التابعة للأمم المتحدة. وتظهر المناطق الجغرافية على الخريطة أعلاه. ولأغراض العرض، تم الجمع بين بعض مناطق التصنيف الموحد M49.

ويمثل استخدام المناطق الجغرافية كأساس لمجموعات البلدان تغييراً رئيسياً عن التصنيف المتبع في تقرير أهداف التنمية المستدامة لعام 2016 والتقارير المرحلية عن الأهداف الإنمائية للألفية. ففي السابق، كانت بيانات البلدان تعرض على أساس تصنيف المناطق إلى مناطق ''متقدمة'' ومناطق ''نامية''، ومن ثم تقسيمها إلى مناطق فرعية جغرافية أخرى. ومع أنه لا وجود لاتفاقية ثابتة لتعيين البلدان أو المناطق ''المتقدمة'' و''النامية'' في منظومة الأمم المتحدة، فإن البيانات المتعلقة ببعض المؤشرات الواردة في هذا التقرير لا تزال تقدم عن المناطق المتقدمة النمو والمناطق النامية لأغراض التحليل الإحصائي فقط، مما يستند إلى الممارسة التي تستخدمها الوكالات الدولية التي قدمت البيانات[6].

إضافة إلى ذلك، يقدم النص والأشكال، قدر الإمكان، بيانات عن أقل البلدان نمواً والبلدان النامية غير الساحلية والدول الجزرية الصغيرة النامية، وهي مجموعات بلدان تتطلب اهتماماً خاصاً.

ويمكن الاطلاع على قائمة كاملة بالبلدان المدرجة في كل منطقة ومنطقة فرعية وفي كل مجموعة بلدان على الرابط التالي: https://unstats.un.org/sdgs/indicators/regional-groups.

ويشير مصطلح ''البلد'' على النحو المستخدم في هذا المنشور، عند الاقتضاء، إلى الأقاليم أو المناطق. إن التسميات المستخدمة وطريقة عرض المواد الواردة في هذا المنشور لا تعني التعبير عن أي رأي من جانب الأمانة العامة للأمم المتحدة بشأن الوضع القانوني لأي بلد أو إقليم أو مدينة أو منطقة أو لسلطات أي منها أو بشأن تعيين حدودها أو تخومها.

[5] يمكن الاطلاع على التفاصيل الكاملة للمعيار M49 في موقع شعبة الإحصاءات التابعة للأمم المتحدة على الرابط التالي: https://unstats.un.org/unsd/methodology/m49.

[6] ترد تفاصيل هذا التغيير في مذكرة مناقشة بعنوان ''تحديث المجموعات الإقليمية لأغراض تقرير أهداف التنمية المستدامة وقاعدة البيانات المتصلة بذلك''، مؤرخة 31 تشرين الأول/أكتوبر 2016. والمذكرة هذه متاحة على الرابط التالي: https://unstats.un.org/sdgs/indicators/regional-groups.

الصور:

الغلاف © برنامج الأغذية العالمي/سيد عاصف محمود

الصفحة 6 © اليونيسيف/أوليفيا آكلاند

الصفحة 26 © المعهد الدولي لبحوث الثروة الحيوانية /مان

الصفحة 28 © الفاو/لويس تاتو

الصفحة 30 © هيئة الأمم المتحدة للمرأة/ باثومبورن ثونغكينغ

الصفحة 34 © اليونيسيف/ريندرا راماسومانانا

الصفحة 36 © منظمة العمل الدولية – سريلانكا

الصفحة 38 © الاتحاد الأوروبي/المديرية العامة للمعونة الإنسانية والحماية المدنية/ميلاكو أسيفا

الصفحة 40 © هيئة الأمم المتحدة للمرأة/ ريان براون

الصفحة 42 © منظمة العمل الدولية/إي. رابونالي

الصفحة 44 © منظمة العمل الدولية/كيه بي مبوفو

الصفحة 46 © الفاو/آريت/إسماعيل تاكستا

الصفحة 48 © زوريا

الصفحة 50 © برنامج الأمم المتحدة للبيئة

الصفحة 52 © صورة الهيئة الأمريكية لإدارة الغابات

الصفحة 54 © منظمة العمل الدولية/فكتور ليبوكو

الصفحة 56 © الفاو/جوليو نابوليتانو

الصفحة 58 © صورة أسوشيتد برس/إيميليو موريناتي

الصفحة 60 © الأمم المتحدة تايلند

مراجع الخرائط: الخريطتان الواردتان في الصفحتين 39 و40 مأخوذتان من إدارة الشؤون الاقتصادية والاجتماعية في الأمم المتحدة – شعبة الإحصاءات.
بيانات الخرائط مقدمة من قبل قسم المعلومات الجغرافية المكانية في الأمم المتحدة.

تصميم الرسوم البيانية للمحة العامة في الصفحات 8-25: ديوي غلانفيل، باستخدام أيقونات من الموقع thenounproject.com باستخدام ترخيص NounPro

تصميمات التقرير الإضافية، وتصميم الرسومات، والتنضيد وتحرير النسخة: وحدة خدمات المحتوى/إدارة شؤون الجمعية العامة والمؤتمرات

المحررة: لويس جنسن

حقوق الطبع والنشر 2022 © الأمم المتحدة
جميع الحقوق محفوظة في كافة أنحاء العالم

توجه طلبات إعادة نشر المقتطفات أو النسخ التصويري إلى مركز موافقات حقوق النشر على الموقع التالي: http://www.copyright.com.

وتوجه جميع الاستفسارات الأخرى المتعلقة بالحقوق والتراخيص، بما في ذلك الحقوق الفرعية، إلى العنون التالي:
United Nations Publications, 300 East 42nd Street, New York, NY, 10017, United States of America.

البريد الإلكتروني: publications@un.org؛ الموقع الإلكتروني: http://www.un.org/publications

منشور صادر عن الأمم المتحدة، إدارة الشؤون الاقتصادية والاجتماعية

e-ISBN: 978-92-1-001812-8
ISSN: 2521-6945
e-ISSN: 2521-6953

استجابة لقرار الجمعية العامة 70/1، الذي يطلب إلى الأمين العام إعداد تقارير مرحلية سنوية عن أهداف التنمية المستدامة (الفقرة 83)، أعدت إدارة الشؤون الاقتصادية والاجتماعية هذا التقرير، وهو يتضمن مساهمات من منظمات دولية وإقليمية، ومن مكاتب منظومة الأمم المتحدة ووكالاتها المتخصصة وصناديقها وبرامجها المدرجة أدناه. كما ساهم في هذا التقرير عدة إحصائيين وطنيين وخبراء من المجتمع المدني والأوساط الأكاديمية.

الاتحاد البرلماني الدولي
الاتحاد الدولي لحفظ الطبيعة
الاتحاد الدولي للاتصالات
أمانة اتفاقية الأمم المتحدة الإطارية بشأن تغيّر المناخ
أمانة اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة التصحّر
إدارة الشؤون الاقتصادية والاجتماعية
أمانة اتفاقية التنوع البيولوجي
برنامج الأمم المتحدة الإنمائي
برنامج الأمم المتحدة المشترك المعني بفيروس نقص المناعة البشرية (الإيدز)
برنامج الأمم المتحدة للبيئة
برنامج الأمم المتحدة للمستوطنات البشرية (موئل الأمم المتحدة)
تحالف الدول الجزرية الصغيرة
دائرة الأمم المتحدة للإجراءات المتعلقة بالألغام
شبكة الأمم المتحدة المعنية بالطاقة
شعبة شؤون المحيطات وقانون البحار
الشراكة في مجال الإحصاء من أجل التنمية في القرن الحادي والعشرين (شراكة الإحصاء 21)
صندوق الأمم المتحدة للسكان
صندوق الأمم المتحدة للمشاريع الإنتاجية
صندوق النقد الدولي
اللجنة الاقتصادية لأفريقيا
اللجنة الاقتصادية لأمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي
اللجنة الاقتصادية لأوروبا
اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لآسيا والمحيط الهادئ
اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغرب آسيا
لجنة الأمم المتحدة المعنية بالموارد المائية
مجموعة البنك الدولي
مركز التجارة الدولية
مصرف التنمية الآسيوي
مفوضية الأمم المتحدة لحقوق الإنسان
مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين
مكتب الأمم المتحدة المعني بالحدّ من مخاطر الكوارث
شبكة الأمم المتحدة للمحيطات
مكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة
مكتب سيادة القانون والمؤسسات الأمنية، إدارة عمليات السلام
مكتب دعم بناء السلام، إدارة الشؤون السياسية وبناء السلام
مكتب الممثل الخاص للأمين العام المعني بالعنف ضد الأطفال
مكتب مبعوث الأمين العام المعني بالشباب
مكتب ممثل الأمم المتحدة السامي لأقل البلدان نمواً والبلدان النامية غير الساحلية والدول الجزرية الصغيرة النامية
منظمة الأمم المتحدة للأغذية والزراعة
منظمة الأمم المتحدة للتربية والعلم والثقافة
منظمة الأمم المتحدة للتنمية الصناعية
منظمة الأمم المتحدة للطفولة
منظمة التجارة العالمية
منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي
منظمة السياحة العالمية
منظمة الصحة العالمية
منظمة الطاقة المستدامة للجميع
منظمة الطيران المدني الدولي
المنظمة العالمية للأرصاد الجوية
منظمة العمل الدولية
مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية
هيئة الأمم المتحدة المعنية بالمساواة بين الجنسين وتمكين المرأة (هيئة الأمم المتحدة للمرأة)
الوكالة الدولية للطاقة
الوكالة الدولية للطاقة المتجددة

للمزيد من المعلومات، يُرجى زيارة الموقع الإلكتروني لأهداف التنمية المستدامة في شعبة الإحصاءات التابعة للأمم المتحدة http://unstats.un.org/sdgs.

"يجب أن نرتقي إلى مستوى أعلى لإنقاذ أهداف التنمية المستدامة - والالتزام بوعدنا بعالم يسوده السلام والكرامة والازدهار على كوكب صحي."

— أنطونيو غوتيريش
الأمين العام للأمم المتحدة

22-04175